جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسـم العـــــلوم الســـــياسية

إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص استراتيجية وعلاقات دولية

اعداد:

الطالبة فوزية لبادي

اشراف:

أ د عبد الناصر جندلي

أعضاء اللجنة المناقشة

الدكتور بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر - أ-	علوم سياسية	رئيسا جامعة بومرداس
الدكتور جندلي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	علوم سياسية	مشرفا ومقررا جامعة محمد خيضر – بسكرة-
الدكتور فوزي نور الدين	أستاذ محاضر - أ-	علوم سياسية	ممتحنا جامعة محمد خيضر – بسكرة-
الدكتور أسعيد مصطفى	أستاذ محاضر - أ-	علوم سياسية	ممتحنا جامعة محمد خيضر – بسكرة-

الموسم الجامعي :2015 -2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى شعلة الحنان التي انطفأت ... الى روح أمي الطاهرة التي انتظرت بفارغ الصبر اكمال هذا البحث وحضور مناقشته ولكن لم يشأ القدر لها ذلك وانتقلت الى رحمة الله يوم 19 جانفي 2015

الى أبي الغالي الذي ترعرت تحت جناحه .... أخي عيسى

الى سندي في هذه الحياة الذي طالما دفعني الى تحقيق النجاح والى الذين أعيش من أجلهم

زوجي مصطفى وأولادي : أنـــــس وأكـــــــرم

إلى اللواتي تتغذى روحـــي منهن شقيقاتي

والى كل أفراد عـائلتي كبيرا وصغيرا أهدي هذا البحث .

لبادي فوزية

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى :

الدكتور عبد الناصر جندلي الذي أشرف على بحثي هذا والذي لم يبخل علي بتوجيهاته وملاحظاته القيمة ، رغم انشغالاته الكثيرة .

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من أجل إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد .

وإلى جميع أعضاء اللجنة الذين سيناقشون هذا البحث .

خطـــــــــــــــة البـــــــــــــحث

مقدمة

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي لادارة التنوع الإثنـــي في العالم العــربي

المبحث الأول : دراسة مفاهيمية لادارة التنوع الإثني

المطلب الأول:قراءة في مفهوم الإثنية والتنوع الإثني

المطلب الثاني :مفهوم إدارة التنوع الإثني و استراتيجياته

المطلب الثالث: مفهوم الـعالم العربي وأهم سماته

المبحث الثاني: طبيعة وخصوصية التنوع الإثني في العالم العربي ، محاولة للفهم والتفسير .

المطلب الأول: طبيعة التنوع في العالم العربي

المطلب الثاني: خريطة المجتمع العربي عرقيا والمكونات الإثنية والدينية لدوله

المطلب الثالث: الخصوصية الإثنية في العالم العربي

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لإدارة التنوع الإثنـي

المطلب الأول: المقاربة الليبرالية وادارة التنوع الإثني

المطلب الثاني: المقاربة الوظيفية وإدارة التنوع الإثني

المطلب الثالث: المقاربة الإثنواقعية وادارة التنوع الإثني

المطلب الرابع: المقـاربة البنائية وادارة التنوع الإثني

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: إدارة التنوع الإثني في العالم العربي بين متطلبات الداخل وضغوطات الخارج

.

المبحث الاول: تصاعد الوعي الإثني في العالم العربي وتفاعلات الأنظمة السياسية معه

المطلب الاول: العوامل المؤدية لزيادة الوعي الإثني في العالم العربي وسبل تسييسه

المطلب الثاني :بين مطلب وحق الجماعة الإثنية وطريقة استجابة النظام السياسي

المطلب الثالث: انماط التفاعلات الإثنيــة في العالم العربي

المبحث الثاني: الاليات المتبعة لادارة التنوع الإثني في العالم العربي واثر ثورات الربيع العربي في فعاليتها

المطلب الاول:الاستراتيجيات العربيةلإدارة التنوع الإثنــي

المطلب الثاني:ادارة التنوع الإثني بعد ثورات الربيع العربي

المطلب الثالث:الأليات المسطرة في ادارة التنوع بين الفشل والنجاح

المبحث الثالث: ادارة التنوع الإثني في العـــــالم العربي وآفاقها

المطلب الاول:معوقات ادارة التنوع في العـــــالم العربي

المطلب الثاني:نحو رؤية جديدة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة حالتي السودان والعراق لكيفية إدارتهما للتنوع الإثني بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: ادارة التنوع الإثني في الحالة السودانية

المطلب الأول: ادارة التنوع الاثني باستخدام الية اليمقراطية التوافقية

المطلب الثاني:ادارة التنوع الاثني باستخدام الية الـــــــــــفيدرالية

المطلب الثالث:ادارة التنـــــــــــــوع الاثني عن طريق الانفصال

المبحث الثاني: ادارة التنوع الإثني في الحالة العراقية

المطلب الأول: ادارة التنوع الاثني باستخدام الية الديمقراطية التوافقية

المطلب الثاني: ممارســـــة الفيدرالية في العراق

المطلب الثالث: التحريض على الانفصال في العـراق

المبحث الثالث : تقييم اليات ادارة التنوع الاثني في حالتي السودان والعراق

المطلب الاول :مدى تطبيق الديمقراطية التوافقية في كل من السودان والعراق

المطلب الثاني :مدى ممارسة الفيدرالية في كل من السودان والعراق

المطلب الثالث :الانفصال كالية لادارة التنوع في السودان والعراق

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

مقدمة:

يعتبر التنوع الإثني (العرقي) ظاهرة كونية عهدتها المجتمعات الانسانية المتقدمة منها والمتخلفة على مر الأزمنة، وزادت أهميتها بعد الحرب الباردة وأخذ يحظى بأهمية خاصة من قبل العديد من الباحثين والدارسين، نظرا للحساسية الفائقة في ظل ما طرحه التنوع الإثني من صراعات ونزاعات داخلية التي شهدتها المجتمعات المتخلفة على مستوى دول العالم ،ومن تحديات لأنماط إدارة التنوعات وما ينجم عنها من قبول ورفض في هذه المجتمعات .

وتعد ظاهرة التنوع الإثني أكثر التصاقا بواقع العالم الثالث ، حيث تتسم أغلب مجتمعاتها بتعدد أعراقها وانطوائها على أكثر من جماعة عرقية واحدة ،الأمر الذي يصاحبه غياب فكرة المواطنة بين الأفراد والجماعات المشكلة للمجتمع، ويعتبر وجود الإثنيات في الوطن العربي أمرا طبيعيا في ظل وجود مساحة عظيمة مترامية الأطراف ، بالإضافة إلى تعرض هذه المنطقة إلى هجرات وافدة من مناطق أخرى خارج حدودها عبر تاريخها الطويل، ولكن مع تطور المجتمعات العربية واتجاهها نحو مزيد من الديمقراطية سعت هذه الجماعات الإثنية إلى المطالبة والإعتراف بوجودها المستقبلي لغويا وعرقيا وثقافيا ودينيا ،حيث نجد في العالم العربي بعض الدول المتعددة الأعراق والديانات والألسنة والألوان، ولايزال فيها حالة إنكار مستمر لهذا التنوع والتباين وظلت الثقافة الواحدة تسود وتهيمن ليبلغ الأمر حد المطالبة

بالانفصال ،وهذا راجع لغياب إدارة التعدد وتهميش وإقصاء كل الثقافات وإشعال الحروب بدل إحلال ثقافة الحوار والتقبل .

على الرغم من أن حوالي 88 % من سكان الدول العربية يعتبرون اللغة العربية لغتهم الأساسية وثقافتهم الأولى ، وعلى الرغم من أن 91 % منهم مسلمون وأغلبهم سنيون إلا أن البلدان العربية تعرف درجات متفاوتة لظاهرة التعدد والتنوع على أسس إثنية ولغوية ودينية ومذهبية ، وفي بعض الحالات تتفجر مشكلات الأقليات الإثنية بشكل يهدد الكيان الاجتماعي، وربما ترجع الأسباب إلى عمل الاستعمار الذي ركز على تعميق الانقسامات السلالية واللغوية والدينية والاقليمية للمستعمرات العربية منها (منطق فَرّق تَسُد) ، وقد مثلت الأقليات الإثنية في العالم العربي قنوات لتدخل بعض القوى الخارجية ، كما مثلت مسالك لتحريك العنف فيما بين النظم العربية ، والتدخل في شؤون بعضها مثلما فعلت ليبيا في فترات عندما ساندت حركة التمرد بجنوب السودان ، وقام العراق بمساندة القوى السنية المعارضة للنظام السوري ،ودعمت الجزائر جبهة البوليزاريو ضد النظام الملكي المغربي وغيرها من التدخلات. ويعد التنوع الإثني في العالم العربي من مسببات الصراع داخل الدولة و أخطرها لأنه قد يؤدي لانهيار بعض الدول أو وقوع حروب طويلة و تغيير أنظمة سياسية أو حتى إلى أزمات وتوترات وانقسامات عديدة ،ومن هذا المنطلق على الدول العربية أن تفكر استراتيجية لإدارة التنوع الإثني بترسيخ فكرة المواطنة والوحدة الوطنية

والإدارة الرشـيـــدة المبنيـــة علـــى العقـلانيـــة.

مجال الدراسة :

تسـعى هـذه الدراسـة إلـى محاولـة فهـم وتفسـير كيفيـة إدارة العـالم العربـي للتنـوع الإثنـي خـلال الفتـرة الممتـدة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة إلـى يومنـا هـذا، ولكـن هـذا لا يمنـع إن اقتضت الضرورة من التطرق للفترة السابقة لنهاية الحرب الباردة.

❖ أهمية الموضوع:

قضية التنوع الإثني من المسائل ذات الأهمية الخاصة فإذا ما أغفلت أو لم تسير بالطريقة السليمة ، فإنها ستنفجر دون سابق إنذار ، وهذا ما نلاحظه في كثير من البلدان العربية حيث نجد أن المسألة الكردية أرّقَت المسلمين في العراق وسوريا ولبنان ، والمسألة الأمازيغية أرّقَت منطقة المغرب العربي، ومن هنا جاءت القيمة العلمية للدراسة والتي تتمحور حول معرفة التوزيع الجغرافي وواقع الإثنيات في العالم العربي ، وكيفية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي، و محاولة معرفة الآليات المناسبة لإدارته خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة، وهل هي آليات مفعلة وناجحة تستجيب لمطالب الفئات المختلفة المكونة للمجتمع العربي ، فالتنوع الإثني في المنطقة العربية من إحدى لقضايا الهامة التي يجب تسليط الضوء عليها ،اما القيمة العملية فتركز على ايجاد الحلول الملائمة لإشكالية إدارة التنوع الإثني وتقديم رؤية جديدة لمعالجة هذه المسألة.

❖ **أهداف الموضوع:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية ما يلي:

– لفت الانتباه لتجاهل العربي أكاديميا للإثنيات و الأقليات المتنوعة وخصوصيتها الثقافية والقيام بتهميشها واقصائها بدل دمجها واستيعابها.

- إعادة النظر في التنوع الإثني ليس كعامل في تأجيج الصراعات الداخلية بل النظر إلى التنوع الإثني نظرة إيجابية تساهم في إثراء الثقافة داخل الوطن، مع إمكانية التعايش السلمي بين إثنيات الوطن الواحد .
- كما تأتي الدراسة كمحاولة لإيجاد الخطوات أو الآليات الكفيلة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي للوصول إلى دول آمنة ومستقرة خالية من النزاعات الداخلية .
- إبعاد المؤسسات الوطنية عن الانقسامات الاجتماعية بحيث لا تكون طرفا سلبيا يغذي هذه الاختلافات ، وضرورة تأديتها لوظيفتها على قاعدة المواطنة الجامعة لانتماءات المواطنين لها داخل في ذلك .
- العمل الجاد في بناء رؤية وطنية متكاملة لإدارة التنوع .
- إعادة رسم آليات تعامل جديدة ، وغرس فكرة الانتماء إلى الأرض بدل العرق.

❖ **أسباب اختيار الموضوع :** ثمة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا إلى إختيار الموضوع اهمها :

أ- الأسباب الذاتية :

1- إن الانتماء للعالم العربي هو الدافع الذي يحتم علينا دراسة القضايا التي يعاني منها ومحاولة الوصول إلى حلول لها .

2- الشعور بأهمية الموضوع وضرورة البحث وخصوصا أن عالمانا العربي تترصد عليه الدول القوية لتجزئته وإبقائه ضعيفا عن طريق إنعاش وتحريك الهويات الفرعية فيه (خصوصا بعد انفصال السودان) وهذا التحريك سوف يتضرر منه العالم العربي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

3- الرغبة في إحياء وترميم الهوية الوطنية القادرة على التعبير عن جميع فئات الشعب دون تمييز .

4- الرغبة في تكريس مفهوم الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات العرقية والقضاء على النزاعات الدينية والتعصب المذهبي ، وغيرها من أسباب التشتت والتفرقة .

ب- الأسباب الموضوعية :

1- تعتبر دول العالم العربي من الدول التي طفت فيها ظاهرة الإثنيات إلى السطح وسوء إدارتها أدى استفحال الحروب وكثرة المشاكل الداخلية وضخامة الضحايا مما أدى إلى تراجع دور العالم العربي على الساحة الدولية

2- فشل إدارة التنوع الاثني في العديد من الدول العربية أدى بعضها إلى الانفصال والتفكك .

3- البعد الاستراتيجي للموضوع والذي يفتح الآفاق أمام البحوث في نفس المجال .

الاشكالية :

إلى أي مدى تمكنت الدولة العربية عموما ودولتي السودان والعراق خصوصا من معالجتها مسألة التنوع الإثني منذ نهاية الحرب الباردة ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة :

- ما المقصود بإدارة التنوع الإثني ؟
- ما هي المقاربات النظرية الأنسب لمعالجة مسألة التنوع الإثني ؟
- هل هناك آليات ناجعة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي عموما ودولتَي العراق والسودان خصوصا؟

❖ **الفرضيات :**

الفرضية الاولى : كلما تنوعت التركيبة الإثنية داخل الدول العربية ، كلما أثر ذلك سلبا على إختيار آلية الإدارة المثلى .

الفرضية الثانية : كلما أدت المؤسسات العمومية وظيفتها على قاعدة المواطنة الجامعة مبتعدة عن انتماءات المواطنين الإثنية في الدول العربية عموما ودولتي السودان والعراق خصوصا، كلما أدى ذلك إلى إدارة رشيدة للتنوع الإثني داخل الدول العربية.

الفرضية الثالثة : الدور السلبي للدولة في إدارة التنوع الإثني في كل من السودان والعراق ينعش الهويات الفرعية ويزيد تماسكها بانتماءاتها العرقية على حساب المواطنة .

الفرضية الرابعة : تعتبر الديمقراطية التوافقية أفضل ميكانيزم لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي عموما ودولتي السودان والعراق خصوصا .

❖ **المقاربة المنهجية :**

حتى تمكن البحث من الوصول إلى الهدف المنشود ومحاولة الإجابة على الإشكالية يجب ان يكون عمله متبعا بخطوات البحث العلمي القائم على استعمال المناهج حيث أن المنهج هو طريق الإقتراب من الظاهرة ، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف تعدد مسبقا لذلك إستعنا بأربعة مناهج تظافرت فيما بينها لتشكل ما يسمى بالتكامل المنهجي .

01- المنهج التاريخي :

وهو الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الحاضرة وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه .

ولذلك ارتأينا استخدام هذا المنهج لفهم ماضي وحاضر التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة وآليات إدارته .

فهذا المنهج يقدم لنا المادة التاريخية التي تكشف عن العلاقات والعوامل التي ساهمت في تشكيل الظاهرة وارتباطها بظروف أو وقائع معينة ومن هنا فإن أهميته تستند إلى فرضية مؤداها أن معرفة الماضي تؤدي بنا إلى معرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وسيحدث فيه ، فالتاريخ ترجمة لحياة الشعوب .

02- منهج دراسة حالة :

وهو المنهج الذي يتجه على جمع البيانات العلمية المختلفة بأية واحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت به وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة الوطنية المدروسة ويغيرها من الوحدات المشابهة لها ، وفي هذه الدراسة تطرقنا إلى حالة كل من السودان والعراق .

03- المنهج الإحصائي :

المنهج الإحصائي فرع من الدراسات الرياضية التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظاهرة معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا ثم تحليلها رياضيا واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها كما أنه منهج منطقي استقرائي .

وكما أشرنا آنفا أن المنهج الإحصائي منهج يعتمد على المنطق الرياضي الدقيق النتائج فإن استخدامه في دراسة الظواهر السياسية يساعد على إعطاء الصيغة العلمية للدراسات السياسية ، وقد استخدمنا هذا المنهج في الكثير من محطات الدراسة .

04- المنهج الاستقرائي : وذلك من أجل استقراء واستنباط واقع التنوع الإثني في العالم العربي والمدى الذي وصلت إليه هذه الدول في إدارته بالطريقة السليمة وآثار هذه الإدارة على الجماعات الإثنية .

المقاربات النظرية:

المقاربة البنائية : لقد وظفنا النظرية البنائية بهدف الكشف وتفسير الجوانب المتعددة لظاهرة إدارة التنوع الإثني في العالم العربي والإحاطة بها .

المقاربة الوظيفية: استخدمنا ركائز هذه النظرية كمنطلق لحل مشكلة إدارة التنوع الاثني .

- خطة الدراسة :

لقد قسمنا خطة الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي، وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث و المبحث الأول خصصناه للدراسة المفاهيمية لإدارة التنوع الإثني، والمبحث الثاني ينطوي على طبيعة وخصوصية التنوع الإثني في العالم العربي كمحاولة للفهم والتفسير، أما المبحث الثالث فيتناول المقاربات النظرية لإدارة التنوع الإثني .

وفي الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى إدارة التنوع الإثني في العالم العربي بين متطلبات الداخل وضغوطات الخارج ، فتحدثنا في المبحث الأول عن كيفية تصاعد الوعي

الإثني في العالم العربي وتفاعلات الأنظمة السياسية معه ، وفي المبحث الثاني تكلمنا عن الآليات المتبعة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي وأثر ثورات الربيع العربي في فعاليتها ، باعتبارها الحدث الأهم منذ نهاية الحرب الباردة والمسبب لتغير ذهنية النظم العربية في إدارتها للتنوع الإثني .

أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى دراسة الحالة السودانية والحالة العراقية في كيفية إدارتهما للتنوع الإثني ، ومدى تطبيقهما استراتيجيات هذه الإدارة وتدرجهما في إختيار الحلول من الديمقراطية التوافقية إلى الفيدرالية ثم الإنفصال .

- **الدراسات السابقة :**

حظي موضوع التنوع الإثني وآليات إدارته باهتمام العديد من الدراسات المتخصصة أهمها :

1- محمد مهدي عاشور ، التعددية الإثنية ، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية المركز العلمي للدراسات ، 2002 م.

حيث يحاول هذا الكتاب الإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي والتحقق من مجموعة الأذكار والإقتراحات في هذا المجال مثل العلاقة بين مطالب الجماعة الإثنية وأوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية كما يعرف الإثنية واتجاهات تحليلها ويعرف استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها .

2- اسكندر شاهر سعد : مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

3- سعد الدين ابراهيم : وهو يعتبر من المتخصصين في شؤون الأقليات في الوطن العربي وكتابه التعددية الإثنية في الوطن العربي ، دراسات استراتيجية 1995 ، والذي تناول فيه التركيبة الإثنية والدينية للمجتمع العربي بالإضافة إلى دراسة نماذج من أقليات الوطن العربي دراسة معمقة.

4- أنطوان نصري مسرة : إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية ، إطار نظري على الواقع العربي في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي ، 24-1989/03/26

وكل هذه الدراسات تناولت موضوع الجماعات الإثنية بعمومياتها أما هذه الدراسة فقد ركزت على مسألة إدارة التنوع الإثني على مستوى كافة الدول العربية وخاصة السودان والعراق مع تقديم رؤية جديدة لمعالجة هذه المسألة .

- **صعوبات الدراسة** : هناك عدة صعوبات اعترضت سبيل البحث في هذا الموضوع وهي:

1) عدم وجود مراكز متخصصة في هذا الموضوع (التنوع الإثني) بالجزائر للرجوع إليها وقت الحاجة .

2) صعوبة الحصول على خرائط دقيقة وجديدة توضح أماكن تواجد الأقليات الإثنية في العالم العربي .

3) صعوبة الحصول على إحصائيات ونسب دقيقة عن حجم المكونات الإثنية للعالم العربي ، فلا توجد إحصائيات حديثة من مصادر موثوقة فمجملها تقريبي وقديم ومختلف لدرجة التناقض ، وأغلبها محصل عليه من الانترنت .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري لإدارة التنوع الاثني في العالم العربي

المبحث الأول : دراسة مفاهيمية لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي

تعددت التعريفات بشأن مفهوم التنوع الإثني أو الإثنية وتباينت فيما بينها لهذا سنحاول في هذا المبحث أن نستظهر هذا المفهوم ونبين ارتباطه وعلاقته بجملة من المصطلحات لنصل في الأخير إلى تعريف إجرائي يخدم أهداف البحث من خلال المطالب الثلاثة :

المطلب الأول : قراءة في مفهوم الإثنية والتنوع الإثني

المطلب الثاني : مفهوم إدارة التنوع الإثني واستراتيجياته

المطلب الثالث : مفهوم العالم العربي وأهم سماته

المطلب الأول : قراءة في مفهوم الإثنية والتنوع الإثني .

الفرع الأول : مفهوم الإثنية :

إن أول استعمال معاصر لمصطلح الإثنية كان عام 1909 كما أشارت إليه وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الذي أعلنته الثورة البلشفية عام 1917 ضمن المبادئ النظرية التي تنظم العلاقات بين القوميات المختلفة في الإتحاد السوفياتي، حيث وردت إشارة إلى المجموعات الإثنية تمييزا لها عن الأقليات القومية [1] ،مع العلم أن هناك إختلافا كبيرا بين الباحثين حول تحديد مفهوم الإثنية ودلالتها . فقد استخدمت بمعنى الأقلية أحيانا ، وبمعنى العرق أحيانا أخرى كما عرفت على انها مجرد مصطلح أو تسمية للتمييز بين جماعة بشرية وأخرى وفقا لمقوماتها

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، 63 ، الطبعة الثانية ، 2000 ، ص 96.

الطبيعية كاللغة أو الدين أو العرق أو اللون أو القومية أو القبيلة بغض النظر عن عدد أفرادها أو حجمها النسبي ،ولهذا سنحاول أن تستجلي دلالاتها حتى نصل إلى المفهوم العام للإثنية :

أولا : علاقة مفهوم الإثنية بمفـــــــــــهوم الأقلية

ثانيا : علاقة مفهوم الإثنية بمفهوم الأمة أو الشعب

ثالثا : علاقة مفهوم الإثنية بمفـــهوم القومـــــية

رابعا : علاقة مفهوم الإثنية بمفـهوم الـــــــعرق

خامسا : المدلول العـــــــام لمفهوم الإثنـــــية

أولا : علاقة مفهوم الإثنية بمفهوم الأقلية :

لقد رأى الباحث شفيق غبرا أن الإثنية هي الكلمة المقابلة لكلمة الأقلية ، فالإثنية – حسبه – تمثل مجموعة الأقلية ضمن أي جماعة وطنية قائمة سواء أكانت هذه الأقلية قائمة على معيار العرق أو الدين أو غيرهما ، ويضيف هنا أن الإثنية قد تكون جماعة الأغلبية أو جماعة الأقلية ضمن إطار الجماعة الوطنية أي بمعنى تمايز الجماعات التي تتكون منها الجماعة الوطنية أو الدولة بعضها عن البعض الآخر بغض النظر عن كونها تمثل تمثل الأقلية أو الأغلبية العددية في الدولة[1] .

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي ،المرجع السابق ، ص 97.

أما برهان غليون ، فيرى أن الهوية الإثنية إنما تخص الأقليات التي تدير العلاقات بين المجموعات والأفراد داخل الجماعة الإثنية للأقلية التي تقف بوجه الدولة [1]

وهذا ما يذهب إليه أيضا قاموس علم الإجتماع ، حيث يعتبر الإثنية جماعة فرعية أي بمعنى أقلية ، ويرى أن الإثنية هي جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر ، ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في المجتمع بالإضافة لإمتلاكهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة [2]

في حين إذا أردنا تعريف الأقلية ، نجد أنه لمن الصعوبة تحديد هذا المفهوم نظرا لعدم وجود إتفاق بين الباحثين حول ذلك ونظرا لنسبية هذا المفهوم وديناميته لأنه عرضة للتغير بإستمرار .

وسنعتمد هنا على ثلاث توجهات رئيسية في تحديد مفهوم الأقلية .

الإتجاه العددي : يرى أنصار هذا الإتجاه أن مفهوم الأقلية مرتبط بعدد الأفراد المنتمين إليها والذين تجمعهم روابط مشتركة وتميزهم عن غيرها داخل المجتمع المشكل للدولة الواحدة .

فالموسوعة الأمريكية ترى أن العدد العامل الوحيد الذي يقرر وضع الجماعة بالنسبة إلى بقية الجماعات الأخرى في المجتمع [3]

إذن فالأقلية هي جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة من السمات الإثنية كاللغة ، الثقافة ، الدين ، وينتج عن ذلك معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر .

---

[1] برهان غليون ندوة ، الهوية هل هي تعلة ؟ ، الفكر العربي المعاصر ، العدد 17 جانفي 1982 ، ص 119.

[2] محمد عاطف ، قاموس علم الإجتماع ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 ، ص 163.

[3] Encyclopedia American (new York . American corporation (1) 1980 vole 19)p 207.

وقد إعتمدت كذلك الموسوعات العربية على معيار العدد بشكل واضح ، ففي الموسوعة العربية الميسرة ، ترى أن الأقلية هي جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلى غير ما تنتمي إليه غالبية الرعايا .فالأقلية إذن هي مجموعة من الناس ، قليلة العدد بالنسبة لباقي سكان دولة ما والتي تمتلك خصائص مجموعات سكان الدولة وتتميز بتلك الخصائص إثنية دينية لغوية ، ولها الإرادة والرغبة في المحافظة على كل أشكال تميزها عن الآخرين [1]

2- **إتجاه الفاعلية** : يرى أنصار هذا المعيار أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي العنصر المحدد لمفهوم الأقلية وهي حسبهم كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة أو مغلوب على أمرها بغض النظر عن عدد أفرادها كثرة كانوا أم قلة [2]

ففي هذا الاتجاه الأقلية لا تعني الجماعة الأقل عددا ، وإنما هي الجماعة الأقل أهمية ، فالجماعة التي تتمتع بوضع اجتماعي واقتصادي وسياسي مرموق ، لا تعد في سياق الأقليات حتى وإن كانت قليلة العدد والعكس صحيح ، فالأغلبية العددية إذا كانت محرومة من أبسط مقومات الحياة ، فإنها تعد وفق المعيار في وضع الأقلية . وهنا يقول بيتر وورسلي : " بأن

---

[1] Nicolas Schmit , Protection des Minorités , fédéralisme et Democratic de Concordance tout Etat Lie ,(Institue du Fédéralisme Université de Fribourg (Suisse) , Conférence sur le Burundi ,Genève, 17-19 Avril ,1996) ,p5

[2] أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، الاسكندرية ، الحضري للطباعة والنشر الطبعة 5 ، 2007 . ص 104.

أقلية عرقية أو غيرها ليست كمية ، بل مفهوما نوعيا وسياسيا إنها تعبر عن التدني والتفوق وليس عن العدد " [1]

وعلى الرغم من اهمية هذا المعيار وواقعيته في بعض الحالات ، إلا أنه لا يمكن الأخذ به ، وذلك لأن القاعدة المتعارف عليها عن وضع الأقليات في العالم هو وضع متدن اجتماعيا واقتصاديا أو هو في المرتبة الأدنى بالنسبة إلى البناء السياسي أو وضع غير مسيطر .

وهذا ما تبنيه اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عام 1985 ، كتعريف للأقلية : " هي جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ، ويكونون في وضع غير مسيطر في هده الدولة ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان ، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود إرادة جماعية في البقاء حالة متميزة ، وهدفهم هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع والقانون "[2]

أما عبد السلام ابراهيم بغدادي يرى أن تعريف الأقلية حسب الموسوعة الأمريكية بأنه شامل حيث : " الأقلية هي جماعة تمثل وضعا اجتماعيا أدنى من الآخرين ضمن المجتمع نفسه كما أنها تفتقر إلى السلطة أو الهيبة وتتمتع بحقوق أقل قياسا بالجماعات المسيطرة في المجتمع كما أنها تشعر بوحدانيتها وخضوعها بمعاملة تمييزية من طرف الأغلبية العددية بسمات بيولوجية أو ثقافية مدعومة أو بسبب إختلافات ذات طابع إجتماعي "[3]

---

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، المرجع السابق ، ص 83.

[2] اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، الدورة 35 – 1985.

[3] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، المرجع السابق ، ص 85.

وهناك من يعرف الأقلية على أساس هذا المعيار ويرى بأنها "جماعة من الناس منفصلة بخصائصها العضوية أو الثقافية عن بقية المجتمع الذي تعيش فيه ، وتعاني معاملة غير متساوية مع باقي أفراد المجتمع وعليه فهي تحس بالتفرقة والتمييز .[1]

أما ويرث L.Wirth فإنه يعرف الأقلية بأنها مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضون للإضطهاد ومنعزلون عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة . [2]

3- إتجاه الفاعلية والعدد معا: لقد اعتمدت مجموعة من الدارسين على المعيارين معا في تعريف الأقلية وتتمحور تعريفاتهم بين الجمع المتزامن بين قلة العدد ودونية الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي ومن بين تعاريفهم نجد :

الأقلية : " هي مجموعة من مواطني دولة ما تختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس أو الدين أو اللغة ، أو الثقافة مع شعورها بالتهميش والاستهداف من غيرها لا تتمتع بأية هيمنة على المجموعات الأخرى مما يوجب حماية القانون الدولي لها .." [3]

الأقلية هي مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات " [4]

---

[1] سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات ،مصر : مكتبة الإنجلو مصرية ، 1982، ص 10.

[2] L.Wirth the Problem of Minority group in linton ,R editor the science of Man in World Crisis (New York Columbia University Press ,1976),P8

[3] أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 106.

[4] المرجع نفسه ، ص 109.

والملاحظ في هذا التعريف هو اشتراط عنصر الجنسية في الأقلية مما يعني ضرورة الولاء للدولة التي تتمتع اي مجموعة بجنسيتها وهذا ما يتيح للباحثين إمكانية التفريق بين مجموعات المهاجرين أو اللاجئين المتواجدين على إقليم أي دولة وبين بقية الأقليات من السكان الأصليين.

الأقلية هي كل جماعة لها أصل عرقي ثابت وتقاليد دينية ولغوية وهي الصفات التي تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه ، ويجب أن يكون عددها كافيا للمحافظة على تلك التقاليد والخصائص كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها " [1]

وبهذا نستنتج بأنه لا يمكن الإنطلاق من مفهوم ثابت لأن المفهوم ذو دلالات دينامية ونسبية ولكن في العموم فإن معيار العدد هو الأساس في تحديد الجماعة التي توصف بالأقلية دون إهمال للمعايير الأخرى ،فالمعيار العددي هو الطاغي من طرف علماء الإجتماع او دراسة البشرية أو حتى من طرف الامم المتحدة من خلال مقررها الخاص كابورتولي Caportole لدراسة حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى أقلية عرقية أو دينية أو لغوية ، والذي عرف الأقلية بأنها مجموعة عددها أقل عن باقي سكان الدولة وهم في وضعية غير مهيمنة ويملك أفادها الخصائص العرقية والدينية أو اللغوية التي تختلف عن باقي السكان وتتمسك بوعي التضامن الموجه نحو المحافظة على الثقافة والدين واللغة .[2]

ومما سبق يمكن استنتاج العناصر الأساسية التي تضمنها التعريف :

---

[1] محمود أبو العينين ، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ،ليبيا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، 2008، ص 15.

[2] Nations Unis , peparement de l'Information (N°5 New York ,1995)

1) عدد قليل مقارنة ببقية السكان

2) هي في ضع سياسي وإقتصادي ثانوي بمعنى في وضع غير مسيطر

3) لها خصائص لغوية ودينية تختلف عن باقي السكان

4) عندها إدراك ووعي بهويتها والعمل على المحافظة عليها .

وكتعريف إجرائي للأقلية :

"فهي الجماعة الفرعية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي يشترك أفرادها بواحدة أو أكثر من المقومات الطبيعية كاللغة أو الدين أو الدين أو العرق أو القبيلة أو الإنتماء إلى قومية خاصة بما يميزهم عن الأغلبية العددية في الدولة وساعين دوما للحفاظ على تميزهم ومدركين له وغالبا ما تكون هذه الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع مما ينشأ عنه إختلاف في وضعهم الإجتماعي والإقتصادي والسياسي .

ويلتقي مفهوم الاثنية مع الأقلية في تصنيفاتها ...مثل قولنا الأقلية الإثنية حيث أن كلمة أقلية هي كلمة نكرة حتى لو عرفت (بأل) لأنها لا تعني شيء دونما إضافتها إلى كلمة أخرى تؤدي المعنى المراد قصده، فلقد رفض العديد من الباحثين اعتماد مصطلح الاقلية في الدراسات العلمية الجادة [1]،فمصطلح الأقلية يأخذ معناه من المصطلح أو الكلمة التي يضاف إليها مثل : أقلية دينية ، أقلية وطنية ، أقلية قومية ....إلخ

---

[1] مسعود الظاهر ، الاقليات في الوطن العربي ، 2014/05/04 http://aljazeera talk.net/fourm /chow thread php ?=3869

وبناء على ذلك ، فهناك أقلية إثنية التي يعرفها البعض بانها : "مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة متجذرة في الوجدان التاريخي ولهم أصل عرقي واحد ويتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن [1] ولقد تعددت الآراء حول المعايير الواجب إعتمادها في تصنيف الأقليات الإثنية ، وسنعتمد أهم رأيين وهما :

الرأي الأول : تصنيف الاقليات الإثنية حسب المقومات الأساسية الذاتية من عرق ولغة ودين ونجد :

1) الأقليات السلالية : وهي الجماعات التي ترتبط فيما بينها بأصل عرقي مشترك يتبلور في سمات فيزيولوجية كاللون وشكل العيون .
2) الأقليات اللغوية : هي كل جماعة يتحدث أفرادها لغة تختلف عن لغة الأقليات الأخرى في المجتمع .
3) الأقليات الدينية : هي كل جماعة يشكل الدين أكبر مقوماتها وأبرز ما يميزها عن غيرها من الجماعات [2]

الرأي الثاني : تصنيف الأقليات الإثنية على أساس موقعها السياسي والإقتصادي والإجتماعي إلى :

---

[1] Françoise Fonval ,Problemes des minoritiés Ethniques et Culturelles en vue de l'Elaboration d'Indicateurs Sociaux ,Unisco ,55-82 , conf -815,col,pp,5.6

[2] أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص ص 121 ،122.

1) الأقليات الإثنية المسيطرة : هي الأقليات التي تهيمن على المشهد السياسي والإقتصادي والاجتماعي وتسيطر على عملية صنع القرار في مجتمعها .

2) الأقليات الإثنية غير المسيطرة : وهي على النقيض من الأقلية المسيطرة إذ لا تهيمن على أي من نواحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية [1]

وما يمكن استنتاجه في هذا السياق هو أن أهم المعايير التي يجب توافرها في الأقلية هي معيار العدد ،ومنه فإن كل أقلية هي إثنية ، لكن لا تغدو كل إثنية أقلية نظرا لتلاقي شرط العدد.

ثانيا : علاقة مفهوم الإثنية بمفهوم الأمة والشعب :

يشير وورسلي إلى أن أثنوس أو اثينا ، إنما تفتقر إلى كلمة مقابلة في الإنجليزية وإنما هي في رأيه إغريقية وتعني الأمة، وأما بانيكوس Panikos أن الإثنية Ethnicity مشتقة من كلمة Ethnos والتي تعني كلمة أمة وأنه لا يوجد إختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمت مشتركة وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والاقليات والجماعات المشتتة الني نشارك نفس خصائص تركزهم الجغرافي ، الزواج من أعضاء جماعتهم بالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل [2] .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 123.

[2] محمود أحمد، التعددية والتنوع الإثني ، 2014/04/17 http://www.dorar.aliraq.net

أما أبو يوسف سيف ، مع بعض أصحاب المادية التاريخية الذي يقترب من مفهوم الإثنية عندهم من مفهوم الشعب ، وهناك منهم من يضيف إلى القسمات المميزة للإثنية عامل الأرض أو التنظيم السياسي الدولتي[1]

وقد اطلق العالمان أجوري Aguirré، وترنر Turnerعلى الجماعة الاثنية مصطلح الشعوب الفرعية Subpopulation بدلا من الجماعة الإثنية وعنيا به مجتمعا يمكن أن يتميز بتاريخه ، سلوكه ، تنظيماته وثقافته المميزة [2]

أما سعد الدين إبراهيم فيعرف الجماعة الإثنية على أنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد اللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة ، بما في ذلك الأصل والملامح والفيزيقية الجسمانية [3]،وعليه فالجماعة الإثنية هي عبارة عن شعب إثني يتكون من الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات من قبل الشعب عامة وعادة من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم على أنها إثنية ذات طابع محدد تظهر تاريخا فريدا وكذلك سلوكا مميزا وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية تعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين .

وإذا أردنا الوقوف على مفهوم الأمة والشعب نجد أن مصطلح Nation مشتقة من الكلمة الإغريقية Natio وهي بدورها مشتقة من Natus والتي تعني الولادة وتشمل أيضا علاقة دموية مشتركة،الأمة ظهرت وتطورت عبر المراحل المختلفة للشعوب وبرزت بشكل واضح

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، المرجع السابق ، ص 100.

[2] محمود أحمد ، المرجع السابق .

[3] سعد الدين ابراهيم ، نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية ، الأقليات في العالم العربي ، قضايا عربية ، العدد 1، أفريل ، سبتمبر 1976 ، ص 17.

أثناء الثورة الفرنسية والأمريكية والشيء الذي يمكن ملاحظته في تلك الفترة هو دلالة مصطلح الأمة بمعنى الشعب ،وهناك من يعرف الأمة بأنها لفظ مدلوله إجتماعي أكثر منه سياسي فهو يطلق على مجموعة من الناس تقوم بينهم روح الترابط والإتحاد وتجمعهم الرغبة في العيش المشترك نتيجة لتظافر عديد من العوامل وقد يكونون سكان إقليم معين أو عدد من الأقاليم وتتنوع العوامل المكونة لدولة ما من لغة ودين مشترك ومصالح إقتصادية وعرقية وإقليم وما يتفرع من تلاقي هذه العوامل من وحدة المشاعر والآلام المشتركة والسلوك والمواقف الكبرى فالجماعة تكون أمة حين تتوحد مواقفها الكبرى وأهدافها الإنسانية الجوهرية وقد تتوافر المقومات المكونة لأمة في شعب دولة ما تتكون أمة واحدة [1]

وقد اختلفت نظريات الأمة حول مكوناتها ولكن هناك إجماعا على مكون رئيسي وهو الإقليم أو الأرض وكما نلاحظ في التعريف السابق أنه ذكر مجموعة من العناصر من لغة مشتركة أو تاريخ وثقافة مشتركة أو الإنتماء إلى نفس السلالة أو العرقيات الفرعية أو بين مزج بعضها أو كل هذه الخصائص ،وما يمكننا قوله أنه لا توجد أمة تتوافر فيها كل هذه العناصر ولهذا يكفي فقط توافر ميزة أو ميزتين حتى يمكن إطلاق عليها مصطلح أمة .

الأمة Nation : " وهي جملة من الأفراد الذين يكونون وحدة سياسية وتجمع بينهم وحدة الوطن والتراب والمشاعر من آلام وآمال "[2]،وتلتقي الأمة مع الإثنية في أن الأمة مصطلح

---

[1] عبد الله ابراهيم ، زيد الكيلاني ،" مفهوم (الشعب والأمة والجنسية) وأبعاده الحضرية في الإسلام "، 2014/05/06 على : http://www.Afak center /ibid .htm

[2] توفيق الطويل ، سعيد زايد ، المعجم الفلسفي ، مصر : مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1983) ، ص 23.

يدل ويشير إلى عرقية أو اثنية مشتركة وهوية ثقافية يتقاسمها شعب واحد [1]،ولقد لعبت المجموعة الإثنية دورا كبيرا في ظهور الأمة أو الأمم خاصة الأمم الأوروبية وذلك بالاعتماد على عنصر اللغة أو الأصل أو الدين مما نتج عنه ظهور دول جديدة بعد الحرب العالمية الأولى ويشترط في بناء الأمم على أسس إثنية عرقية ألا تكون داخل الأمة ممارسات تمييزية بين مجموعة عرقية وأخرى لأن لتفرقة تؤدي إلى اختلال التوازن العرقي داخل الأمة.ثم إن من أهم المميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها بالإثنية العرقية وهذا ما وضحه راسموسن في نقطتين :

1-بأنها علاقة إفتراضية مشتركة أو مسلم بها ، علاقة الأمم بالأعضاء ويمكن أن تكون رابطة الدم حقيقية لكن عدة ما تستنبط من الخيال .

2-ميراث ثقافي مشترك ، هذا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة وينسجم مع القيم العاطفية إلى درجة أن أي إعتداء عليها ينجم عنه رد فعل عنيف .

مما سبق نستطيع القول أن أهم المعايير التي يجب توافرها في الأمة هي عنصر الإقليم

ثالثا : علاقة مفهوم الإثنية بمفهوم القومية :

هناك مجموعة من الباحثين من استخدم مفهوم الإثنية بمعنى القومية، فباسيل يوسف يرى أن في الأقلية الإثنية مفهوما مرادفا للأقلية القومية [2] ،هذا ما ذهب إليه أيضا جون ستون عند

---

[1]Stephen Rayan ,nationalism and ethenic vonflict in world politic in world politic ,Brian white ,richard little Michal Smith editors ,(Maccnillan press 1997) p p ,158-159.

[2] باسيل يوسف ، حقوق الإنسان في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي ، دراسة مقارنة : دار الحرية 1981 ، ص 135

حديثة عن ظهور بعض الدول الأوروبية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى للدلالة على التباين بين الجماعات والذي أدى إلى ظهور تلك الدول التي لم تكن موجودة من قبل مثل بلغارياوألبانيا وفنلندا وغيرها فهو يطلق على هذا التباين الاثني بين هذه الجماعات الذي أدى إلى ظهور هذه الدول بالقومية الإثنية Ethnic nationalis [1]

ونفس الشيء ذهب إليه أنتوني سميث في كتابه " الصحوة الإثنية " حيث يصنف الإثنية ولا سيما المسيسة منها كظاهرة قومية فيؤكد بأنها مرتبطة بقوة مع قبول الايديولوجيات القومية في العالم الحديث مرتبطة بنمو حركات قومية واعية لذاتها . [2]

في حين إذا أردنا تعريف القومية ، نجد انه لا يوجد إتفاق حول مفهومها ، لأنها تتكون من عدة عناصر تشكلت عبر أزمنة مختلفة ، وقد ظهرت في الأدبيات سنة 1798 ، ولكن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث .[3]والمصدر اللغوي للقومية من كلمة قوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة [4] ، وفي الدلالة السياسية يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الإنتماء إلى أمة محددة فالأمة هي شعور بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه ، فالقومية بذلك هي حركة سياسية وفكرية تسعى لجمع الأمة في وحدة سياسية ، على خلاف الأمة إذا ، فالقومية تشمل الامة والعكس غير صحيح .

---

[1] John stone "Ethenicity versus the dual clains of state coherence and ethenic self – Determination " in : rothchild and olorunsola , eds , state versus ethenic clains africain policy dilemmas p85

[2] Anthony D.Smith .The Ethnic revival , Themes in the Social sciences (cambridage :cambridage University Press , 1981) p 18

[3] أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 42

[4]جميل صليبا،المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني ، 1973 ، مج 2، ص 205.

القومية " هي إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية . والتراث المشترك ، وقد يشمل الاعتقاد بالأصل الواحد ، اللغة ، الدين ، الثقافة والقومية إيديولوجية سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق إعتقادهم بأنهم مجموعة بشرية متميزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية ، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يحقق لها شخصيتها القومية [1] .

أما جويسبي ماتزيني Johwspy Matziny إن القومية هي انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة واحدة في أرض هذا الوطن .

وقد أضاف العالم الألماني هيردر Hirder ، وحدة الثقافة النابعة من وحدة اللغة ووحدة مصادر التأثير الروحي النابعة من الدين،أما الماركسيون ، فقد أضافوا أسسا أخرى للقومية أهمها وحدة التكوين النفسي ووحدة السوق الإقتصادية .ولكن الدارسين المحدثين أمثال كوهن kOHN وكامينا kamina وغيرهما يكتفون عادة بوحدة اللغة التي تنبع منها وحدة الثقافة والتكوين النفسي ثم التاريخ المشترك الذي يخلق الإنتماء لأرض واحدة ومؤسسات إجتماعية وقضايا مشتركة [2].

وتلتقي الإثنية مع القومية في القومية الإثنية والتي ظهرت بعد إنهيار النظام الشيوعي فإحياء القومية منذ نهاية الحرب الباردة كانت له خاصية عرقية لأنها الوسيلة الأكثر فاعلية للتجنيد

---

[1] Paul Roe ,The Intrastate secuirity dilemma .Ethenic Conflict as a Strategy ,(Journal of Peace Rerearch ,v°36 ,n°32,March 1999) , P6

[2] الموسوعة الحرة ، ويكبيديا ، "القومية" 2014/05/21 على http://ar.wikipedia .org/wiki

الإجتماعي والسياسي [1]،فقد ساهمت القومية الإثنية في ظهور ألمانيا كدولة فالقومية الألمانية اعتمدت على المواطنة في ألمانيا كانت منسية على أسس عرقية ولهذا فالوعي العرقي كان مبني على رابطة الدم فالقومية الإثنية (العرقية) : هي شعور و إحساس المجموعة العرقية بالاصل المشترك وهي أهم عامل مؤثر في العلاقات الدولية واستقرار الدول، فالإثنية هي حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الإنضمام إلى الدولة الام .

وهناك من يعرف القومية : " أنها صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من إشراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص ويشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة إجتماعية ويرغبون في تحقيق أهدافهم وغاياتهم المشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير [2]

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن أهم المعايير التي يجب توافرها في القومية هي الأصل المشترك الذي يميز شخصا عن آخر أي بين نحن وهم .

رابعا : علاقة مفهوم الإثنية بمفهوم العرقية :

- ذهب قاموس المورد الى ترجمت كلمة Ethnic من الإنجليزية إلى العربية على أنها تعني عرقي وكلمة Ethno على أنها تعني العرق و Ethnocentric على أنها

---

[1]Ethenicity /Aconceptual analysis , commitee on conceptual terminologicial analysis (cocta) of the international association on the study of ethenicity .August 1978 ,p15.

[2] عبد الحكيم عموش ، تحليل أبعاد ظاهرة " نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1994 ، ص 8.

ستعرف بمعنى متمركز حول العرق بوصفه غاية الغايات (أي أن عرقه أسمى من سائر العروق وأن مصطلح Ethnogeny على أنه علم نشوء الأعراق [1]

- ونجد الكثير من الباحثين من استخدم مصطلح الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرقية أو الجماعة العرقية ومن بينهم :
- عبد الغني سعودي : فقد ذهب إلى ترجمة كلمة الإثنية على أنها تعني العرقية ، والشيء نفسه ذهب إليه المترجم سامي الرزاز حيث استخدم كلمة lothnos على أنها تعني العرق [2]
- عوني فرسخ : الذي يرى بأن مفهوم الإثنية إنما يعني التركيب البشري أي العرقي او السلالة [3] ،ويمكن أن نضيف في الصحف والدوريات العربية تكاد جميعا تستخدم مفهوم الإثنية أو الأقليات الإثنية للدلالة على الأقليات العرقية .
- مفهوم العرقية : إذا أردنا تعريف العرقية ، نجد أنها حديثة الاستعمال في العلوم الاجتماعية ولم تظهر في القواميس إلا في بداية السبعينيات في المنجد الإنجليزي أوكسفورد Oxford Dictionnary سنة 1972 .[4]

---

[1] منير بعلبكي ، المورد ، قاموس انجليزي عربي ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط 15 ، 1981 ، ص 85.

[2] محمد عبد الغني سعودي ، قضايا إفريقية ، سلسلة عالم المعرفة ، 3 ،الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1980 ، ص 294.

[3] عوني فرسخ ، مخطط التفتيت ، التحدي الامبريالي الصهيوني المعاصر ، القاهرة : دار المستقبل العربي 1985، ص 43.

[4] N.Ghazer and D.PMoynihan ,Ethnicity theory and Experience (Massachussets :Harvard University press 1975) P02

- أما في اللغة العربية ، فقد نقلت الكلمة الأجنبية Ethnos بترجمتين حيث ترجمت حرفيا إلى الإثنية ودلاليا إلى عرقية ، ويقل استعمال مصطلح الإثنية من طرف الباحثين العرب عكس مصطلح العرقية حيث أن أغلب القواميس العربية تترجم Ethnicity إلى عرقية بدلا من إثنية .ويعود الأصل اللغوي للكلمة إلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnos وقوامها جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل ففي العصور الوسطى كان الأوروبيون يطلقون لفظة عرقية على من هم ليسوا مسيحيين او يهود [1] ،
- اما في بداية القرن 19بدأ يستعمل المفهوم تدريجيا للاشارة الى خصائص السلالة العرقية
- ويعرف معجم المصباح المنير – العرق – ، على أنه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق ويذهب معجم الوسيط إلى نفس المعنى حيث يقول أن العرق هو أصل كل شيء

التعاريف التي ترتكز على الإنتماء أو الأصل :

هناك عدة تعاريف تركز على الأصل كعنصر أساسي وعامل مهم ومحدد لتعريف العرقية ومن بينها نجد: بيتروبد : peter wed في كتابه : Race ,Nature and culture أن مفهوم العرق يرتكز على الجانب الجسماني والطبيعي البيولوجي والجيني . [2]

---

[1] أحمد وهبان المرجع السابق ، ص 80

[2] ملخص كتاب لبيتروبد "العرق والطبيعة والثقافة من منظور أنثروبولوجي (بلوتو ، لندن ، 2002) ص 01.

فالعرقية قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات فالعرق هو مصطلح بيولوجي جاء لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض ، ويكرسون الإختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل .أما القاموس السياسي فيعرف العرق بأنه مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون مورثات جينية واحدة

أما دينكن ميشال فيعرفه على أنه مصطلح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقدرها العوامل الوراثية .

ولكن الإعتماد على الأصل أصبح مرفوضا من طرف علماء الأنثروبولوجيا والجينات وذلك لعدة أسباب إذ لا توجد عرقية تشكل عنصرا نقيا بفضل الهجرات والتنقل عبر الحدود الجغرافية المختلفة والتزاوج وخلال حقب تاريخية متوالية حدث نوع من التداخل والإختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع أن نقول بوجود عنصر يخلو من شوائب الإختلاط بالأجناس بغيره من العناصر والقوميات [1] ثم إن إقتصار التعريفات السابقة على العوامل البيولوجية والوراثية فقط أنتج الخلط بين مفهوم العرقية ومفهوم السلالة أو مفهوم الجماعة العرقية والجماعة السلالية فالجماعة السلالية هي جماعة من الناس يمتلكون في غالبيتهم ملامح فيزيقية سلالية مشتركة

---

[1] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت : منشورات دار السلاسل ، الطبعة 4، 1985، ص98.

حال لون الجلد وشكل الرأس وملامح الوجه وطول القامة وغيرها من السمات الفيزيقية التي تميز الجماعة عن غيرها من الجماعات السلالية .[1]

إذن الفرق بين الجماعة السلالية والجماعة العرقية يتمثل في أن الجماعة السلالية تشير إلى الجماعة التي يشترك أفرادها في السمات الفيزيقية فحسب ،بينما الجماعة العرقية يشترك أفرادها من خلال روابط ثقافية مشتركة كوحدة اللغة أو الثقافة .

2-التعاريف التي تضيف المعايير أو الروابط الثقافية :

ومن بين هذه التعاريف نجد :المجموعة العرقية : " هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في التاريخ والعادات أو اللغة او الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية كما يكون هؤلاء الأفراد مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالإنتماء كل لجماعته [2]

وهناك من يعرفها : " مجموعة من الافراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك أو يجمع بينهم صلة القرابة أو الجوار أو وحدة السمات الفيزيقية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الإتحاد القبلي) أو الإنتماء الديني أو أي تركيب من هذه العناصر معا [3].

أما محمود أبو العينين : فيعرفها بأنها مجموعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض وتشمل هذه الروابط في الإعتقاد

---

[1] أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص83.

[2] المرجع نفسه ، ص81

[3] Williams H.Arris and Jlevey ,the New Encylopedia(new york) ,Columbia University Press ,1975)p898

بانحدارهم من أصل مشترك فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد .[1]

أما ايف لاكوست Yves lacoste: عرف الجماعة العرقية بأنها تجمع كبير للرجال والنساء لهم خصائص مشتركة أهمها اللغوية والثقافية ، لأن العرقيات المختلفة الحجم ، يمكن أن تتكون من مئات من الآلاف أو عدة ملايين من الأفراد [2]وما يمكن ملاحظته في هذا التعريف أنه اعتمد على المعيار الكمي (بمعنى وجود عدد كبير من السكان كشرط لتعريف المجموعة العرقية حتى يكون لها وزن وبذلك تتمكن من التأثير في الحياة السياسية والإجتماعية في الدول .أما موسوعة كولومبيا الجديدة : فقد ركزت على الثقافة كأهم معيار يميز المجموعات العرقية عن بعضها ، فالمجموعة العرقية عندها "هي مجموعة أو صنف من الشعب أين تختلف ثقافته عادة عن أغلبية المجتمع [3]

وأهم تعريف للمجموعة العرقية ، هو ما قدمه عالم الإجتماع البريطاني أنطوني سميث Anthony Smith والذي عرف العرقية بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة (Myth) الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة [4]،وما نلاحظه في هذا التعريف أنه ذكر مجموعة من العناصر في تعريف المجموعة العرقية:

---

[1] محمود أبو العينين ، المرجع السابق ، ص 53

[2]Yves lacoste ,dictionnaire de geopolitics ,(Paris :Elammarion 1994) , P623

[3]Stephen Rayan ,opcit,p623

[4]Anthony Smith ,National Identity ,(London:Penguin Books,1995),p39

1- وجود مجموعة من السكان ذات كم معتبر

2- الأصل المشترك وهو الدعامة الرئيسية للمجموعة العرقية

3- الإرتباط بإقليم خاص أي وجود بلد تقطنه المجموعة العرقية

4- التضامن والتلاحم كشرط ضروري للمجموعة العرقية .

وقد وضع أحمد وهبان مجموعة من المقومات والمعايير للمجموعة العرقية وقسمها إلى : مقومات بيولوجية وأخرى ثقافية .[1]

1. المقومات البيولوجية :وتتمثل هذه المقومات في وحدة السلالة أو الأصل الذي ينحدر منه أفراد الجماعة واشتراكهم في سمات بيولوجية ناتجة عن الوراثة وهي سمات من شأنها أن تظل ثابتة نسبيا خلال الأجيال المتعاقبة مثل لون البشرة وشكل الشعر ولونه ولون العينين وثنيتها وشكل الشفاه وغيرها .

2. المقومات الثقافية : والمتمثلة في وحدة اللغة والثقافة واللغة والدين

وما يمكن ملاحظته أن المجموعة العرقية تعتمد على جملة من العناصر والخصائص حتى نستطيع أن نطلق عليها مصطلح مجموعة عرقية .ولقد لخصها أنطوني سميث في ستة معايير يجب توافرها في هذا الموضع : [2]

1) يجب أن تحتوي المجموعة العرقية على اسم شرقية وتطوير الهوية المشتركة

---

[1] أحمد وهبان المرجع السابق ، ص 91

[2]Henry Gorden,Multicultural and Multiethenic,(Society Discussion Paper,n°01 unesco,2000),p8

2) يجب أن يتشارك سكان المجموعة العرقية في الأساطير والذكريات التاريخية

3) يجب أن يؤمن سكان المجموعة بالأصل المشترك

4) لا بد من شعور المجموعة العرقية بنفس الثقافة المبنية على اللغة والدين ولاعادات والتقاليد والقوانين والمؤسسات .

5) يجب عليها أن تدرك وتعي بعرقيتها .

ونظرا لتشويه مصطلح العرق وتعرضه لسوء الإستخدام عبأ العلماء للهجوم عليه وعلى رأسهم أشلي مونتياغو (Ashly Montagu) والذي أوصى باستبدال مفهوم العرق (La Race) بمفهوم الجماعة الإثنية (Group Ethenique) [1]

كما أصدرت مجموعة من علماء الإجتماع في 1952 كتابا عن منظمة اليونيسكو بعنوان (The Statement on Race) حيث استفاد الكتاب من توصيات مونتياغو (Montagu) في وجوب اسقاط مصطلح العرق الذي أسيء استخدامه بمصطلح المجموعة الاثنية ، وفي هذا السياق أشار الكتاب إلى أن العرق كمصطلح بيولوجي يعطي انطباعا أن الفرق في الخصائص الثقافية بشأن الدين والقومية واللغة والسلوك هي فروق فردية وغير قابلة للتغيير ، أما مصطلح الجماعة الإثنية ، فيتضمن أن هذه الفروق ليست موروثة بل مكتسبة [2]

---

[1] Jean Gayon ,ya-t-il un concept Biologique de la race? 2002,p,p1-2 sur : www.ihpst.univ-paris.fr/vl/r4textes-gayon/raceconcept

[2] Les Groupes Ethenic : une question de vocabulaire ,p3 sur : www.reynier.com/anthro/interethnique/vocabulaire.htm

أما بيل أشكروفت و هيلين تفني (Bell Achcroft , Helen Tevny) فقد ذهبا إلى أن الفرق بين الإثنية والعرقية يتمثل في أن الإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن ينكرها ويأخذه منها . أما العرقية ، فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم وتحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت [1] أي أن العرق ينطوي على كل ما له صلة بالأمور الفطرية .أما الإثنية ، فتقوم على ما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد .

إن الكثير من التعريفات استبدلت البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية ، لتخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي لهم .

ولكن كل هذه الجهود لم تنجح في تصويب المفاهيم المتعارف عنها حول العرق والتخفيف من المواقف العرقية من الإستعلاء العرقي ، التمييز العرقي ، وسمو أصل عن أصل آخر .ولا استطاعت أن توضح المعاني الأصلية للعرق ، فالكثير من التشويش المرافق لمعاني التمييز العرقي ، ينبع أساسا من تضارب الآراء المتعلقة بتحديد مفهوم العرق الذي يظهر بأن هنالك إختلافا في المفاهيم بين الشعوب حول تحديد طبيعته وتعريفه .

خامسا : المدلول العام لمفهوم الإثنية :

إن مفهوم الإثنية منذ شيوعه واستخدامه إلى اليوم لا يزال أكثر المفاهيم إثارة للخلاف حول مضامينه ومحتواه حيث نجد أنه استخدم لدلالة على عدة مفاهيم كما رأينا سابقا ..

---

[1] عمر أزراج ، ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا ، تطبيق الديمقراطية هو العلاج ، جريدة العرب ، 2008/12/26 ، ص8.

فما الذي نعنيه بالإثنية ؟ وما هي أهم المعايير التي تميز هذا المصطلح عن بقية المفاهيم التي حددت آنفا ؟

أولا : من الناحية اللغوية :

إن لفظ الإثنية (ethnecity)مشتقة من اللغة اليونانية القديمة (ethnos) وتعني الشعوب غير المنظمين في المدن (polis) كما تعني الأفراد المبعدون عن ثقافتهم وغير مشمولين داخل دولة المدينة و يقصد بالاثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين [1]

ثانيا : من الناحية الإصطلاحية : لقد استعمل مصطلح الإثنية للدلالة على الاشكاليات الإجتماعية ووردت في دراسات Gobinanفي كتابه : (Hummaines sur l'egalité de races) للدلالة على إختلاط الأعراق .وقد ظهر هذا المصطلح في المعجم العلمي عام 1896 عند فاشي دولاباج (vacher de la pouge) مؤلف كتاب التصنيفات الإجتماعية وقد إقترح هذا المصطلح للتفريق بين العرق والأمة [2]

أما جورج مونتوندون (George Montandon) فقد اعتبره البعض أول من استعمل الإثنية التي يعتبرها تجمعا طبيعيا ، يتضمن كل الخصائص الإنسانية وقد ميز بين الإثنية و القومية ، فيما عمل ليود واغنير (loiyd wagner) على تطوير المصطلح

---

[1]François Gaulame , question d'ethenies,Politique Africaine,N°68,Kharthala,Paris,1997) P P,121-124

[2]Anais Leblon ,le ulakuu Bilan Critique des Etudes de l'Identite Paule en Afrique de l'Ousst ,Rahia ,Collection Clio en Afrique n°20 ,Automme 2006) P P,5.6

سنة 1941 [1]،وقد تم تناول مفهوم الإثنية من خلال وجوب توفرها على مجموعة من العناصر والخصائص التي تميزها ، وفيما يلي مجموعة من هذه التعاريف :

كيلفورد غيرتز Kilford Gurtez : يعرفها على أنها المعطى التابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة وتتبع ممارسات إجتماعية محدودة .وما نلاحظه على هذا التعريف أنه مركز على اللغة كمعيار لتعريف الاثنية ، ولكن قد أشار العديد من العلماء إلى انه عندما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هنا إقصاءه منها فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة ،فهذا التعريف ناقص لأنه لا يتوفر إلا على خاصية .

أما جورج قرم : فيعرف الإثنية بأنها : " جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الإثنية ، هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الإثنية وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى "[2]

أما فريدريك بارث (frederic Barth) : فيعتبر من الأوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية ، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة أعضاؤها يتغيرون على المدى الزمني البعيد ، وذلك لأن عضويتها

---

[1] Cluicdio Moffu ,Ethenicité en Afrique : l'Implososion de la Question Nationale Après la Décolonisation ,2 sur :www.politiqueAriqueain.com/numéros/pdf/066101,pdf.

[2] جورج قرم ، انتاج الايديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني ، مجلة دراسات عربية ، بيروت : العدد 11 ، سبتمبر 1978 ، ص 11

وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الإجتماعية وأكد بارث Barth أن الهوية الإثنية تولد واؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد [1] ونستطيع أن نضيف هنا أنتوني سميث (Antony Smith) والذي تناول الإثنية بنفس مفهوم العرقية كما هو مذكور سابقا ، حيث يعرف الإثنية بأنها جماعة تشترك في أساطير معينة وتمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة بوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها والوعي بالإنتماء المشترك ، ومنه فإن أنتوني سميث يرى أن هناك ست معايير تتيح لنا الدخول إلى الهوية الإثنية وهي : (الاسم ، التاريخ ، الماضي ، المشترك ، الثقافة ، الإقليم ، التضامن بين الأفراد) [2]

أما قاموس ويبستر فيرى أن السمة الإثنية إنما هي السمة الإثنية إنما هي السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما إزاء غيرها ، داخل المجتمع الواحد وهذه السمة قد تكون : اللغة ، الثقافة ، الدين [3]

ومما سبق ، يتضح أن مصطلح الإثنية إنما يشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد ، اللغة والدين ،وأي سمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيقية للمجتمع والدولة مع جماعات أخرى .

---

[1] Frederic Barth ,Ethenic group and boundaries,Boston Mass :Little , Brown 1969.P50.

[2] Christian Geiser ,les Approches theorique sur les Conflits et les Réligiés ,19/11/1998 ,P7 sur: http://www.paiscblanks.org/contrubutiongeiser.parantbosnie

[3] Webster's third new international dictionary of the english languague (spring field,mass grant C,Meriam 1976) ,P1440.

الإثنية من منظور سياسي : ونقصد بها مدى إرتباطها بالعامل السياسي والتسييس وقد أطلق على هذا المستوى من الإثنية العديد من التسميات منها : الوعي الإثني ، التسييس الإثني ، الإدراك الإثني ، الوطنية الإثنية ، وقد عرف أنتوني سميث : الإثنية المسيسة : بأنها عبارة عن جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن ولديها أيضا إدراك بوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعورا بالإعتزاز بالذات ، ولها مجموعة من القيم والرموز المشتركة وهدفها كمجموعة إثنية لها طابع سياسي ويدور حول الدولة وإن كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين ، اللغة ، الإنتماء للأرض ، العلمانية ، العرق ، الطبقة أو أي مركب من هذه العوامل .[1]

كما أن أهداف الإثنية المسيسة تتراوح ما بين الإنفصال أو الحكم الذاتي أو المطالبة بتحسين أوضاعها العامة ، ضمن إطار الدولة وشرعيتها .

فالإثنية المسيسة إذن تختلف في مسبباتها ، كما تختلف في مطالبها وغاياتها بل وتختلف في حدتها ودرجة إحتقانها [2]،فمثلا يسعى الأكراد بإتجاه الإنفصال ، ولا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى لتحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة .

أما شفيق غبرة : فيعرفها بأنها صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة بالإضافة إلى تحالفات وإنقسامات ، إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة إثنية بالمجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين والإنتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها

---

[1] Anthony Smith ,Opcit ,P 65 .

[2] شفيق الغبر ، الاثنية المسيسة ، الأدبيات والمفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 03 ، 1988 ، ص 47.

الداخلية مؤكدة وجودها ومؤثر في سياسات وقرارات الحكومات ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الإجتماعية [1]

الجماعة الإثنية :

يعرفها اليونيسكو : "على أنها كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافية أو اللغة أو الخصائص الطبيعية ،أما الموسوعة البريطانية فترى أنها جماعة إجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق ، اللغة والقومية والثقافة .[2]

أما الموسوعة الأمريكية : فتعرف الجماعة الإثنية على أنها جماعة تتميز عن غيرها إما بالعرق أو القومية أو الدين أو اللغة أو المولد (سواء كان مولود داخل الدولة أو وافدا إليها) ، وبذلك فهي لا تحصر الجماعة الإثنية بسمة واحدة فقط وإنما بواحدة من هذه أو أكثر كما أنها لا تضع شرطا عدديا لها ، بمعنى عدم إقتران الجماعة الإثنية بسمة الأقلية أو الأغلبية وإنما هي جماعة بشرية تتسم بصفات معينة دون أن يكون للعدد دور في تحديدها " [3]

أما شير ميرهون Shermerhon يعرفها على أنها عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقية .

---

[1] شفيق غبرة ، المرجع نفسه ، ص 44

[2]The new Encyclopedia Britannica in 30 Volumes,vol12,edited by Encyclopedia Britanica,15 th ed.(chicago,i11:Encyclopaedia,1978 .P262.

[3]Encyclopedian Americana ,vol ,P208

وهناك من يعرفها : " بأنها مجتمع بشري له أسلوب حياة مميز يربط أفراده بروابط الإنتماء له إطاره الثقافي والحضاري المتمثل في الهوية الثقافية المميزة ويشعر هذا الكيان البشري بذاتيته إزاء الجماعات الأخرى ، وأفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيء بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة ، وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة وتوفر روح الجماعة بين أفرادها ، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء والإنتماء وبالتالي تماسك الجماعة ووحدتها ، حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع [1]

ومن خلال ما سبق نخلص إلى تعريف شامل مستخلص من عدة تعاريف :

أن الجماعة الإثنية هي جماعة إجتماعية يتقاسم ويتشارك أفرادها في هوية جماعية وثقافة مشتركة وضعت لضمان حياتهم وعيشهم من جيل إلى آخر ، تتميز عن باقي الجماعات الأخرى،ويمكن القول بأن الجماعات الإثنية جماعات بشرية تتميز بسماتها الطبيعية من اللغة ، الدين ، القومية ، العرق ، القبيلة ، والثقافة ، عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة بغض النظر عن حجمها أو عددها فالجماعة الإثنية قد تكون أقلية في عددها وقد تكون أغلبية .

---

[1] هشام محمود الأقداحي ، معالم الدولة القومية الحديثة ، رؤية معاصرة ،الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 ، ص 84.

ومن خلال ما تم عرضه سابقا ، يتضح لنا أن اللغة والدين والأصل المشترك والسلالة والعدد متغيرات متداخلة في تركيب المفاهيم مثل : العرقية ، السلالة ، الأقليات ، القومية ، الأمة والإثنية .

ولهذا يجب حسم تلك المصطلحات في الجدول الآتي الذي يحدد المتغير الرئيسي لكل من المفاهيم السابقة دون أن يعني ذلك أن بقية المتغيرات الأخرى غير مهمة [1] حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : العلاقة بين المفاهيم ومتغيراتها الرئيسية :

المفاهيم المتغيرات	السلالة	العرقية	الإثنية	الأقلية	القومية	الأمة
اللغة (الثقافة)	/	/	مهم	/	/	مهم
الدين	/	/	/	/	مهم	مهم
الأصل	مهم	مهم	/	/	/	/
اللون	مهم	/	/	/	/	/
العدد نسبة إلى	//	/	/	مهم	/	/

[1] رابح مرابط "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول " دراسة حالة كوسوفو " ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر ، باتنة) كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008 .2009).

السكان						

المصدر : رابح مرابط : "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول " دراسة حالة كوسوفو " ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراء ، في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر ، باتنة) كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008 .2009)

ويمكن أن نستنتج من خلال الجدول ما تم عرضه آنفا ، ما يلي :

- أن الإثنية تختلف عن العرق ، لأنها تتعلق بكل ما هو مكسب من البيئة بدرجة معين.
- تختلف الإثنية عن الأقلية في كونها لا تخضع للمعيار العددي فلكم في الغثنية لا يؤخذ بعين الإعتبار .
- وتصبح الإثنية قومية إذا ما كانت لها الرغبة في الوحدة وتكوين كيان سياسي مستقل أو ما يسمى بالنزعة الإنفصالية .
- وفي الأخير فإن العوامل اللغوية والدينية ووحدة الأصل تشكل أهم عناصر الجماعة الإثنية بالإضافة إلى الثقافة والموروث المشترك .

وعليه نعتقد أن استخدام مصطلح الأقلية الإثنية أو الجماعة الإثنية أو الجماعة العرقية هي مصطلحات متقاربة في مفهومها ، إن لم نقل أنها تؤدي إلى نفس المعنى .

الفرع الثاني : مفهوم التنوع الإثني :

يعد التنوع الاثني من أهم ملامح المجتمعات الحديثة التي تضم مجتمعات متنوعة ثقافيا ودينيا وعرقيا وقد اتخذت أبعادا جديدة في ظل كل التطورات منذ مطلع التسعينيات ،حيث أصبح الحديث عن الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السائد بدل الوحدة من خلال الصهر .

فما هو مفهوم التنوع الإثني ؟

1- مفهوم التنوع الإثني :

أ- التنوع : إن مفهوم التنوع يشمل القبول والإحترام وهو يعني معرفة أن كل شخص متفرد في ذاته و إدراك إختلافاتنا الفردية ، ويمكن أن يكون لذلك أبعاد كبيرة فيما يتعلق بالسلالة أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الثقافية ، اماالمعجم الوسيط : يعرف التنوع علىّ أنه حدوث فروق بين الجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة .

معجم اللغة العربية المعاصر : يعرف التنوع على أنه الإختلاف .تنوع الصور بمعنى إختلاف ألوانها وأحجامها وأشكالها .[1]إن مفهوم التنوع والإختلاف هي مرادفات تحمل معاني مشابهة لمعنى التعدد في كل مظاهر الحياة ولذلك الحديث عن الإختلاف والتنوع يقترب كثيرا من الحديث عن التعددية إن لم تكن هذه المفردات هي بعينها من مرادفات التعددية .

ويصح أن يقال لمجموعة معينة أنها متعددة أو متنوعة فالتنوع يرادف التعدد وكلاهما يرادف الاختلاف من حيث أن الإختلاف يقتضي التعدد في الشيء أو الفكر لكون الاختلاف ضد الاتفاق فإذا اتفق الشيء مع الشيء في الخصوصيات كلها لا يقال حينئذ أنهما متعددان أو متنوعان "،ولهذا سنستخدم مفهوم التنوع كمرادف لمفهوم التعدد .

ب- التنوع الإثني :يعرف معجم المصطلحات السياسية التنوع أو التعدد على أنه من الناحية الإجتماعية يعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها

---

[1] معجم المعاني الجامع،"التنوع"، www.almaany.com/home.php?languague.arabic 2014/05/27

اهتمامات دينية واقتصادية واثنية وثقافية متنوعة، أما من الناحية السياسية فتصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات محددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة او التعاون .

أما الموسوعة البريطانية : فهي تعرف التعددية أو التنوع بأنها الإستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في المجتمع مثل الأقليات العرقية [1]كرافورد يونغ : " أن التعدد هو التفاعل بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية ومن حيث أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية ومفاهيمها السياسية "[2]

فالتنوع الإثني : هو المجتمع المتباين من الناحية العرقية أو الطائفية أو الثقافية أو اللغوية أو ذلك المجتمع المجزء بفعل الإنقسامات الدينية أو الإيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية او الثقافية أو العرقية ،وهناك من يعرف التنوع الإثني بأنه مجتمع مكون من عدة طوائف في إطار سياسي واحد .[3]

---

[1] The new Encyclopaedia Britainica vol (4) opcit.p1403

[2] جابر سعيد عوض ، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة ، مراجعة نقدية (بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي (الكويت :وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، 1983)ص 54.

[3] محمد عمر مولود ، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق ،العراق : مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، 2003، ص 370.

فالمجتمع المتعدد حسب ليفر نيفال : يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشمل كل منها هوية خاصة وتتسم بانها جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض إقتصادية غير شخصية [1]

فالتنوع الإثني إذن : هو كل مجتمع أو دولة تحوي على مزيج من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتمسك كل منها بثقافتها ودينها ولغتها وأفكارها .او يعني الإعتراف بوجود إختلاف في مجتمع ما بفضل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هوية واحدة ،وتختلف الإنتماءات من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى تنوعات مختلفة تنوع ثقافي تنوع طائفي ومذهبي تنوع ديني

1- التنوع الثقافي : يعتبر التنوع الثقافي قيمة عظيمة في الحضارة الإنسانية باعتباره صيغة للتعايش والتواصل الحضري الإنساني من خلال القبول العام بالتعددية الثقافية سواء داخل الحضارة الواحدة أو مع غيرها من الحضارات والثقافات الاخرى ومن هنا يعتبر بعض علماء الاجتماع أن المجتمعات الاكثر تنوعا هي الاكثر تقدما ،فالتنوع مصدر غنى ثقافي وحضاري واتصالي .مصطلح التعددية الثقافية Cultural Pluralism يطلق على بعض المجتمعات التي تتعايش فيها الحضارات بأكثر من ثقافة ضمن الحضارة الواحدة [2]

---

[1] محمد مهدي عاشور ، التعددية الإثنية إدارة الإثنية ، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية (عمان : المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002) ص 22.

[2] مركز آفاق ، "التعددية الثقافية " ، 2014/05/31 ، على :
http://www.aafaqcenter.com/index.php/post/1224

ويستخدم الإنثروبولوجيون مفهوم التعددية الثقافية للدلالة على جماعات تختلف أنماط الحياة لدى كل منها اختلافا شاسعا عن غيرها .أما في العلوم السياسية فيستعمل هذا التعبير على جماعات ذات فروقات ومميزات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة وتشكل هذه المميزات الملحوظة قاعدة لقوتها السياسية

أما في علم الإجتماع فهي رغبة بعض الجماعات في المحافظة على أوجه الشبه بين أفرادها لاعتقادهم أن الصفات والقيم والمعتقدات المشتركة نشكل مصدر شعور الافراد بالفخر والثقة بالنفس والصحة العقلية والتماسك .[1]وهناك من يرى أن مصطلح التنوع الثقافي Cultural Variation يشير عموما للإختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية السائدة فيها .

2- **التنوع الطائفي والمذهبي** :إن التعدد المذهبي في إطار الدين الواحد يعني الإعتراف بوجود تنوع في الإنتماء المذهبي في مجتمع أو دولة واحدة مع قبول ما يترتب على هذا التنوع من خلاف في الفروع وغيرها مع الحيلولة دون نشوب صراعات مذهبية تهدد سلامة المجتمع ،ويجب التأكيد على أن تعدد الفرق والمذاهب سمة بارزة في جميع الأديان السماوية والوضعية ،أما داخل الدين الإسلامي فقد بدأت المذاهب الإسلامية في التكون منذ بداية القرن الاول الهجري ويحكي لنا التاريخ عن نشوء الكثير من المذاهب والفرق والمدارس الفقهية ولكن بعضها

---

[1] كمال محمد جاه الله ، "التنوع الثقافي في السودان في الفترة 1989 ، 2003 ، 2014/06/01
http://www.aafaqcenter.com/ php1345.htm

لم ينتشر ولم يكثر اتباعها مما أدى إلى إنقراضها أو إختفائها ، أما الذين تأصلت مذاهبهم وبقيت إلى يومنا هذا ... أهمها :

1- السنة بمذاهبها الأربعة : الحنفي ، الشافعي ، المالكي ، الحنفي

2- الشيعة بطوائفها الثلاث : الإمامية الإثني عشرية ، الزيدية ، الاسماعيلية

3- الخوارج والمعروف منهم حاليا : الإباضية [1]

وهناك من يرى أنه لا يمكن إلغاء هذه المذاهب ولكن من الممكن الإتفاق على القواسم المشتركة التي تجمع بين المذاهب الإسلامية المتعددة والتسامح في شتى الفروع الفقهية ووجهات النظر المذهبية الأخرى،وما يمكننا قوله أن تعدد المذاهب وخصوصا في الدين فلن يؤدي إلا لتمزيق الأمة وتفتيت وحدة المجتمع المسلم وإضعاف الروح المعنوية وخلق الفتن والصراعات والمعارك الجدلية والحروب العبثية وهي عملية هدم لكيان الأمة كله .

3/ التنوع الديني :

وهي تعني الإعتراف بوجود تنوع في الإنتماء الديني في مجتمع واحد مع إحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من إختلاف وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب للجميع ولعل الحضارة الاسلامية كانت مضرب الامثال على مدار التاريخ الإنساني كله في استيعاب واحترام التعددية الدينية ،وهناك من يعرف التعددية الدينية بأنها " تختص بالتعدد في

---

[1] عبد الله أحمد اليوسف ، "مفهوم التعددية في فكر الإمام الشيرازي " ، 2014/06/02
http://www.suronlune.org/alabwab/alhoda.culture.082.html

الدين والعقائد والشرائع والمناهج المتصلة به ، كما تعني الإعتراف بوجود تنوع في الإنتماء الديني في مجتمع واحد أو دولة تضم مجتمعا أو أكثر مع إحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف في العقائد بالشكل الذي يحول دون نشوب صراع ديني يهدد سلامة المجتمع [1]كما يتضمن مفهوم التعددية الدينية الإقرار بمبدأ أن أحدا لا يستطيع نفي الآخر وبمبدأ المساواة في ظل سيادة القانون وهو يلتزم بمبدأ حرية التفكير والتنظيم واعتماد الحوار وإجتناب الإكراه .ففي ظل الإسلام لا تلغى الديانات الأخرى ولا يحظر وجود سائر المبادئ والملل ، بل يخاطبهم القرآن الكريم معترف بوجودهم وتاركا لهم حرية الإختيار .يقول الله تعالى : " لكم دينكم ولي دين "[2]وهذا ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم لما ظفر بأهل بدر وكانوا مشتركين لم يقتلهم بل أخذ منهم الفداء وتركهم على شركهم فلم يجبرهم على الإسلام ، وكذلك فعل بأهل مكة عندما قال لهم : "اذهبوا فأنتم الطلقاء " ولم يجبرهم على الإسلام وكذلك صنع بأهل حنين .وطوال التاريخ الاسلامي فإن جميع من يدينون بديانات أخرى كانوا يعيشون في كنف الحكومات الاسلامية بسلام .[3]ويزخر العالم العربي بالعديد من الديانات منها : اليهودية والمسيحية ... وغيرها من الديانات كما سيأتي لاحقا .

ونستطيع أن نضيف أن التنوع الإثني في دولة ما قد يكون تنوعا إيجابيا وقد يكون تنوعا سلبيا .فالتنوع الإثني الإيجابي : وهو التنوع الذي تعيش في ظله المجتمعات وتتعايش في إطار التعدد والتنوع ، وتدير هذا التنوع في إطار المواطنة والمساواة وهي المجتمعات الأكثر

---

[1] نفس المرجع.

[2] القرآن ،سورة الكافرون ، الآية ، ص06.

[3] محمود الشيرازي ، الفقه ، كتاب الجهاد ،بيروت : دار العلوم ، ط2، ج48، 1988، ص29.

حيوية وإنتاجا وتطورا بعكس المجتمعات المغلقة التي لا تسمح للتنوع والتعدد بأن يأخذ حقه في تحريك مسارات الحياة ودفعها في إتجاه التطور والرقي .[1]

التنوع الإثني السلبي : وهو الإتجاه الذي ينظر للظاهرة الإثنية على أنها مشكلة في حد ذاتها أو أنها مشكلة سياسية تهدد الوحدة الوطنية بحيث توصف بأنها لا تنحصر فقط في الدول المتخلفة فعلى الرغم من الحداثة فإن التعدد الإثني ظاهرة عالمية ، وهي تعد تقريبا السمة المميزة لدول العالم وفي سياق تصعيدها لمطالبها قد تتسبب الأقليات في أشكال من العنف السياسي وتهدد الوحدة الوطنية واستقرار الأوضاع الداخلية .

وهناك من رجال السياسة من يعتبر الإثنية على أنها قابلة لأن تكون قوة انسانية محررة وخلاقة أو تكون مدمرة وعشوائية وذلك أن الإثنية ليست مشكلة بذاتها إلا أن المشكلة تبرز إلى السطح حيث يشاء استخدام المشاعر الإثنية وحينها تتحول إلى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي وربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها .[2]

وقد يستخدم البعد الاثني كوسيلة للضغط الخارجي على الدولة التي يعرف مجتمعها تنوعا إثنيا من خلال المطالبة بتحسين ظروف الإثنيات وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة مكونات المجتمع وكذلك يمكن أن تمثل الإثنيات مشكلة سياسية في حالة ما إذا كان هناك غياب في النصوص القانونية الدستورية القادرة على حماية حقوقهم الثقافية .

---

[1] عبد المنعم أبو الفتوح ، "تعدد التنوع لا تعدد الصراع" ، 2014/06/01
http://www.almasryalyoum.com/news/details/190568

[2] بهاء الدين مكاوي ، "استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان "، المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 362 ، أفريل 2009 ، ص95.

وقد يسبب التنوع الإثني السلبي العديد من الصراعات والنزاعات الاثنية الداخلية بسبب السياسات التمييزية التي تلجأ إليها بعض الحكومات والتفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة أو العرق والتصنيف عليهم في سوق العمل والوظائف .

المطلب الثاني : مفهوم إدارة التنوع الإثني واستراتيجياته :

تعتبر ظاهرة التنوع الإثني من إحدى القضايا الهامة التي طغت إلى السطح في الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة وذلك بسبب تزايد نسبها وتسييسها وبذلك زاد تنافسها أو تنازعها حول العديد من المطالب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية وبذلك وجبت إدارتها إدارة ذكية وحلها بأساليب معينة لإحتوائها لكي تمنع الدولة النزاع أو تفجر الأوضاع بطريقة مفاجئة ،ولذلك سنحاول معرفة في هذا المطلب ماهية إدارة التنوع الإثني وما هي استراتيجيات هذه الإدارة ؟ وذلك من خلال فرعين :

الفرع الأول : المقاربة المفاهيمية والمنهجية لإدارة التنوع الإثني

الفرع الثاني : استراتيجيات إدارة التنوع الإثني

الفرع الأول : المقاربة المفاهيمية والمنهجية لإدارة التنوع الإثني :

يتفق أغلب الباحثين على ان إدارة التنوع تعني مجموعة من الإجراءات والتقنيات والطرق التي تستخدم للتحكم بالتنوع الإثني الموجود داخل الدولة الواحدة لمنع وصول هذا الأخير لحالة من النزاع باستخدام قنوات ووسائل قانونية،فالإدارة هي الحل البديل للنزاع من خلال المهارات المستعملة ميدانيا ،وقد ظلت مسألة التنوع تعالج بطرق فردية انطلاقا من قاعدة

عامل كما تعامل ومن خلال النص الدستوري العمومي " الناس سواسية في الحقوق والواجبات إنطلاقا من منهجية الدمج والاستيعاب التي سادت في التعامل مع التنوعات البشرية في حين أغفلت هذه المقاربة وظيفة الدولة في حفظ تلك الحقوق ورعايتها من جهة وتوظيف التنوع في تقوية الفضاء العمومي للدولة مع ما يمثله ذلك من إبتعاد عن أسطورة الدولة المتجانسة قوميا واجتماعيا وسياسيا من جهة ثانية ،مع وجوب إدراك مسألة التنوع ضمن مسار الممارسات العملية والأطر التفاعلية بجانب إدراكها قانونيا وهيكليا .

ويأخذنا مصطلح التنوع الإثني إلى وجود تفاعل مجموعة من الخيرات والرؤى تنشأ عادة عن الإختلافات في الأصول العرقية أو في الثقافة والدين أو النوع البيولوجي والهوية الجنسية وغيرها من خصائص التنوع البشري ولمعالجة هذا الكم الهائل من التنوعات من منظور الدولة لمنع نشوب مظالم يؤدي إغفالها إلى نشوء صراعات داخل الهوية الوطنية الجامعة فهي تؤدي إلى خلخلة المجال العمومي وتقوية المجالات الخاصة بفئات التنوع المختلفة [1] والإكتفاء بالجانب الهيكلي المتمثل في منظومات دستورية أو قانونية غير كاف فغالبا ما تكون هذه المنظومة غير مفعلة عمليا .

الفرع الثاني : استراتيجيات إدارة التنوع الإثني :

هناك عدة استراتيجيات تتضمن أدوات وسياسات أو آليات للتعامل مع التنوع الإثني في إطار الدولة الواحدة ، وعلى الدول أن تختار ما يناسبها في إدارة الإختلاف فنوعية المطالب

---

[1] عباس المرشد ، "إدارة التنوع في البحرين :تعثر الانتقال من المشيخة للمواطنة الدستورية ، موقع مبادرة الاصلاح العربي ، أفريل 2013) ،2014/06/17 http://www.ARABREFORMlinitiative.com

هي التي تحدد الآليات اللازم اتخاذها لمنع تحول التنوع إلى مصدر للتوترات ...فما هي هذه الإستراتيجيات ؟.

أولا : استراتيجية هيمنة الدولة :

حيث يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة أحد أكثر الأدوات شيوعا لإدارة التنوع لمنع الصراعات العرقية في تاريخ دول العالم ويعرف تشيستر كروكر هيمنة الدولة بأنها : " بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ ، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات "[1]

وتستخدم الدولة في هيمنتها العديد من الآليات من بينها :

1- سياسة الإخضاع : Subjection وتكون باستخدام اجراءات قصرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة سواء أكانت أقلية أو أغلبية ، في تقرير مستقبل البلاد ، دون السماح بأية تنازلات للجماعات العرقية .

2- سياسة عزل الجماعات المناضلة : Isolution : حيث تلجأ الدول المهيمنة لعزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية متميزة منفصلة وربما هذا ما حدث بالفعل بالنسبة (ليونيتا في أنغولا)

سياسة عزل الإجتناب : Avoidanceالتي تكون بتطويق وإحتواء التنوع المؤدي للصراع العرقي وذلك عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات مثل فرض

---

[1] محمود أبو العينين "إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا " مجلة الدراسات الافريقية ،(معهد البحوث والدراسات الافريقية ، العدد 59 ، 2000)ص 38.

نظام الحزب الواحد أو النظام اللاحزبي ، ولهذا تفسر استراتيجية هيمنة الدولة بأنها استراتيجية دفاعية .

ثانيا : استراتيجية الفيدرالية والكميونات العرقية :

تمثل هذه الإستراتيجية أحد أهم الاستراتيجيات المعتمد عليها لفض الاشتباكات بين الجماعات أو بين هذه الجماعات وبين السلطة المركزية .وتعتبر الفيدرالية نظام سياسي يقوم على إتحاد مركزي على أساس جغرافي أو إثني بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر ، حلا لبعض المشكلات المرتبطة بوجود أعراق وقوميات وطوائف متباينة الأهداف والمصالح داخل الدولة الواحدة .فهي تحفظ من جهة وحدة الدولة وكيانها السياسي ومن جهة أخرى تمنع المقاطعات أو الأقاليم نصيبها من السلطة والثروة والتمثيل السياسي والأقاليم تشارك بقسطها في الحكومة المركزية ، كما تضمن الفيديرالية الاحترام التام للتنوع الإثني [1] وبالتالي تقطع الطريق على قيام حكومات استبدادية ،والدولة الفيديرالية هي دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي ، وتخضع للدستور الفيديرالي باعتباره المنشئ بها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي [2]

وقد تتضمن الفيدرالية على أخطار ضمنية لأنها تجعل السياسة أكثر تجزئة من وجهة نظر بعض الباحثين أن الفيديرالية هي الخطوة الأولى نحو الإنفصال ، حيث أنها تكسب رابطة

---

[1] تانيا كيلي وآخرون ، "التعايش في ظل الاختلاف"سلسلة ،أوراق ديمقراطية، العراق :مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد 02جوان 2005 ص05.

[2] حازم اليوسفي، "الفيدرالية والنظم الاتحادية ، مجلة قضايا ، (محاولة لبلورة تطورات جارية ، العدد 10أكتوبر 2005) ، ص8.

الدولة القومية Nation State Hoods ، شرعية من خلال حماية اللغة والثقافة والدين مثل وجود دستور خاص بها وحكومة أو مورد وعلم [1]

2- الكميونات العرقية : Communization: فهي عبارة عن إقامة أقاليم عرقية كتلك القاعدة للكميونات في سويسرا بمعنى تفويض السلطة على أساس قاعدة إقليمية عرقية لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة ويسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكنتونات المختلفة والحكومة المركزية [2].

ثالثا : استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة :

وتعتبر إحدى الإقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو على المستويات الفرعية أو المحلية وتقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التنوع الإثني مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة للجميع هذا فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والإجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للإستيعاب القهري .والمكونات الرئيسية للديمقراطية التوافقية : حكومة ائتلافية موسعة تضم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع التعددي ،حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة بحيث تختص كل منها بمعظم شؤونها الخاصة .تمثيل نسبي

---

(1) ethenicity and governance in the third World.ashgatem.UK.2001,P P 37-38.

(2) وفاء لطفي ، حسين عبد الواحد ، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية ، دراسة لحالتي :الزنوج في السودان والأكراد في العراق ، مذكرة ماجيستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2009 ، ص41 .

وقواعد للتوظيف والإتفاق يطبق من قبل مؤسسة الدولة .حق الأقليات في الإعتراض دستوريا . وثمة ثلاثة شروط أساسية لكي يعمل النموذج التوفيقي [1] :

1. ألا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم بفرض بناء أمة حيث أن صراع القوميات في مثل هذه الظروف يمثل مباراة صفرية ، لا مجال فيها للتوافق .
2. على القادة السياسيين أن يتبنوا نوعا من الفكر ، يقوم على الإلتزام بالاستقرار السياسي والإقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دون حاجة لسيطرة وهيمنة الدولة .
3. على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي والقدرة على التوفيق والمساومة .

سياسات منع الخلافات والصراعات العرقية في المجتمع المتنوع أو المتعدد :

1- الإبادة الجماعية : Genocide:

يقصد بالإبادة الجماعية قتل العنصر أو السلالة لكن في سياق التطور أصبح المفهوم يشير إلى عملية قتل منظمة لجماعة عرقية ما أي كان مفهومها ،أو تدمير هذه الجماعة بشكل غير مباشر من خلال القضاء المدروس على المقومات التي تسمح بإعادة نموها وتكوينها بيولوجيا وإجتماعيا .[2]وقد ذهب خبراء القانون الدولي إلى أن ارتكاب هذه الجريمة سواء أكانت جريمة بصورة مباشرة ام بالتحريض عليها أم بالتآمر على ارتكابها سواء أثناء السلم

---

[1] المرجع نفسه ص ص 42.43

[2] محمود أبو العينين ، المرجع السابق ، ص 23

أم الحرب هي جرائم ضد الجماعة وأشار نص اتفاقية منع الغبادة الأمم المتحدة 09 ديسمبر 1948 : نعني بالإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية :

- قتل أعضاء من الجماعة ،إلحاق أذى جسمي أو روحي خطير بأعضاء الجماعة ،
- إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد تدميرها المادي كليا أو جزئيا ،
- وعادة لا تنجح الإبادة الجماعية في تحقيق أهدافها لأن ما تخلفه هذه الأحداث من الضحايا تبقى عالقة ، في الأذهان عبر عدة أجيال [1]

2- النقل الإجباري للسكان : ويقصد بها نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي لتعيش في مكان آخر ، وتعتبر عمليات النقل الإجباري للسكان في الغالب جزءا من سياسات توسعية أو ردا على إدراك الدولة للتهديد بالصراع العرقي ومخاطره أو رغبة إعادة تشكيل الديمغرافيا السكانية في المنطقة ، إن استخدام هذه الاداة لا ينهي الصراع العرقي إلا مؤقتا ، ومن الأمثلة التي استخدمت فيها هذه الأداة كانت في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث لا تزال قضية حق عودة اللاجئين موضوعا مؤجلا .

3- تقرير المصير : (التقسيم أو الإنفصال) : يسمح للجماعات بالإنفصال إذا وصلت إلى درجة من استحالة التعايش في إطار الدولة الواحدة .وعموما يعتبر حق تقرير المصير للأمم والشعوب بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والإنفصال ويعني مبدأ حق تقرير المصير للأمم والشعوب بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم

---

[1] محمود محمود عبد العال "التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم (النموذج الماليزي ، النموذج الأمريكي " مركز التنوع للدراسات http://www.atanawa.com

والإنفصال ويعين مبدأ حق تقرير المصير ، حق الجماعة الإقليمية في تقرير وضعها السياسي داخليا وخارجيا وكذلك متابعة تطورها الإجتماعي والإقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أخرى [1]، فهو من الحلول السياسية لتوفير الحرية للشعب المضطهد انطلاقا من مبدأ حق تقرير المصير والمتمثل بالإستقلال ، الحكم الذاتي أو الفيدرالية بكل أشكالها الإدارية والقومية .

4- الإندماج والاستيعاب : Integration and assimlation يعتبر الإندماج والاستيعاب إحدى أدوات إدارة التنوع الإثني فهما يسعيان لإذابة الخلافات واستيعابها حيث يستخدم الإندماج أساسا لخلق هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة،أما الاستيعاب فيستخدم في الأساس عند الحديث عن خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام بوتقة العصر Melting حيث تتبناه الجماعات القوية تجاه الجماعات الفرعية أو الضعيفة لاستيعابها وهناك عدة أنماط لسياسة الاستيعاب والدمج ، مثل : الاستيعاب الثقافي والمؤسسي والمادي [2]وهذا الجدول يوضح ما سبق وأشرنا إليه :

الجدول رقم 02 : جدول أنماط سياسة الإستيعاب :

أنمـــاط سياســـة الاستيـعاب		
استيعاب ثقافي	استيعاب مادي	استيعاب مؤسسي

[1] محمود أبو العينين ، التعددية العرقية ومستقبل الدولة الاثيوبية " مجلة الدراسات الافريقية ، العدد الخاص " 1994 ، ص ص 199-201

[2] محمود محمود عبد العال، المرجع السابق .

ويقصد به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الاختلافات بين الكيانات العرقية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب	والذي يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل هوية قائمة بالفعل أو هوية جديدة وقد يرى بعض الباحثين في هذا الصدد أن أحد مؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها .	والذي يقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وأيضا إجتماعية يتشارك فيها كل الافراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية

المصدر : محمد مهدي عاشور ، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا ، (القاهرة : مكتبة أكاديمية الفكر الجماهيري ، ط 1، 2004) ص 78

الجدول رقم 03 : جدول يوضح سياسات الدولة تجاه دمج الأقليات العرقية :

الإتجاه العام	الثقافة	الإقتصاد	السياسات
الامتصاص	- اندماج اجتماعي وسكني طبقا للطبقات - تعليم اصلاحي للغة والثقافة السائدة. - سهولة الوصول للتعليم الجامعي	- اعتماد مالية للتطوير - برامج صحية وترفيهية - تدريب في العمل - القوانين المضادة للتميز	- حقوق مدنية وسياسية مضمونة - تعزيز انتقائي للاحزاب السائدة والمناصب الحكومية - مصالح مجموعات الاقليات .

التعددية	- حماية الاختلافات الثقافية والدينية - التعليم والاعلام بعدة لغات	- تأهيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة - تمثيل للمجموعة في الوظائف الخاصة والعامة .	- مجموعة الاحزاب السياسية والمجموعات المستفيدة - تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والائتلافات الحاكمة .
المشاركة في السلطة	- فصل سكني واجتماع مدارس واعلام منفصل - مدارس واعلام منفصل - معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبلين من المجموعات الكومينونية	- الأنشطة الاقتصادية تنظم كوميونا - الخدمات تكون داخل الكوميون - أعداد محددة للمجموعات في الوظائف العامة والخاصة	- الأحزاب السياسية للمجموعة والمجموعات المستفيدة - ضمان المشاركة في جهات اتخاذ القرار - حق الفيتو للكميون على السياسات المؤثرة على المجموعة . - استقلال بالمهام الادارية الخاصة بالخدمات العامة .

المصدر : محمود محمد عبد العال ، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم (النموذج الماليزي ، النموذج الأمريكي)مركز التنوع للدراسات

المطلب الثالث : مفهوم العالم العربي وأهم سماته :

الفرع الأول :مفهوم العالم العربي

هو ذلك الكيان البشري الذي وضعت لبناته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها وذلك نتيجة تغير الظروف المناخية ولما جاء الفتح الإسلامي أعطى موجات الهجرة دفعة قوية ومن بين العوامل التي ساعدت على ظهور

العالم العربي هو التزاوج بين الوافدين وسكان البلاد الأصليين مما أدى إلى امتزاج في اللغة والدين والعادات والتقاليد [1] المتمازجة عبر التاريخ من سامية وحامية وعربية وسومرية وبابلية وآشورية وفينيقية وكلدانية وأكادية وآمورية وكنعانية وبربرية وإفريقية وآسيوية وقد تمت بفعل هجرات متعددة خلال جميع العصور بين أقاليم العالم العربي فمن شبه الجزيرة العربية إلى الشام ومصر والسودان وشمال إفريقيا وبذلك نشأت اقاليم لها مزاياها الخاصة [2] ، وتقدر المساحة التي يستقر فيها العرب حوالي 13,6 مليون كلم مربع منها حوالي 9.95 في شمال ووسط قارة افريقيا و 3.73 في جنوب غرب قارة آسيا [3] وتقوم على هذه المساحة حوالي 22 دولة مستقلة ويقطنها حوالي 260.2 مليون نسمة (31.9%) في قارة آسيا و (68.1%) في إفريقيا . ويتميز بعدة خصائص يمكن إجمالها في النقاط التالية : [4]

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي حيث يجعل دوله حاكمة على مياه اقليمية وشواطئ طويلة تمتد على طول الجانب الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، وجميع السواحل المحيطة بالبحر الأحمر والساحل الغربي للخليج العربي بالإضافة إلى أجزاء من سواحل المحيط الهندي وبحر العرب .

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد ، نظم السياسة العربية ، قضايا الاستمرار والتغير ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ، ص34 .

[2] حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة أولى ،1984ص 28 .

[3] صلاح الدين الشامي ، الوطن العربي ، دراسة جغرافية ،الاسكندرية : منشأة المعارف ، 1984 ، ص 15.

[4] محمد الأمين البشري ، الأمن العربي المقومات والمعوقات ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ،2000، ص13.

- سيطرة العالم العربي على الكثير من المضايق البحرية والخلجان منها :قناة السويس ، باب المندب ، مضيق جبل طارق ، مضيق هرمز ، خليج العقبة ، خليج البحرين ، خليج عمان ، يحتضن عدد من أكبر الانهار ذات المياه العذبة الغنية والصالحة للشرب والنقل والزراعة وتوليد الطاقة ، نهر النيل ، دجلة والفرات ، نهر الأردن ،يملك العالم العربي أراضي صالحة للزراعة لا تقل مساحتها عن 700 ألف كلم مربع ،تتوفر لديها مياه الري المطري والنهري والجوفي ، مما يجعله قادرا على توفير غذاء لجميع سكان العالم من المنتجات الزراعية والحيوانية، يتميز بالتنوع المناخي والزراعي ووفرة المياه والمراعي الطبيعية والثروات الحيوانية .تختزن أراضي العالم العربي ثروات معدنية ونفطية كبيرة إذ يقدر إحتياطي الحديد حوالي (10600) مليون طن ويبلغ إحتياطي النفط المكتشف حوالي 400 ألف مليون برميل أي ما يعادل 53.2 % من احتياطي النفط العالمي .

الفرع الثاني : أهم سمات العالم العربي :

تشترك الدول العربية في مجموعات من السمات والعناصر المشتركة أهمها :

1- الخبرة الاستعمارية : فما عدا حالات معدودة خضعت معظم الدول العربية لمختلف أنواع السيطرة الاستعمارية وأساليبها كما انها تعد حديثة العهد بالتخلص من تلك السيطرة من الناحية الرسمية ، وقد تركت هذه الخبرة الاستعمارية العديد من الآثار السلبية على

الصعيد السياسي والإقتصادي والثقافي [1]، فالقوى الاستعمارية كانت سببا في تقوية الانتماءات الفرعية حيث قام الاستعمار قبل الاستعمار قبل انسحابه من الدول التي احتلها برسم الحدود بين تلك الدول دون مراعاة التركيبة الإثنية كما قام بتسليم السلطة إلى نخب اثنية أقلية مما سبب الصراع بين المجموعات العرقية المختلفة التي رأت أن ذلك اجحاف في حقها ونوع من التواطؤ مع المستعمر إذ تحولت تلك النخب إلى ما يشبه مستعمر جديد [2]

2- التبعية : وهو مفهوم حديث ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية ، وتعد التبعية مفهوما ذا شقين :أولهما : شق العلاقات : حيث تصير التبعية هي الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد

ثانيهما : شق المؤسسات : حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا لامكانات بنيوية لاقتصادات قومية محددة أخرى [3]، فمعظم الدول العربية هي دول تابعة للغرب اقتصاديا وحتى المدخل الثقافي مدخلا مناسبا لخلق علاقة التبعية ثم تكريسها ، محدودية الموارد ،فأغلب الدول العربية هي دولة محددة الموارد أو بتعبير أدق هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها وهي تتوزع على مجموعات أساسية :أ- مجموعة الدول المصدرة للنفط : وهي دول يعتمد إقتصادها إعتمادا شبه كلي

---

[1] علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، المرجع السابق ، ص21.

[2] وهدان وهدان ، " الصراعات العرقية والأمن القومي ، "منتديات الحوار الجامعية السياسية " 2014/04/21 ، www.ahmedwahdan.com/aforum/viewtopic.php

[3] علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، المرجع السابق ، ص ص ، 22-24.

على مورد هو بطبيعته قابل للنفاذ مما يجعلها عرضة لهزات عنيفة في حالة التأثر بتذبذب الأسعار العالمية للمادة الخام ومن بينها دول الخليج العربي وليبيا قبل أزمة لوكيربي

ب- مجموع الدول متوسطة التطور : والمتنوعة الهياكل الانتاجية والصادرات والمدينة في الوقت نفسه وتتميز هذه الدول باعتمادها أساسا على القطاع الزراعي ، مع وجود قطاع صناعي قوامه تصنيع المواد الغذائية والملابس من دون المعدات وآلات النقل التي تعد مؤشرا مهما من مؤشرات التقدم الإقتصادي .[1]فمثلا ارتفعت نسبة صادرات تونس من المعدات وآلات النقل من 0% إلى 9 % من إجمالي صادراتها .

كما تعاني دول هذه المجموعة من المديونية الخارجية وأن الدول العربية المنضوية في إطارها هي من أعلى الدول العربية مديونية ففي عام 1995بلغت مديونية كل من مصر والجزائر والمغرب على التوالي :34,116 مليار دولار ،32 مليار دولار، 22,147 مليار دولار [2]،ج- مجموعة الدول المهمشة : التي تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية ومن نماذج هذه الدول : السودان – الصومال وتتبع المعضلة التي تواجهها هذه الدول من اضطرارها بمضاعفة المعروض من انتاجها لمواجهة احتياجاتها من العملة الصعبة في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب على المواد الأولية الزراعية

المعاناة من مشكلات المرحلة الإنتقالية وأزماتها ، فالدول العربية لا زالت تجتاز مرحلة من مراحل تطورها السياسي الذي يعبر عنه بالمرحلة الإنتقالية تواجه في عضونها مختلف

---

[1] المرجع نفسه ، ص26.

[2] علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، المرجع السابق ، ص ص ،28-29.

أزمات التنمية السياسية فهناك أزمة الهوية ، بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد ، وأزمة التغلغل : بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف أنحائها ،أزمة المشاركة : بمعنى عدم إنخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار لنقص في المؤسسات أو لعدم فعاليتها .

- وأزمة التوزيع : بمعنى انتقاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أوبين الأقاليم ، وهناك أخيرا أزمة الشرعية : التي تأتي كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة وتعبر عن رفض المحكومين للإنصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية .[1]

المبحث الثاني : طبيعة وخصوصية التنوع الإثني في العالم العربي محاولة للفهم والتفسير :

إن العالم العربي الممتد من البحرين شرقا وحتى المغرب غربا ومن السودان في الجنوب إلى سوريا في الشمال يحتوي مجموعة كبيرة ومتنوعة من القوميات والطوائف والأديان والإثنيات عموما منذ فجر التاريخ ،فديننا يقسم سكان المنطقة إلى مسلمين غالبيتهم من السنة بالإضافة إلى طوائف الشيعة والدروز والزيدية والإباضية والإسماعيلية والعلويين والبهائيين وأتباع ديانات أخرى ، وينقسم هؤلاء بدورهم إلى مسيحيين بمختلف طوائفهم ويهود وصائبة وأيزيدية وزرادشتية وديانات قبلية زنجية في جنوب السودان ،أما قوميا : فينقسم السكان إلى عرب وإيرانيين وأمازيغ وأكراد ويهود وقبائل زنجية وآرمن وآراميين وسريان وتركمان وشركس

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص 30-31 .

واتراك ونوبيين .[1]، ومن المعروف أن غالبية سكان العالم العربي وحوالي (80%) منهم من الناطقين باللغة العربية ويدينون بالاسلام دينا ويتخذون من السنة مذهبا ،إلا أن النسبة المتبقية (20%) تضم في ثناياها قوميات وأديان وطوائف مهمة بعضها يشكل غالبية على مستوى البلد الموجودة فيه مثل الشيعة في كل من العراق والبحرين ، وبعضها أقليات مهمة ومؤثرة مثل الأمازيغ في بعض دول المغرب العربي ، والأكراد في العراق والشيعة في لبنان والقبائل الزنجية في السودان ، فما هو واقع التنوع الإثني في العالم وما هي طبيعته وأهم خصوصياته ؟ وللإجابة سنحاول في هذا المبحث التطرق بشكل مفصل إلى واقع هذا التنوع الإثني الكبيرفي العالم العربي من خلال ثلاث مطالب :

المطلب الأول : طبيعة التنوع الإثني في العالم العربي

المطلب الثاني : خريطة المجتمع العربي عرقيا والمكونات الدينية والإثنية لدوله

المطلب الثالث : الخصوصية الإثنية في العالم العربي.

المطلب الأول : طبيعة التنوع الإثني في العالم العربي :

تنقسم الأقطار العربية من حيث درجة التنوع الإثني إلى ثلاثة أقسام :

1) الأقطار الأشد تجانسا : وهي الأقطار التي تقل فيها نسبة الجماعات الإثنية عن 15 % وهي ستة أقطار : (قطر ، السعودية ، الاردن ، مصر ، ليبيا ، تونس)

---

[1] تانيا كيلي وآخرون ، "التعايش في ظل الاختلاف " ، سلسلة اوراق ديمقراطية ، العراق : مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد 02 ، جوان 2005 ، ص9.

فالغالبية العظمى من السكان شديدة التجانس إثنيا فهم عرب لغة وثقافة ، مسلمون دينيا ، سنيون مذهبا وساميون ، حاميون السلالة .

2) الأقطار الأقل تجانسا الأكثر تنوعا : وهي الأقطار التي تزيد فيها نسبة الجماعات الإثنية عن 25% من مجموع السكان الأصليين وتشمل : لبنان ، العراق ، اليمن ، موريتانيا ، السودان ، المغرب ، فلسطين) [1]

التقسيم الثاني : وهناك من يصنف العالم العربي من حيث الوحدة أو التنوع المذهبي والعرقي فنجد :

1- **البلدان التي بها وحدة مذهبية وتنوع عرقي** : مثل الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا ، وغيرها .. حيث لا تكاد تجد مذهبا غير أهل السنة، إلا أن الغرب يدفع ويشجع المطالب العرقية لان تلك المجتمعات متعددة عرقيا ، وعلى رأسها المطالب الأمازيغية والبربرية في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا أو مطالب السود في المجتمع الموريتاني ، أو مطالب أهل سيناء ، الذين يكادون يعتبرون أنفسهم شعب سيناء وينظرون باستقلالية متزايدة عن مصر الأم .

2- **البلدان التي بها وحدة عرقية وتنوع مذهبي** : وهي دول الخليج العربي (الكويت ، البحرين ، السعودية ، العراق) حيث نجد انه في السنوات الأخيرة تأجيجا للخلافات المذهبية وتصعيدا للمطالب الحقوقية السياسية ولعل الإصطدام النسبي الشيعي هو الأبرز

---

[1] عبد الكريم رضا بن يخلف ، الغرب يشجع المطالب العرقية في موريتانيا . http://www.RassedNews.com

في هذا الصراع الطائفي أو الإصطدام الاسلامي و المسيحي ، في مصر بين المسيحيين والأقباط

3- **البلدان التي بها تنوع مذهبي وعرقي :** نجد سوريا – لبنان – العراق ، التي بها تقريبا جميع الطوائف المذهبية من شيعة وسنة وعلوية ودروز ومسيحيين وأرثذوكس وأرمن وأتراك وأكراد ولعل صورة الحرب الاهلية التي دمرت لبنان ، هي أقرب صورة للأذهان حول مآل الامور لو انفجرت كل تلك التكتلات الطائفية والعرقية في أي مجتمع عربي .[1]

المطلب الثاني : خريطة المجتمع العربي عرقيا والمكونات الدينية والإثنية لدوله :

تنقسم خريطة المجتمع العربي عرقيا ودينيا إلى عدة طوائف وأقليات تختلف عن الغالبية العربية المسلمة السنية مذهبا وسامية حامية السلالة وهناك جماعات لغوية غير عربية وأقليات دينية غير إسلامية وأقليات أو طوائف اسلامية غير سنية ، وأقليات متعددة الإختلاف مع الأغلبية ،ولكي نأخذ نظرة عميقة عن هذا العنصر سنتناوله من خلال فرعين

الفرع الأول : خريطة المجتمع العربي عرقيا ودينيا .

الفرع الثاني : المكونات الدينية والإثنية لدول العالم العربي .

الفرع الأول : خريطة المجتمع العربي عرقيا ودينيا .

يتكون العالم العربي من عدة مجموعا ت يمكن حصرها في مايلي:

---

[1] عبد الكريم رضا ، بن يخلف ، المرجع السابق

1)- الجماعات اللغوية غير العربية :

يبلغ حجم هذه الجماعات اللغوية حوالي 13 % من مجمل سكان الوطن العربي مثل الأكراد واسرائيل والبربر والقبائل الزنجية والتركمان والشركس وغيرهم ، منهم من تواجد قبل الفتح الاسلامي العربي مثل الأكراد والآشوريين ، والسريان الذين لم يتم تعريبهم وهناك جماعات وفدت إلى العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين مثل الشركس والآرمن واليهود الغربيين وسنتناول هذه الجماعات بشيء من التفصيل . [1]

1- الأكراد : وهم مسلمون سنيون ، أقلية منهم شيعية ، يسكنون شرق هضبة الأناضول ،لا يوجد عدد دقيق لحجمهم السكاني لكن تشير الدراسات أن ثلثي الأكراد ، يعيشون في الوطن العربي (سوريا ، العراق) [2]،- الأرمن : وهم أقلية لغوية دينية وافدة للوطن العربي ، تنتمي لغاتهم إلى اللغات الهندوأوروبية ، موطن الأرمن الأصلي ، أرمينيا جنوب القوقاز ، يعيش الأرمن في سوريا ، لبنان ، العراق ، فلسطين ، الأردن ، مصر ، يتحدث الأرمن العربية كلغة ثانية وثالثة .،- الأراميون والسريان : هذه جماعات أصلية في الوطن العربي السريانية من اللغات السامية والأرامية شكل من أشكال اللغة السريانية ، انحسرت هذه اللغة بعد عمليات الأسلمة والتعريب وأصبحت مقتصرة على الكنائس الشرقية يعيشون في سورا والعراق .

---

[1] ابراهيم سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات ، الكويت : دار سعاد الصباح ، 1992، ص82.

[2] موسى ابراهيم ، قضايا عربية ودولية معاصرة ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 144.

التركمان والشركس : وهم جماعات وافدة موطنها الاصلي الحدود : الروسية ، التركية ، وطنتهم الدولة العثمانية في الأطراف الصحراوية لبلاد الشام وشرق الأردن [1]– الأتراك : هم من بقايا الدولة العثمانية وليس لهم وزن إثني في العالم العربي – الإيرانيون : يتحدثون اللغة الفارسية يتواجدون في الكويت والبحرين .– اليهود الغربيون : هم أقلية وافدة و أكثرية في فلسطين يتكلمون العبرية .– القبائل الزنجية : تتركز هذه القبائل في السودان وموريتانيا يتحدثون لهجات محلية .– النوبيون : يسكنون في جنوب مصر وهم مسلمون ولكن لم يتم تعريبهم .– البربر : من أكبر الجماعات اللغوية غير العربية يسكنون بلاد المغرب يتحدثون الأمازيغية ولهم إسهام فعال في الحضارة العربية الإسلامية [2]

2)– الجماعات الدينية غير الاسلامية :

– المسيحيون : ينقسم المسيحيون في البلاد العربية إلى 4 مجموعات رئيسية وتنقسم هذه المجموعات إلى جماعات فرعية وهي :اليونان الروم الأرثذوكس : نجدهم في : فلسطين – لبنان – الأردن – مصر – العراق .النساطرة :موجودين في العراق وسوريا .الكاثوليكية المنتسبة .– اليهود : هم أقلية عددية في البلاد العربية ولكنهم أكثرية في فلسطين .

- الديانات التوفقية غير السماوية : الصائبة : طائفة يهودية نصرانية يمارسون سنة المعمودية متواجدون في العراق .اليزيدية : طائفة دينية وثنية أصولهم كردية ويستخدمون

---

[1] ابراهيم سعد الدين ، المرجع السابق ، ص 95.

[2] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، المرجع السابق ، ص 133.

العربية في عبادتهم متواجدون في العراق ، البهائية : هي ديانة توليفية بين الديانات السماوية والهندية والفارسية والوحي لديهم مستمر يسكنون في فلسطين ولبنان والعراق .

– الديانات القبلية الزنجية : ولديهم لكل قبيلة إله أعظم ويؤمنون بتناسخ أرواح الأجداد ويمثل الزعيم السياسي للقبيلة الزعيم الديني وتنتهي سلطته بانتهاء قبيلته .

الطوائف الإسلامية غير السنية : الشيعة : وهم المشايعون لعلي بن أبي طالب خلافهم الأساسي مع السنة في مسألة الإمامة واختلفوا في العبادات والطقوس الدينية عن السنة نجدهم في العراق ولبنان واليمن وأقطار الخليج العربي . الزيدية : هذه الفرقة تعترف بأربعة أئمة من أئمة الشيعة وهو زيد بن علي زين العابدين (صاحب مقولة المهدي المنتظر) وبعد مقتله أقام أتباعه إمامة زيدية في اليمن حتى 1962 م، الإسماعيلية : ويعتبرون اسماعيل أحق بالغمامة من أخيه الأصغر موسى الكاظم واسماعيل هو آخر أئمتهم .

الدروز : هم فرع من الطائفة الإسماعيلية ظهروا في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله في مصر ويعتبرون الحاكم هو تجسيد للذات الالهية وهو خالد لا يموت . العلويون (النصيرية) : انشقوا عن الفرق الشيعية لديهم معتقدات دخيلة على الاسلام مثل الثالوث المقدس والدورة السبعية وتناسخ الأرواح والمعرفة الظاهرة والباطنة لآيات القرآن ، وطقوسهم مسيحية لا توجد عند الطوائف الإسلامية . الخوارج (الإباضية) : نسبة إلى عبد الله بن أباض ، ويرون أن التحكيم خطيئة في حق الدين (وهم من حاربوا جماعة علي ومعاوية) ولا يحتكمون إلا للقرآن ويؤمنون بفكر المساواة المطلقة بين المسلمين . وغيرها من المبادئ.

3)- الأقليات المتعددة الإختلاف عن الأغلبية : هناك أقليات اثنية تختلف عن الغالبية في أكثر من متغير مثل القبائل الزنجية فهي لا عربية ولا مسلمة ولا سنية المذهب ولا سامية حامية السلالة واليهود في فلسطين كذلك فهم يختلفون في اللغة والدين والمذهب ، أما الاقلية الإيرانية فهي تختلف باللغة والمذهب [1]

الفرع الثاني : المكونات الإثنية والدينية لدول العالم العربي :

إن التركيبة الإثنية والدينية في العالم العربي ، تختلف من دولة إلى أخرى وسنتطرق إليها في الفرع من خلال أربعة عناصر :

التنوع الإثني والديني في منطقة وادي النيل والقرن الإفريقي :(مصر ، السودان ، الصومال ، جزر القمر ، جيبوتي)

التنوع الإثني والديني في منطقة شمال إفرقيا : (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا)

التنوع الإثني والديني في منطقة الهلال الخصيب :(العراق ، سوريا ، الأردن ، لبنان ، فلسطين)

التنوع الإثني والديني في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي : (المملكة العربية السعودية ، اليمن ، عمان ، الإمارات العربية ، قطر ، البحرين ، الكويت)

3- التنوع الإثني والديني في منطقة وادي النيل والقرن الإفريقي :

أولا : مصر :

---

[1] نفس المرجع ، ص 97

1- السنة : يمثلون حوالي 90% من السكان ويهيمنون على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر ، ويعتبر المذهب الحنفي هو السائد بين الناس .

2- الشيعة : إن نسبة الشيعة الاثني عشر غير معروفة وتتفاوت التقديرات مما لا يزيد عن 5 آلاف إلى حوالي المليون ووفق بعض المحللين يخفي العديد من الشيعيين المصريين هويتهم الحقيقية خوفا من التمييز والاضطهاد [1]

3- المسيحيون (الأقباط): يشكل المسيحيون الأقباط الأقلية الأكبر في مصر ولكن ليس هناك إحصاءات رسمية حديثة لتعدادهم ، ووفقا لتقديرات 1998 يمثل الأقباط 6% وفي تقديرات رفيق البستاني يشكل الأقباط 5.9 %.ويفوق وزنهم الاقتصادي إلى حد كبير نسبتهم العددية ، فبينما لا تتجاوز نسبتهم العددية 6 % ويبلغ وزنهم الإقتصادي 40 % [2]

- ووفقا لإحصائيات أخيرة لم يكن لزاما على المواطنين ذكر ديانتهم على الاستبيانات إلا أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر والتي مقرها الاسكندرية تقدر الأقباط بنسبة 8 % - 10% منالسكان مما يجعل مصر موطنا لأكبر عدد من السكان المسيحيين في منطقة الشرق الاوسط .[3]

---

[1] الفنك ، التركيبة الاثنية والدينية في مصر ، 2014/09/14 _ http :fank .com/ar/countries/egypt/population/minorities.

[2] جمال الدين محمد عطية ، نحو فقه جديد الأقليات بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص ص 22-23.

[3] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 147

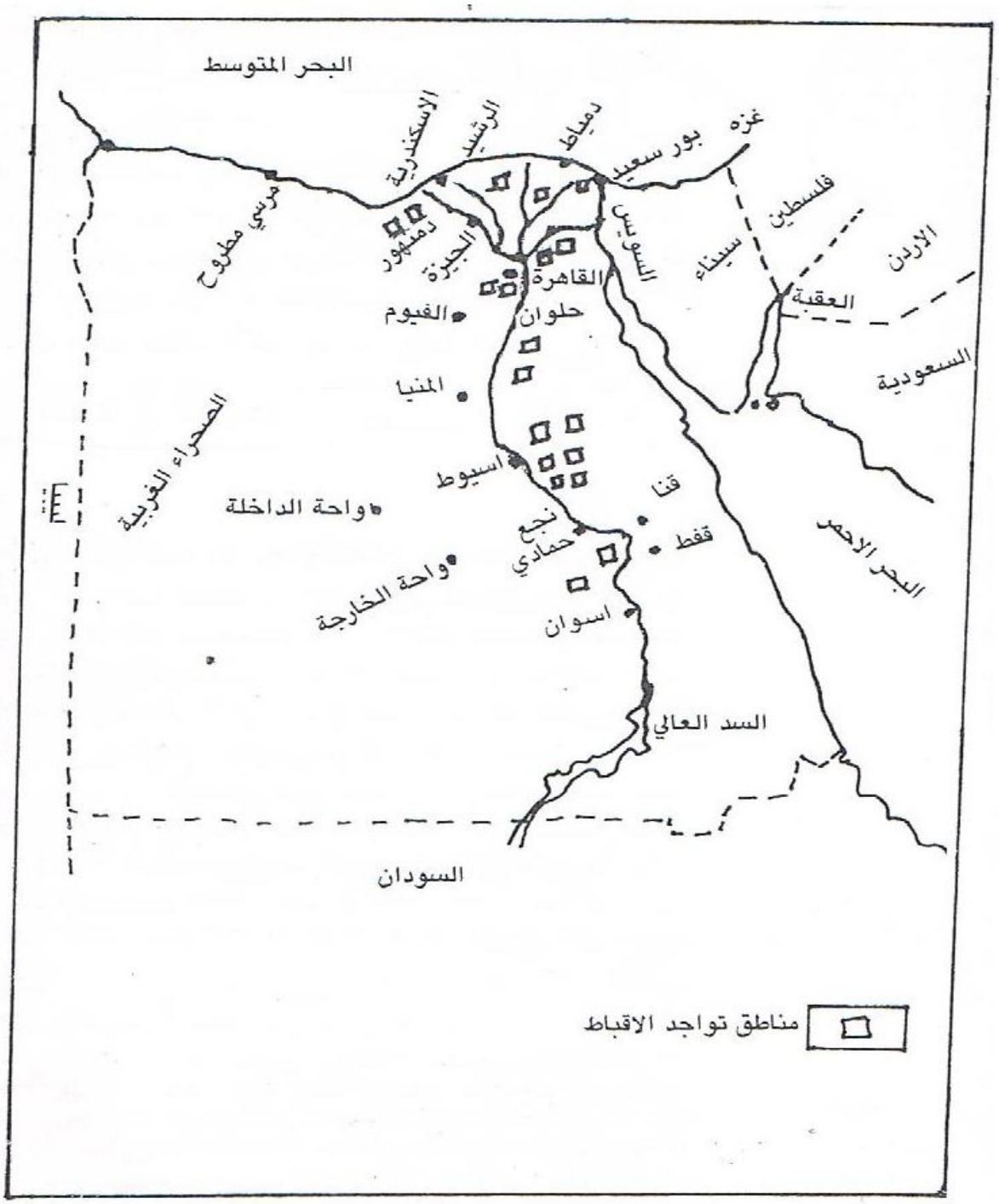

الخريطة رقم (2) أماكن تواجد الاقباط في مصر

المصدر : عبد السلام ابراهيم بغدادي ،الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في إفريقيا ، بيروت : مركز الدراسات العربية ، الطبعة الثالثة ، 2000 .ص 146

4- البهائيون : رغم عدم توافر أرقام رسمية فهناك بضعة آلاف من البهائيين في مصر .

5- اليهود:، فبعد الحرب الاسرائيلية العربية الأولة سنة 1948 ، وأزمة السويس في 1956 ، لم يعد اليهود مرغوبا فيهم خاصة بعد حرب 1967 و بقي هناك ما يقدر بـ 70-100 ألف.يهودي في مصر للجالية اليهودية في معابر بالقاهرة والاسكندرية لا تزال قيد الاستخدام ، ويتألف حوالي 20% من إجمالي عدد سكان مصر من أقليات دينية وعرقية ، مثل البدو ، النوبيين ، البربر ، وأرمينية وأوروبية ، (معظمهم من إيطاليا وفرنسا) [1]

البدو : يقطن معظم البدو في شبه جزيرة سيناء ومع أعداد أقل في الصحراء الغربية ويعتقد أن هناك أكثر من 50 قبيلة من البدو في سيناء وهم من المسلمين ، النوبيون : تنحدر الأقلية النوبية في مصر من الأراضي الواقعة بين العاصمة السودانية الخرطوم ومدينة أسوان المصرية ،البربر: تعتبر واحة سيوة موطنا لحوالي 25 الف نسمة من البربر وهي مجموعة عرقية من أصول شمال إفريقية . البربر المحليون لغة متميزة تعرف بالسيوي البجا: تعيش أعداد صغيرة من البجا في أقصى جنوب مصر ، ومعظمهم في الصحراء الشرقية نحو ساحل البحر الأحمر.[2]

كما هو موضح في الشكل التالي

ثانيا : السودان :هناك اختلاف في وصف التنوع العرقي في السودان فمن جهة تشير دراسات إلى وجود 56 جماعة اثنية تنقسم إلى 597 جماعة فرعية يمكن من خلالها تحديد هوية امجموعات الفرعية استنادا إلى مناطق إقامتها مثل البجة والنوبا ، وهناك جماعات

---

[1] "الفنك " ، أحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مرجع سابق

[2] الفنك ، المرجع نفسه .

تتداخل مثل العرب والدارفوريين [1]،ومن جهة أخرى هناك من يتحدث عن أكثر من خمس مجموعات عرقية تشمل أكثر من 590 مجموعة فرعية، وينقسم هؤلاء حسب البعد الديني ، إلى أغلبية مسلمة بنسبة 73% ،17% أديان محلية و 8% مسيحيون من إجمالي السكان ، وتتنوع المجموعات الإثنية في السودان ما بين العرب والأفارقة ولكل من هذه المجموعات مناطق خاصة تقيم وتتجمع بها [2]،وحسب آخر إحصائيات 2009 تقدر نسبة المسلمين 70% أما نسبة المسيحيين فتقدر بـ 5% بينما تصل نسبة معتنقي المعتقدات غير السماوية 25 % من جملة السكان ./

(والشكل التالي يوضح نسبة الجماعات الدينية في المجتمع السوداني)ص36

وهناك العديد من القبائل في المجتمع السودني (عربية وافريقية) نذكر منها :

1- النوبيون : ويمثلون 3 % من إجمالي السكان ، وينتشرون في الشمال من الأراضي السودانية ومناطق جبال النوبة وينقسم النوبة إلى خمس مجموعات ، ثلاث مجموعات منهم يقطنون بالسودان وهم (الدناقلة ، المحس ، السكوت) ومجموعتان تعيشان في الأراضي المصرية هما (الفرجة والكنوز)[3]

---

[1] محمد الأمين بن عودة، النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الإثني ، دراسة حالة السودان ، مذكرة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2010-2011) ، ص 31.

[2] هبة لبيب ، عبد الرحمان زرد ، التنوع الثقافي وآثاره على الخيار السياسي في السودان دراسة حالة جنوب السودان (1989-2005) مذكرة لنيل ماجيستير في العلوم السياسية غير منشورة -جامع القاهرة ، 2007 ، ص104-105 .

[3] محمد الأمين بن عودة ، المرجع السابق ، ص 32.

2- البجا (البدا) : ويمثلون نسبة 6% من إجمالي سكان السودان وينقسمون إلى عدة مجموعات نجد البشارية والعبابدة في الشمال وبني عامر والحباب في جنوب شرق المنطقة والأمرار في شمال وسط المنطقة .

- 3 الجماعات الإثنية العربية : ويمثلون نسبة 52 %حسب آخر تقويم سنة 2009 ، ويقطن أغلبها في الشمال وينقسمون إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

الجعليون : هم من أصل هاشمي عباسي تمتد أوطانهم من دنقلة شمالا إلى بلاد الدنكا جنوبا ، على ضفاف النيل ولهم جماعات في كردفان أهمها الوامعة ، في شمال وشرق النيل وجماعات العديدات والبربرية في جنوب النيل الأبيض وجماعة البطاحين في شمال البطانية [1]

الجهينيون : ولم تشهد هذه الجماعة نسبة اختلاط تذكر بالعرقيات والقبائل الأخرى ، بل حافظوا على وحدتهم ونقاء عرقهم ولم يستقروا في منطقة محددة ، فإلى جانب تواجدهم بالغرب فهم متواجدون بالشرق السوداني أيضا ،الكواهلة : وهي أقل الجماعات العربية عدد ينتسبون إلى كامل ابن أسد إبن خزيمة ، يقطنون بالساحل السوداني للبحر الأحمر ، وقد ساهموا في نشر الاسلام والثقافة العربية ، جماعات الفور : يعيشون غرب السودان في مديرية دارفور يمثلون نسبة 13% وهي أكبر الجماعات الاثنية في إقليم دارفور ويغلب عليها التقاطيع الزنجية .

قبائل الدنكا : يعيش حوالي 70 % منهم في منطقة بحر الغزال و 25 % في منطقة أعالي النيل ويعتبر الدنكا أكبر القبائل الجنوبية اختلاطا بالعرب الشماليين ، ويعتقدون المعتقدات

---

[1] أحمد مكي محمد ، التركيبة الجغرافية والسكانية في السودان : الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ،2003 ، ص29.

الوثنية ، كما أن الاسلام قد تغلغل فيهم أيضا .[1]، قبائل النوير : تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان في الجنوب حيث يصل عددها إلى حوالي 1.6 مليون /ن حسب تقدير 1996 ، ويعيشون في إقليم المستنقعات ، والسدود على جانبي البحر الأدنى وبحر الغزال الأدنى يعتنقون المعتقدات الوثنية والمسيحية ويعتبرون نموذجا للقبائل البدائية (Primitive) [2]

قبائل الشلك : يسكنون في سلسلة قرى متجاورة ، تمتد على شريط ضيق على النيل طوله 160.93 كلم ، لهم مؤسسة حاكمة تقوم على ملك الإله وهو نظام غني بالطقوس الوثنية .

قبائل الباري : طبقا لتقديرات 1993 ، يصل عددهم إلى حوالي 755 ألف نسمة ، ويعدون من الشعوب المهاجرة من مرتفعات اثيوبيا ، ويعيشون على ضفاف بحر الجبا الشرقية والغربية قبائل الراندي : من الجماعات الاثنية ذات القوة والثروة،وهي ثالث قبيلة في الجنوب السوداني من حيث تعداد سكانها .

ثالثا : الصومال : يشكل الصوماليون وحدة سلالية واحدة ويمثلون قومية واحدة من أكبر القوميات المتماسكة في العالم العربي ، فهم متجانسون إلى حد كبير إذ تصل نسبة التجانس الاثني ، حوالي 92 % ورغم وحدة السلالة في الصومال فإن ذلك لم يمنع من انقسام الشعب الصومالي إلى عدة قبائل تتفرع إلى عشائر وبطون ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين كبيرتين هما

– الصومال : ويشكلون غالبية السكان ويشكل اسمها يشمل مجموعة الساب وينقسمون إلى أربعة أقسام :الدير : وتمثل 23% من إجمالي عدد السكان ،الاسحاق : ويمثلون 11% من

---

[1] علي حسين عبد الله، الحكم والإدارة في السودان :القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986، ص 57.58.

[2] عبده مختار موسى

إجمالي عدد السكان ،الهاوية : تمثل 35% من إجمالي عدد السكان،لدارود : ويمثلون 33 % من إجمالي عدد السكان .(وكلهم من الرعاة المتنقلين) الساب : وينقسمون بدورهم إلى :

الديجل ويمثلان 7% من إجمالي السكان

الروحاليون ويقيمون بين نهري جوبا وشيلي [1]

اما المسيحيون فهناك ما يقارب 1000 مسيحي ومعظمهم من البانتو .

رابعا : جزر القمر :تعد جزر القمر من الدول التي تتميز بقلة عدد السكان إذ يبلغ أقل من مليون نسمة وفي 2001 بلغت نسبة السكان الحضر 34% وأغلب الاصول في جزر القمر هي أصول افريقية عربية ويمثل الاسلام الدين الغالب في الدولة بنحو 98% ،وأقلية من المواطنين الكاثوليك في مايوت الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية وهناك أيضا بعض الاقليات المالاجاشية والهندية وبعض الاقليات الناطقة بالكاريولية وبعض الصينيين .

خامسا : جيبوتي : تتكون الجماعة الوطنية في جيبوتي من قبيلتين هما الصوماليون وأغلبهم من قبائل العيسى والعفريون أو الداناكل إذ يشكل الصوماليون الأغلبية ويتوزعون على أربعة قبائل هي : (العيسى ، الدارود، الاباك ، الغارايورسي)أما العفريون فيتوزعون على قبيلتين هما الادوباسرة والأسايمرة وتوجد إلى جانب ذلك مجموعات أخرى أهمها المهاجرون من الجزيرة العربية وخاصة من اليمن ومن الصعوبة معرفة العدد الحقيقي لكل مجموعة يشكلون ثلثي السكان ، في حين يشكل العفريون الثلث الآخر وهناك من يعطي النسب التالية :

[1] لويجي بستالوزا ، الثورة الصومالية ، ترجمة ابراهيم العريس ، بيروت : دار ابن خلدون ، 1975،ص 64 .

الصوماليون يمثلون 60 % ،والعفريون يمثلون 35%،وهناك الفرنسيون والعرب والاثيوبيون والايطاليون ويشكلون 5%.

2) **التنوع الاثني والديني في شمال افريقيا :**

أولا : ليبيا : على الصعيد الديمغرافي سكان ليبيا أكثر تجانسا من سكان باقي دول شمال افريقيا ومعظم المصادر تشير إلى ان 92 % أصول عربية وأغلبهم من السنة ،الامازيغ البربر ويشكلون 5% من إجمالي عدد السكان وهناك إحصائيات ترى بانهم يشكلون 10%

2- الطوارق والتبو : يهيمن الطوارق الأمازيغ على جنوب غرب الصحراء الكبرى ويتحدثون اللغة التماشقية اما التبو فتنقسم هذه الجماعة فئتين فرعيتين :التايدا في الشمال والدازا أكبرعددا من المسيحيين والكاثوليك والأقباط الأرثذوكس ولهم أماكن عبادة خاصة .[1]

ثانيا : موريتانيا :وفق مقاييس الدراسة العرقية فغن سكان موريتانيا لا يشكلون جماعة واحدة متحدة ، فهم مزيج لجماعات مختلفة الاصول ومتنوعة الصفات حيث ينقسم الشعب الموريتاني الى قسمين رئيسين هما : البيضان :: وهم الموريتانيين الذين يتكلمون اللهجة الحسانية ويشكلون أغلبية السكان ،الزنوج (لكور)، ويمثلون نسبة 20% من السكان وينقسمون الى ثلاثة فروع وهي التكارير ، السراكول ، والولف) ولكل منها لغتها الخاصة [2] غير أن الجميع توحد تحت راية الاسلام ووفق المذهب المالكي .

[1] موسوعة ويكبيديا الحرة ، ليبيا ،2014/06/25 ، http://www.ar.wikipedia.org/wiki/ubi.htm
[2] محمد نجيب بو طالب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص ص 96-97.

التركيبة القبلية في موريتانيا : ساد المجتمع الموريتاني تقسيم فئوي وذلك حسب المهنة لكل فئة والفئة تقوم على أساس تخصص حرفي مغلق ومتوارث [1] ، وينقسم المجتمع الموريتاني إلى ثلاث فئات هي : فئة الزوايا : وهي معنية بالعلم والتعلم وتلعب دورا مهما في صنع القرار ،فئة المحاربين : وهم قبائل بني هلال حيث كانت هذه الفئة تتولى الدفاع عن موريتانيا من أي غزو محتمل ،فئة العامية والتابعية : وهي في الغالب بعيدة عن الممارسة الاجتماعية والسياسية .

ثالثا : الجزائر : تتألف الجماعة الإثنية الرئيسية من السكان من الشعوب الناطقة بالبربرية (25%–30%) يعيش معظمهم في منطقة القبائل وجبال الاوراس ووادي مزاب حول مدينة غرداية والصحراء الجنوبية ، نزح عدد كبير منهم إلى المدن في الجزائر أو هاجروا إلى فرنسا ودول أخرى ، ولقد انخرط القبائليون في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد 'وينتشر البربر في الجزائر في مناطق كثيرة [2]، منطقة القبائل : وهي المنطقة الواقعة شمال الجزائر ويبلغ عددهم حوالي 15 م/ن والتي تضم كل من ولايات (تيزي وزو – بجاية – بومرداس –البويرة – جزء من ولاية سطيف) المدية ، البليدة ، الجزائر العاصمة)،– منطقة الشاوية : يبلغ تعدادهم قرابة 6.5م/ن متواجدين في ولايات(باتنة ، خنشلة ، ام البواقي ، تبسة)، بنو مزاب : ويتركزون في ولاية غرداية ويبلغ تعدادهم حوالي 100ألف ، الطوارق :ويتواجدون في الولايات التالية : تمنراست ، إليزي ، أدرار، بشار، يبلغ عددهم نصف مليون نسمة ، الشناوية : يتواجدون في ولاية تيبازة ويبلغ عددهم حوالي 600 ألف /ن.، الشلحة : يتواجدون في ولاية تلمسان والبيض على الحدود الجزائرية المغربية ويبلغ تعدادهم حوالي 13 ألف/ن وأصل

[1] أحمد محفوظ بيه ، التجربة الديمقراطية في موريتانيا ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد 43 ، 2005 ص346.
[2] الفنك ، المرجع السابق .

أمازيغ المنطقة من قبيلة زناتة وهناك أقليات صغيرة من المسيحيين واليهود وحسب تقديرات 2009، يبلغ 2%

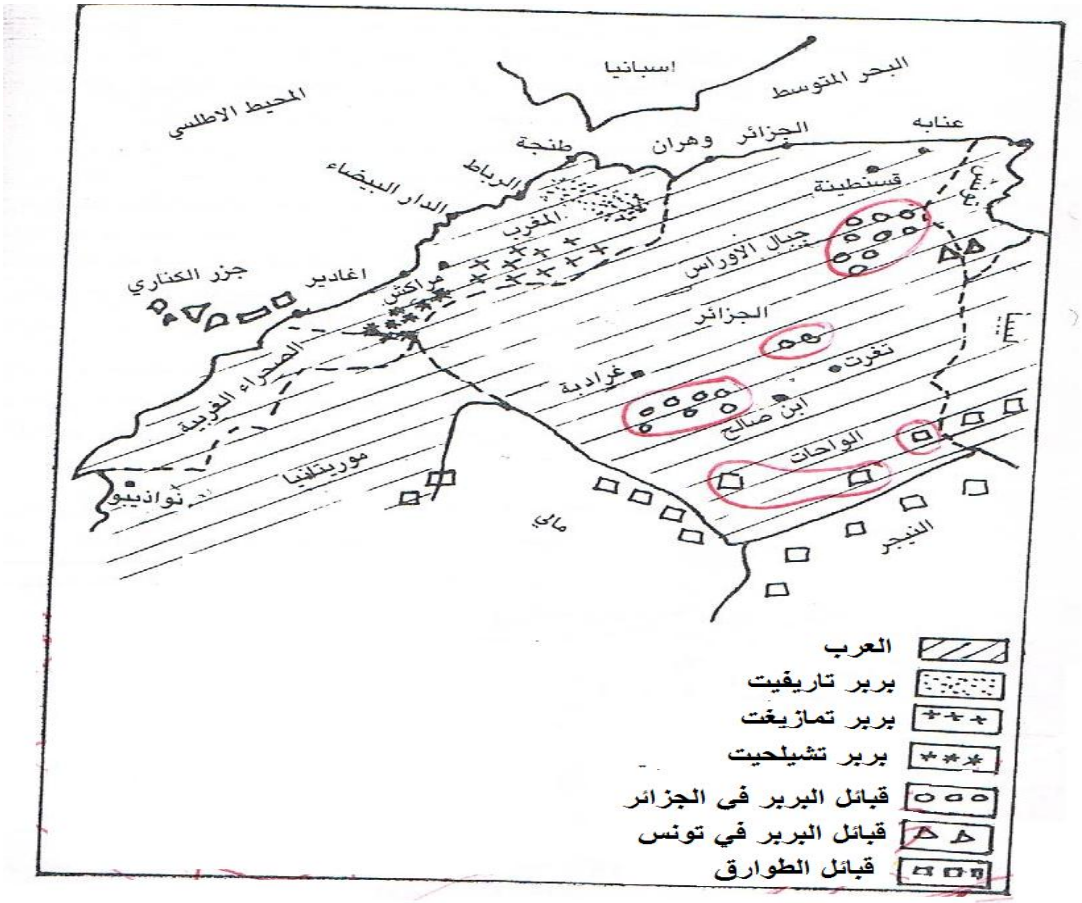

الخريطة رقم 04 : مناطق تواجد البربر في المغرب العربي .

المصدر : عبد السلام ابراهيم بغدادي ،الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في إفريقيا ، بيروت : مركز الدراسات العربية ، الطبعة الثالثة ، 2000 .ص 136

الجدول رقم "04" :يوضح النسب التقريبية للجماعات الاثنية في الجزائر [1]

الاثنية	النسبة
المسيحيون العرب	أقل من 1%

[1] مسعود الظاهر ، خريطة الاقليات في الوطن العربي ،جريدة الشرق الأوسط ، أفريل 2005 العدد 9635 .

البربر (السنة:الشاوية – القبائل – الشلوح)	26%
البربر الاباضيون (المزابيون)	أقل من 1%
البربر السنة(الطوارق)	أقل من 0.5%
المسيحيون البربر	أقل من 1%

المصدر : مسعود الظاهر ، خريطة الاقليات في الوطن العربي (جريدة الشرق الأوسط ، أفريل 2005 العدد 9635).

رابعا : المغرب :وفق الاحصائيات يشكل المسلمون في المغرب حوالي 99% وأغلبهم من السنة والمسيحيون يشكلون 1% من السكان وعدد اليهود 6 آلاف نسمة و 99% من السكان هم من العرب البربر ، ويشكل البربر قرابة 45% من اجمالي السكان يتوزعون في جبال الاطلس ومنطقة الريف وقد احتفظوا بملامحهم التقليدية اجتماعيا وثقافيا.. ويتوزعون على ثلاث مناطق جغرافية واسعة وهي : [1] منطقة الشمال والشرق : وتمتد على مساحة 50 الف كم ويسكنها الناطقون بالريفية والزناتية، منطقة الاطلس المتوسط : (كافران وخنيفرة وأموزار، مرموشة) وهي منطقة واسعة ومتنوعة جغرافيا ،منطقة سهل السوس : وهي مناطق واسعة، وتنتشر في هذه المناطق (تاشلحيت – تاسوسيت) وتشير الدراسات أن عددهم يصل إلى سبعة ملايين نسمة [2]

خامسا : تونس – البربر : ويشكل أمازيغ تونس حوالي 5% من إجمالي السكان الذي يبلغ 10 ملايين نسمة الامر الذي جعلهم لا يشكلون قوة سياسية معارضة أو ذات مطالب تثير

[1] موسوعة ويكيبيديا ، الأمازيغ ، مرجع سابق .
[2] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، المرجع السابق ، ص 135.

اهتمام الدولة، وينتشر الامازيغ في مطماطة تطاوين ، جزيرة جربة ، قفصة القصرين ، وتكرونة والكاف.[1]

3) التنوع اللإثني والديني في الهلال الخصيب :

أولا : سوريا :تشكل الأقليات الاثنية والدينية في سوريا ما نسبته 40% من عدد السكان إلى جانب العرب السنة وتتألف من شتى مذاهب المسلمين غير السنة والمسيحيين وقوميات تتباين ثقافاتها مع العرب، ، ويوجد في سوريا تنوع سكاني وعرقي منهم الآرمن : ويدينون بالديانة المسيحية وقد اعتبرت سوريا ملاذا للآرمن الذين فرو من الحروب والاضطهاد ، مثل الإبادة الجماعية للآرمن وفقا لمنظمات الشتات الأرمني يقدر أن هناك 150 ألف أرمني في سوريا 100 ألف ببلدة كبس على الحدود التركية .[2]

الشركس وهم (الأديغا ، الأستين ، الداغستان ، الشيشان ، الإباضة ، الشابوغ) والشركس مندمجون في المجتمع السوري بكل أطيافه.، و البيت الشركسي هو المدرسة الأمثل لتعليم اللغة للأبناء ومازال 80 % من الشركس في سوريا يتكلمون بلغتهم الأم .[(3)] الآشوريون : يعتبر الآشوريون (الكلدان–السريان) إحدى الأقليات الدينية الهامة – وفي ظل غياب احصائيات رسمية تشير مصادر آشورية إلى أن تعدادهم يتراوح بين 250 إلى 350 ألف /ن في سوريا يتوزعون بين مناطق الجزيرة السورية وحلب وحمص ودمشق ، التركمان :هم يتوزعون في سوريا في منطقة الفرات والجزيرة كما يتواجدون في منطقة حوض نهر العاصي وناطر وكذلك في

---

[1] موسوعة ويكيبيديا ، "الامازيغ" http://www.wikipedia/amazik.31-45.htm

[2] سعد الحميداني ، الأقليات في العالم العربي روافد تنوع أم قنابل موقوتة ،مجلة اليمامة : الأردن ، العدد 15 ، 2010.

[(3)] المرجع نفسه

القسم الشمالي ،الأكراد : وهم أكبر أقلية عرقية في سوريا، يعيش معظمهم في شمال شرق سوريا ويشكلون نسبة 14 % من سكان البلاد ومعظمهم من المسلمين السنة ، وهناك نسبة من اليزيديين وعدد قليل من المسيحيين والعلويين الأكراد [1] السنة : ينتمي 87 % من السوريين إلى الدين الاسلامي والمسلمون السنة هم المجموعة الاكبر إذ تقدر نسبتهم 74 % من عدد السكان (حسب وكالات الاستخبارات الامريكية2012)،العلويون : ويأتون في المرتبة الثانية بنسبة 10 % ،كما تنتمي العائلة الحاكمة إلى الطائفة العلوية وتختلف النسب من 12 إلى 20%[2]،الاسماعيليون : وهي طائفة تقدر بين 300 ألف و 400 ألف /ن ويعتبر وادي العاصي موطن الاسماعيليين ، وهي تعتبر فرعا منشقا عن الشيعة و يترأس الطائفة الاسماعيلية – الآغا خان

المسيحيون : ويشكلون ما نسبته 10 % من السكان (حسب وكالة الاستخبارات الأمريكية 2012) والطائفة الأكبر هي الروم الأرثوذكس ، أما الطوائف المسيحية الأخرى فهي الأرمن الأرثوذكس ، الروم الكاثوليك ، السريان الأرثوذكس – الموارنة – الأرمن الكاثوليك – السريان الكاثوليك – البروتستانت – الآشوريون – والكلدان .الشيعة : يشكلون نسبة 3 % من عدد السكان ، ولكنهم في تنامي أما الدروز تختلف التقديرات حول نسبة الدروز في سوريا مابين (1% و3%) ويتركزون بشكل أساسي في المنطقة الجنوبية في جبل الدروز (جبل العرب) واللجاة والجولان .والجدول التالي يوضح نسب هذه الجماعات :

---

[1] سعد الحميداني ، المرجع السابق .

[2] الفنك ، التركيبة السكانية في سوريا 2014,2015 www.fanak.com

الجدول رقم 05 : نسب الجماعات الاثنية في سوريا

الجماعات الاثنية	النسبة
العلويون	%10
الدروز	%4
الاسماعيليون	%7
المسيحيون غير العرب	%3
الاكراد	4 مصدر آخر 14%
الترك	%1
الأرمن	%0.5
التركمان	%0.12

المصدر : مسعود الظاهر ، خريطة الاقليات في الوطن العربي (جريدة الشرق الأوسط ، أفريل 2005 العدد 9635)

الجدول رقم 6 : نسب الجماعة الاثنية في سوريا

الجماعات الاثنية	النسبة
العلويون	%12
السنة	75
المسيحيون	10
الدروز	3
الزيدية	–
الأكراد	9

المصدر : الأقليات والطوائف السورية انقسام في الولاء للنظام أم للوطن 2014/08/02 الرابط : www.albawba.com

وما نلاحظه أن هذه النسب مختلفة لدرجة التناقض، وذلك نظرا لعدم وجود مصادر موثوقة يمكن الاعتماد عليها .

ثانيا : الأردن يعتبر سكان الأردن من العرب وأغلبيتهم من المسلمين السنة 90% كما يشتمل على الشراكس : يبلغ عددهم حوالي 190 ألف، وهم من المسلمين السنة وقد اندمجوا بشكل كامل في المجتمع الأردني ، ويتمتعون بالمواطنة الكاملة وحقوق سياسية متساوية .

الاكراد : وتشير الاحصائيات إلى وجود 30 الف كردي بمن فيهم الذين جاؤوا من فلسطين كلاجئين في السنوات (1948–1949–1967) وأغلبيتهم من السنة .

التركمان : ينتمي التركمان (قرة ككالي)، لا يتجاوز عددهم 25 ألف وهم من السنة [1]

الشيشان : وهم من السنة ومعظمهم من أتباع الطريقة النقشبندية ، يقدر عددهم بـ 15 ألف .

الدروز: يقدر عددهم حوالي 15 ألف نسمة يعيش معظمهم في منطقة الأزرق

الآرمن : وانخفض عددهم إلى 4 آلاف ، وقد اندمج الأرمن في الاردن وأغلبهم من المسيحيين

المسيحيون : وفق التقديرات لعام 2009 ، تبلغ نسبة المسيحيين في الأردن ما بين 3-4 % ، ويعيشون بشكل خاص في مدينتي عجلون والحصن في الشمال ومادبا والفحيص وهم من الروم الارثوذكس.أما إحصائيات 2001 ، فهناك 6 % من المسيحيين

والجدول رقم07: يوضح نسب التكوين العرقي والتكوين الديني في الأردن :

التكوين العرقي	النسبة	التكوين الديني	النسبة
العرب	%98	اسلام سني	%92
الشركس	%1	مسيحية	% 6
الآرمن	%1	ديانات أخرى	% 2

ثالثا : لبنان :يمثل لبنان نموذجا فريدا آخر حيث يشكل المسلمون 58% من السكان موزعين بين السنة (650 ألف/ن) والشعة (800 ألف /ن) والدروز (225 ألف) ويشكل المسيحيون 42 % من السكان موزعين بين عدة طوائف ، الموارنة (650 ألف نسمة)الروم الأرثوذكس (350 ألف/ن) والروم الملكيون الكاثوليك (250 ألف /ن)والكلدان الكاثوليك 10 آلاف) والأرمن الكاثوليك (210 ألف/ن)ووفقا لتقدير آخر :يمثل المسلمون 70 % من السكان

---

[1] المرجع نفسه

والمسيحيون 30 % ويشمل المسلمون إلى جانب الشيعة والسنة والدروز العلويين (النصريين) والاسماعيلية ويشمل المسيحيون 11 طائفة (4أرثذوكس، 6 كاثوليك ، وواحدة بروتستانية) واليهود بما يجعل الطوائف 18 ، والبهائية والبوذية والهندوسية ، تمارس بحرية رغم الاعتراف بها أما من الناحية العرقية فيمثل العرب 93 % من السكان والأرمن 6 % والأكراد 1% .[1]

رابعا : فلسطين :وفق الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني كان هناك 10.97 مليون فلسطيني عام 2010 في جميع أنحاء العالم (4.11 مليون) فلسطيني يعيشون 37.5 % 12.4%) في اسرائيل 3.24 مليون (29.8%) في الأردن ، مليون (16.3 %) في الدول العربية الأخرى لا سيما في لبنان وسوريا و 800.626 (5.7%) في بقية العالم .

وهناك اليوم حوالي أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في فلسطين 10 % من إجمالي السكان

الغالبية العظمى في فلسطين هم من المسلمين السنة (75%) في الضفة الغربية و99.3% في قطاع غزة حسب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .

المسيحيون : يقدر عددهم حوالي 50 ألف / ن ، 47 ألف منهم في الضفة الغربية و3 آلاف في قطاع غزة ويشكلون على هذا النحو 8 %من سكان الضفة الغربية و0.7 % في قطاع غزة وقد انخفضت نسبة المسيحيين الفلسطينيين في السنوات الأخيرة [2].

الأرمن :وهم المسيحيون يعيشون في مدينة القدس[1] ،ويبلغ عدد الطائفية الارمينية اليوم في فلسطين حوالي 10 آلاف ويعيش أغلبيتهم في القدس .

---

[1] جمال الدين محمد عطية ، المرجع السابق ص 19.

[2] الفنك ، التركيبة العرقية والاثنية في فلسطين http://fanak.com/ar/countries/palestine/population/religion

السامريون : وهم يعيشون في منطقة (السامرة) ويتمركزون في منطقة نابلس حيث يوجد جبل جرزيم وهو أهم مكان مقدس عندهم .

اليهود المتدينون : حافظت المجتمعات الصغيرة من اليهود المتدينين على وجودها في القدس والخليل وأماكن اخرى في فلسطين ،

خامسا :العراق :المسلمين في العراق يمثلون 97% من السكان ويتكون من ثلاثة مذاهب رئيسية هي الحنفية والشافعية والحنبلية ، أما توزيع الأديان الأخرى فهو كما يلي :المسيحيون 2.14 % والصائبة كانوا عام 2001 حوالي 18 ألف نسمة وهي ما تعادل 0.25% وكان اليهود حوالي 400 نسمة ، وتعادل نسبتهم 0.51 % وهناك أعداد غفيرة من مذاهب وديانات إلى جانب هؤلاء من اليزيدية ، والكاكئية والشبك

1) السنة : وتبلغ نسبتهم حسب الاحصائيات 47% ويتوزعون بين العرب والأكراد

2) الشيعة : ويمثل الشيعة أكثر من نصف سكان العراق ، أغلبهم من العرب وبعضهم من الأكراد الفيلية والتركمان والفرس [2]

3) المسيحية : قدر عدد المسيحيين في العراق عام 2001 (650 ألف/ن) أغلبهم (كلدن ، كاثوليك ، واللاتين الكاثوليك والآرمن الكاثوليك والبروتستانت والسبتيون والروم الكاثوليك).

---

[1] المرجع نفسه .

[2] فايز عبد الله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا) مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية . 2010/2009) ص ص 28-29.

اليهودية : كان اليهود بعد الحرب العالمية الأولى حتى عام 1950 يتوزعون على بغداد والبصرة ويهود كردستان، وبلغ عددهم عام 1947 حوالي 120 ألفا لم يبق إلا حوالي 450 ن

اليزيدية : نسبة إلى يزيد بن معاوية وهم متأثرين كثيرا بالصوفية و تعدادهم قبل بلغ عام 2001 أكثر من 150 ألف/ن .

الكاكانية : وهي خليط من الأديان والمذاهب والموطن الرئيسي لهم هو كركوك وعلى ضفاف نهر الزاب الكبير في منطقة الحدود العراقية الايرانية [1]

الشبك : الشبكيون ينتسبون إلى قبيلة الشبك الكردية، وينسبوإلى القزلباش والتركمان ولا يزال الاختلاف قائما عن أصولهم العرقية وبعضهم سنة شافعيون وبعضهم شيعة اثن عشريون وقدبلغ عددهم في 2001 حوالي 90 ألف نسمة ، واعتبروا في الاحصاء الرسمي لذلك العام من العرب [2]

الأكراد : يعتبر الشعب الكردي نفسه الشعب الأصلي لمنطقة كردستان والتي تشكل أجزاء متجاورة من العراق – تركيا – إيران وسوريا كما يعتبرون من إحدى أكبر القوميات التي لا تملك وطنا أو كيانا سياسيا موحدا معترفا به عالمي

التركمان : تركمان العراق يعيشون في تلعفر ، وداقوق –وطوز ، فورماتو وقرة تبة هم من الشيعة في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك وآلتون كوبري وكفري هم من السنة ، ،

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص 30-31

[2] نفس المرجع ، ص 30

ويقدر تعدادهم بـ : 150 ألف نسمة [1]،وهناك بعض الأقليات قليلة العدد وهي : الآشوريين ، والآرمن والفجر والشركس والفرس والأقليات الشيشانية واليهود

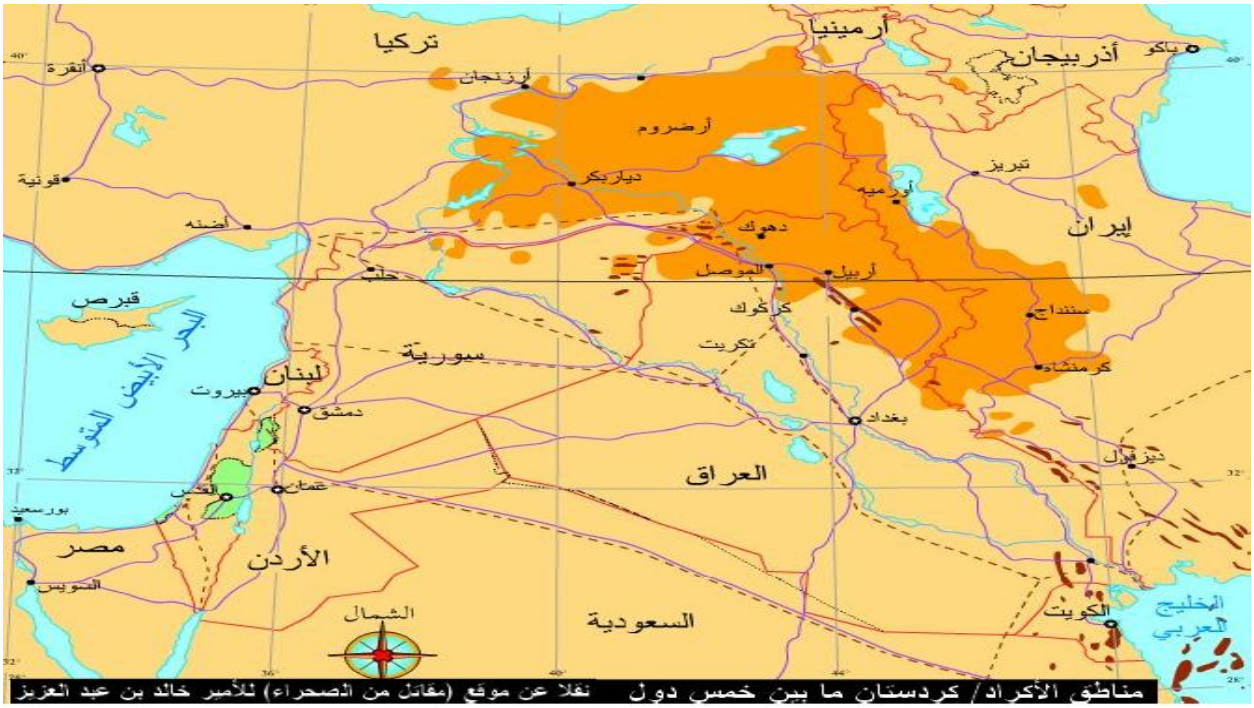

خريطة رقم 05 : مناطق تواجد الأكراد

4- التنوع الإثني والديني في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي :

أولا : الكويت : تناول تقرير الديمغرافيا الدينية في الكويت وحسب تقديرات الحكومة الأمريكية (يوليو 2013) تشير أن عدد السكان 2.7 مليون ووفقا للهيئة العامة للمعلومات المدنية فهناك 1.2 مليون مواطن و 2.6 من غير المواطنين وتشير التقديرات المستمدة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى ما يقارب 70 % من المواطنين بما في ذلك الاسرة

[1] المرجع نفسه ، ص 32,33

الحاكمة ينتمون إلى الاسلام السني 30% المتبقية من المواطنين هم من المسلمين الشيعة وهناك بضع مئات قليلة من المسيحيين وبعض البهائيين بين المواطنين .

أما بين المقيمين فهناك ما يقرب 150 ألفا من الشيعة نسبيا ،وهناك من بين غير المواطنين ما يقدر بـ 600 ألف هندوسي ونحو 450 ألف من المسيحيين ونحو 100 ألف بوذي و 10 آلاف من اليسخ و400 من البهائيين [1]

ثانيا : الإمارات العربية المتحدة : يمثل المسلمون حوالي 76 % من سكان الإمارات العربية المتحدة (جميع المواطنين ، إضافة إلى 55 % من المغتربين ، ومن بين المواطنين الإماراتيين حوالي 85 % سنة و 15% شيعة (اثني عشرية) الفرع الرئيسي من الشيعة .

لا تتوفر أرقام رسمية دقيقة ولكن التقديرات تشير إلى ان المغتربين يشكلون 55 % من المسلمين (معظمهم من السنة و 25 % من الهندوس و10% من المسيحيين و5% من البوذيين ،و 5% من ديانات أخرى بما فيها البارسية والبهائية والسيخ وتؤكد هذه التقديرات البيانات الواردة في تقرير وزارة التخطيط لعام 2003 ، وخلصت أن :76 % من المسلمين ،9% من المسيحيين ،15% من ديانات أخرى

ثالثا : البحرين :- السنة : يتمتع السنة بمزيد من الثروة والسلطة بالمقارنة مع الشيعة

ويتبع آل خليفة المذهب المالكي من الشريعة الاسلامية السنية .واليوم أصبح حلفاء العائلة الحاكمة في المناطق الحضرية التقليدية أقوى بكثير من حلفائهم من العشائر السنية فهم يشكلون

---

[1] الفنك ، التركيبة السكانية والاثنية للإمارات العربية المتحدة ، 2014/09/25 ، http://Fanak.com/com/ar/countries/uae/population/ethenicandreligions-groups/bedouns

جوهر حكم الأقلية من التجار الذين يوفرون الدعم المالي والمشورة الهامة لمشاريع النظام الصناعية والتجارية وتتكون هذه المجموعة من عنصرين :أ- الهولة أو (العرب الفرس) الأكثر عددا وتأثيرا وهم أحفاد التجار السنة الذين عاشوا على جانبي الخليج ويحتل أفراد من عائلات الهولة مثل الشيراوي وفخرو عددا من المراتب العليا في البيروقراطية المركزية والمناصب الوزارية .ب- العائلات النجدية : مثل القصيبي ويزال بعض النجديين في البحرين يحتفظون ببعض الولاء[1] للملكة العربية السعودية ويحمل بعضهم جوازات سفر مزدوجة ، ورغم الخلافات فهم يعتبرون من حلفاء آل خليفة - الشيعة :غالبية سكان البحرين من الشيعة وآخر إحصاء تم تسجيل فيه الانتماء الطائفي عام 1941 ، وقد كانوا يشكلون 51,5 % من سكان البحرين ولا يزالون يشكلون الأغلبية ، رغم قيام الحكومة بتجنيس الكثير من السنة العرب ولكن ليس الشيعة

اليهود : وجدت جالية يهودية صغيرة في البحرين منذ زمن الرسول (ص) ، كما شهدت في القرن (20) تدفق يهود العراق ويقيم اليهود في البحرين في فصل الصيف فقط أي خلال موسم اصطياد اللؤلؤ ، وقد هاجر العديد منهم إلى اسرائيل عام 1948 ، 1967 ، وقد طردوا من البحرين عن طريق المظاهرات المحلية المعادية لليهود وسياسة الحكومة العنصرية ، ونهب منازل اليهود والكنيس اليهودي الوحيد في البلاد غير مستخدم حاليا.و الأفارقة : ينحدر الكثير من البحرينيين من العبيد الأفارقة الذين عادة ما جاؤوا من إقليم زنجبار العماني ، ويحتلون مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية وقد أخذت الموسيقى والرقص البحريني والخليجي شكلها من التقاليد التي جلبها العبيد من إفريقيا .اما الأجانب (وغير المواطنين) فقبل الطفرة النفطية في

---

[1] الفنك ، التركيبة الاثنية والدينية في البحرين ، 2014/09/25 ،
http://Fanak.com/ar/countries/babrain/population/ethenic.and.religions.groups/foureignes-non-nationals/

سبعينات القرن (20) الذين يعيشون في البحرين على نحو (30%) من عمان ، ثم الهنود الباكستانيون (25%) ، ثم الإيرانيون (14%) والبريطانيون (8%) ، وقد ارتفع عدد غير المواطنين بشكل كبير منذ منتصف السبعينات حيث كانوا يشكلون (17.5%) وفي عام 2001 ، أصبحوا 37.6% أما تعداد عام 2010 فقد أصبحوا يشكلون 53%،وفي تعداد 2010 ثم إدراج : 65% من الأجانب المقيمين في البحرين كالآسويين ،وثاني أكبر مجموعة المقيمين العرب الآخرين ،وأقل 1% من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى [1]

رابعا : اليمن :للقبيلة أهمية كبيرة في اليمن ، تدين القبائل بالاسلام السني (الشافعي) أو الشيعي (الزيدي) وجمع اليمنيين قبليون بدرجات متفاوتة باستثناء المهاجرين الجدد والأخدام .

الشيعة : سيطرة الطائفة الزيدية من المسلمين الشيعة على سياسات اليمن لفترة طويلة وقد انتهت الإمامة الزيدية نتيجة ثورة 1962 وتضاءل نفوذها وتحولت العديد من القبائل إلى السنة الشافعية أو السلفية الوهابية المتشددة .ورغم عدم أرقام دقيقة ولكن خلال ثلاثة عقود ، انخفض عدد السكان الزيديين من (50%) إلى (25%) وتتسامح الحكومة الحالية مع هذا التحول إلى السلفية بل حتى تدعمه أحيانا لأنه يضعف نفوذ الملكيين خصومهم السابقين في ثورة الستينات ، وبلغت ثورة الزيديين ذروتها في حرب عصابات واسعة النطاق وارتبطت مع الحوثيين ، التي ثارت حول صعدة منذعام 2004 [2] ،السنة : دين الدولة في اليمن هو الاسلام ويتبع عدد متزايد الاسلام الوهابي الآن ، نظرا للفرص المغرية التي يعرضها أتباعه من التعليم والخدمات الطبية وفرص العمل وعندما يتحول شيخ القبيلة إلى الوهابية تتحول كل القبيلة معه ، ويعتقد أن

---

[1] المرجع نفسه

[2] الفنك ، "التركيبة الاثنية والدينية لليمن "، 2014/09/25 /Fanak.com/ar/countries/yamen/population/minorities

نسبة السنة قد زادت من النصف إلى أكثر من ثلاثة أرباع . الاسماعيليون : يمثل الاسماعيليون في اليمن ما بين (1% إلى 2%) فقط ويسمون أنفسهم بالطيبين وكذلك يعرفون بـ : "البهرة" وتعني التجار . اليهود : في بداية القرن 20 كان في اليمن حوالي (80 ألف يهودي) موزعين على 1050 جالية معظمهم في المناطق الزيدية ، ، وبعد إقامة دولة اسائيل تزايد الاهتمام باليهود فانتقلوا إلى اسرائيل بعملية البساط السحري عام 1950 بواسطة طائرات أمريكية وبريطانية ، واستمرت هجرة اليهود اليمنيين على مر السنين ولكن نتيجة لحرب الحوثيين ، ثم طرد ما تبقى من اليهود في مدينة صعدة وضواحيها .

خامسة : سلطنة عمان :يبلغ عدد السكان في سلطنة عمان 4.017.806 مليون نسمة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات 2014) ويتضمن هذا العدد 1.771.742 من الوافدين أو (44.1 %) من إجمالي عدد السكان ومعظم غير العمانيين من العمال المهاجرين ، والسواد الأعظم منهم من الهند وباكستان ، وبنغلاديش وإيران وسيريلانكا والفيليبين ومصر والأردن .

فوفق موسوعة اكسفورد للعالم الاسلامي الحديث ، يتراوح عدد السكان الاباضيين ما بين (40% و 45%) ، وهناك أقلية لا يستهان بها من المسلمين السنة ولا يزيد عدد الشيعة عن (2%) . [1]ويشكل العرب الأغلبية العظمى في عمان ومعظم الاحصائيات تقدرهم بـ : (65%) من السكان العمانيين (بمن فيهم المواطنين الأصليين وغير الأصليين) كما توجد اختلافات عرقية بين السكان العرب ، كما هو الحال بين العرب الساحليين والعرب الجبليين . وهناك أقلية عربية صغيرة من أصل يمني تدعى 'مهرة' تشكل (أقل من 3%) وأقلية أخرى يطلق عليها

[1] الفنك ، التركيبة العرقية والدينية عمان 2014/09/25
http://fanak.com/ar/countries/Oman/population/ethenic-and-religions-groups/non-nationals

'شهارة' من (1–2%) . [1]،وهناك أيضا جماعة الخوجة من أصول هندية ، ويتمركزون في منطقة مطرح واللواتية .بالإضافة إلى العمانيون المنحدرون من زنجبار،

سادسا : قطر

يبلغ عدد سكان قطر وفقا لجهاز الاحصاء القطري (احصائيات يوليو 2010)حوالي 1.696.000 نسمة ، حيث يتألف العدد الحالي للسكان من (20%) من القطريين الأصليين و في حين (80%) من العمالة المهاجرة ، أغلبهم من الذكور ، ومعظمهم من الهند (20%) ، والنيبال (13%) والفيليبين (10%) وباكستان (7%) ، وسيريلانكا (5%) ، والباقي من العرب (20%) من مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان وسوريا واليمن.

المسيحيون : حسب الإحصائيات كان هنا 163 ألف مسيحي في قطر عام 2004 أو (8.5%) من إجمالي السكان ، إلا أن الاعلام المحلي يشير إلى وجود (150 ألف مسيحي) يعيشون في قطر ، ومنذ عام 2001 سمحت الحكومة القطرية ببناء الكنائس للمسيحيين بكل طوائفهم في الصراع خارج الدوحة على أراضي خصصها الأمير لهذا الغرض ، ويبلغ عدد أبناء الديانات الأخرى ، من غير المسلمين أو المسيحيين بحوالي 104,426 أو (14%)

سابعا : المملكة العربية السعودية :

الاغلبية الساحقة أي (90%) من السكان المحليين في المملكة العربية السعودية هم من العرب، وبعض السعوديين من أصول عرقية مختلطة تركية أو إيرانية حوالي (10%) من

---

[1] المرجع نفسه

أصول إفريقية أو آسيوية (أندونيسية أو هندية) ، هاجر معظمهم كحجاج وسكنوا منطقة الحجاز على طول ساحل البحر الأحمر ،العمال في المملكة العربية السعودية (75-90 % بالمذهب الوهابي .[1]

والجدولان التاليان يوضحان نسب الجماعات الاثنية والدينية في دول الخليج العربي [2]

الجدول رقم 09 : يوضح نسبة الأجانب والتعددية الدينية في دول الخليج العربي .

الدولة	نسبة السكان الأجانب	نسبة الشيعة	نسبة المسيحية	نسبة اليهود
الامارات	%81	%16	أقل من 5%	-
الكويت	%51.5	%30	%5	-
قطر	%75	%16	%8.5	-
السعودية	%20.2	(%20-15)	-	-
البحرين	%33	(65%-60)	%9	بضع عائلات
س.عمان	%18	%10	-	-

المصدر : محمد صادق اسماعيل ، 'الأقليات في دول الخليج العربي '

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/100355-2007-08-08-11-05.ht

[1] الفنك ، التركيبة السكانية في المملكة العربية السعودية ، 2014/04/25
. http://fanak.com/ar/countries/KSA/population/ethenic-and-religions-groups

[2] محمد صادق اسماعيل ، الأقليات في دول الخليج العربي
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/100355-2007-08-08-11-05.net

الجدول رقم 10: يوضح التعددية العرقية في دول الخليج العربي .

الدولة	الايرانيون	الآسيويون	الأفارقة
الامارات	%12	%50	%1
الكويت	%4	%9	%1
قطر	%10	%40	%2
السعودية	أقل من %4	%4	%5
البحرين	%10	%17	%1
س.عمان	-	%17	%2

المصدر : محمد صادق اسماعيل ، 'الأقليات في دول الخليج العربي '

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/100355-2007-08-08-1105-11ht

المطلب الثالث :الخصوصية الإثنية في العالم العربي .

تتميز الجماعات الإثنية في العالم العربي بالعديد من الخصائص والمزايا ، فبعض الجماعات تتميز بتنوعها الطائفي والمذهبي وهذا ما جعل من أولويتها انتمائها لطائفتها

حسب انتمائها للدولة وتتعدد الولاءات في العالم العربي من ولاء ديني إلى ولاء طائفي ، او ولاء قبلي ؟ فما هي السمات أو الخصوصيات الإثنية في العالم العربي ؟

1) **الولاء الديني** : لقد أسهم الاسلام في تكون الأمة العربية حيث انه وحد العرب وحملهم رسالة واعطاهم قاعدة فكرية وبه كونوا دولة إلا أن الواقع الإجتماعي في عدد من البلدان العربية وخاصة المشرق العربي فقد حول الواقع الديني إلى واقع طائفي على صعيد ديني حيث نجد ان غالبية سكان العالم العربي مسلمون ولا تزيد نسبة غير المسلمين عن 10%

اما على الصعيد الطائفي نجد الولاء في العديد من الدول العربية هو ولاء للطائفة فيتوزع المسلمون إلى سنية وشيعة وعلويين ودروز وشافعية وزيدية ، كما يتوزع غلى طرق كالمهدية والختمية في السودان ومذاهب ومدارس مما يتعارض مع الولاء الديني والولاء القومي [1].

ولا يقتصر هذا الوضع الطائفي على لبنان ومجتمعات الخليج العربي بل هو منتشر بدرجات متفاوتة في العراق وسوريا واليمن والسودان ومصر وغيرها ، وعموما يميل العربي تقليدا للارتباط بطائفة رغم محاولته للتحرر منها ولكن البنى والمؤسسات تعرقل تحرره منها مصرة على انتمائه التقليدي ، سنيا أو شيعيا أو درزيا أكثر مما تعتبر مواطنا بالدرجة الأولى .

2) **الولاء القبلي** : تعتبر الولاءات القبلية والعشائرية ،العائلية من أكثر الولاءات التقليدية رسوخا في المجتمع العربي ، وقد تعارضت هذه الإنتماءات في بلدان المغرب العربي والسودان ، والجزيرة العربية بشكل خاص مع الانتماءات القومية المعاصرة .. لأن السلطات المركزية

---

[1] حليم بركات ، المرجع السابق ، ص 38

تمكنت من احتواء القبائل وادخالها في النظام ومؤسساته ، ولا يمكننا أن نستنتج أن الولاءات القبلية قد انتهت وان الأنظمة القبلية ستتخلى عنها ،أما في الجزيرة العربية فالسلطة مستمدة من الولاء القبلي ولا يمكن الفصل بين سلطة الدولة وسلطة العائلات الحاكمة والتشوخ فالسعودية في النظام بعد عدة مواجهات .

ورغم ذلك لا تزال القبلية من اهم ركائز الحكم في الجزيرة العربية لأن هناك عائلات حاكمة مع أن الدولة تتقرب من الشعب عن طريق الخدمات الاجتماعية الجديدة ، إلا أن هناك استمرارا للعلاقة التقليدية بين سلطة الشيوخ والعائلات التجارية ويمكن وصف إدارة الدولة في مجتمعات الخليج الحديثة بأنها إدارة 'بدوقراطية' أي انها تستخدم المفاهيم التقليدية القديمة في الإدارات الحديثة .

3) الولاء الإثني : ونقصد هنا ولاءات الأقليات الإثنية اللغوية والثقافية في عدد من البلدان العربية كالمغرب والسودان والعراق والخليج ،ففي المغرب يشكل البربر عنصرا مهما في تركيب المجتمع حيث تبلغ نسبتهم 40%في المغرب وحوالي 30%في الجزائر .

وقد استفاد الاستعمار الفرنسي من هذه الانقسامات حتى سعى لانشاء دولة بربرية ، كما سعى لإنشاء دولة طائفية في المشرق العربي (دولة درزية وعلوية ومسيحية)،أما في السودان فيتميز بتنوع قبلي واثني هائل حيث تشير الدراسات أن هناك حوالي 597 قبيلة في السودان لها امتداداتها وانتماءاتها كما تحتوي على التنوع الطائفي أيضا وتتكلم الجماعات الإثنية لغات مختلفة ،وقد استخدم الانجليز الفروقات المتنوعة وخصوصا بين الشمال والجنوب وقد تعاملوا

مع الجنوب على انه كيان منفرد ففرضوا عليه اللغة الانجليزية وشجعوا الارساليات المسيحية وبعد الاستقلال تعاملت الحكومات المتعاقبة على أن الجنوب موضوع أمني أكثر مما هو مشكلة اجتماعية واقتصادية مما أدى إلى وقوع الكثير من التمردات ضد الحكومة ، وهناك العديد من الأمثلة مثل الأكراد في العراق والأقليات الوافدة في الخليج .

وما نلاحظه في العالم العربي أن هذه الانتماءات التقليدية مستمرة بسبب استمرار الظروف التي خلقتها والتي من بينها التخلف والرؤية الغيبية والسلطوية السياسية ، والترتيب الطبقي الهرمي للأفراد والجماعات الطائفية العشائرية الاثنية وتتمتع بعضها بالغنى وبعضها بالنفوذ والجاه .

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لإدارة التنوع الإثني :

هناك عدة مقاربات نظرية حاولت اقتراح آلية أو مجموعة من الآليات لغدارة التنوع الإثني وسننتقي مجموعة منها والتي قدمت حلولا لكيفية إدارة التنوع إدارة سليمة ، فما هي أهم الآليات التي تقترحها المقاربات النظرية الدارسة للتنوع الإثني لمنع وصولها لحد النزاع ؟

فحسب ستيفان وولف Stefen Wolf فإن إدارة التنوع بوصفها محاولة للإحتواء والحد من الآثار المباشرة للنزاع الإثني ويؤكد على أن نوعية المطالب هي التي تحدد في نهاية المطاف آلية الإدارة ، وهناك دراسة لجوفور كتير غابرليان (Gevorkter Gabrielian) والتي خلص فيها :ان استراتيجيات الدول في التعامل مع التنوع الاثني الذي أصبح سببا للنزاع إلى نوعين هما : استراتيجيات المواجهة واستراتيجيات الايواء وتكمن استراتيجية المواجهة : في كونها محاولة لتنفيذ فكرة " أمة واحدة دولة واحدة " كمحاولة للضغط على الجماعات الاثنية ، وهنا

تصبح هذه الجماعات مضطرة لاستخدام لغة المجموعة المسيطرة مع حظر استخدام لغات أخرى والعمل على افقاد الجماعة الاثنية هويتها لصالح انتسابها لهوية الجماعة المسيطرة (حالة تثاقف) أو إبادة الثقافة أي تحويل كل ما هو ثقافي لصالح الجماعة المسيطرة.

أما استراتيجية الايواء : Settlement فهي نادرة نسبيا في استراتيجيات الدول في الاستجابة لمطالب المجموعة الاثنية بمجرد وجودها داخل حدودها ونجد هذا في الديمقراطية الاتحادية (Consociationalism democratic) والتي طبقت في الهند ، حيث يعتقد ليبهارت (Lyphart) أن إقامة حكومة ديمقراطية أمر ممكن في المجتمع المتنوع أو المتعدد الاثنيات وتتمثل مبادئها في :

1- ائتلاف كبير من الزعماء السياسيين على أن يمثل كل الجماعات الاثنية الرئيسية .

2- حق النقض لجميع الإثنيات على التشريعات التي تؤثر على مصالحها الحيوية .

3- درجة عالية من الحكم الذاتي من الناحية الداخلية .

4- التناسب من حيث البرلمان و الحكومة على أساس عدد أفراد الجماعات ولكن ما يعاب على هذا النمط هو بطء عملية صنع القرار ، بالإضافة إلى وجود دول ضعيفة لدرجة أنها ليست لها القدرة على فرض حلول موحدة لجميع المجموعات .

المطلب الأول : المقاربة الليبرالية وإدارة التنوع الإثني

استوحى الليبيراليون أذكارهم من كانط وروسو الذين لديهما نظرة أكثر ايجابية حول الانسانية فالليبيراليون لا يريدون فهم العالم ولكن محاولة تغييره ، وهذا يتطلب حسبهم احترام حقوق الانسان ، ضمان وتدفق الرفاه الاقتصادي ، وتعزيز العدالة الاجتماعية .

ويمكن تلخيص أفكار الليبرالية في ثلاث عناصر تشكل المحاور الأساسية لهذا التيار الفكري :

1- الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مصدر السلام

2- الدور الجوهري والأساسي للإقتصاد (التطور الإقتصادي يسمح بظهور طبقة متوسطة قوية من شأنها المساهمة في العملية الديمقراطية)

3- أهمية المؤسسات الدولية (جهات فاعلة لحفظ السلام الدولي)

فالليبيراليون يعتقدون أن القيم مثل احترام حقوق الانسان ، التمثيل الديمقراطي ، سوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية وبهذا فالدول الديمقراطية هي أقل ميلا للنزاع ، وأن غياب مثل هذه القيم يؤدي إلى النزاع ، وهي تقترح حلولا ملموسة كصياغة آليات لمعالجة هذه التجاوزات التي تؤدي إلى النزاعات بسبب التنوع الإثني والتي تتمثل فيما يلي :

1- تمثيل سياسي واقتسام السلطة من قبل المجموعات الاثنية

2- حق الشعوب في وجود حكومة ديمقراطية

3- اقناع الأطراف المتنافسة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية .

- وهناك معايير تسمح بترسيخ السلم منها :

1- التخلي عن استخدام العنف من خلال نزع السلاح .

2- الوعي بضمان احترام حقوق الأقليات والتشجيع على ذلك

3- تعليم تاريخ اللادعائي (يتضمن فكرة التنوع الاثني في المجتمع)

4- تبني اقتصاد السوق

5- قبول الحدود بطرق سلمية .

المطلب الثاني : النظرية الوظيفية وإدارة التنوع الاثني

هناك من يربط بين مفهوم الاثنية بالنظرية الوظيفية وذلك من خلال بروز الاثنية في مجالين حيويين : المجال الأول يفترض وجود مجموعة لها روابط تاريخية متخيلة أو حقيقية لها موقع جغرافي محدد كما لها معتقدات وقيم مشتركة تعرف بها نفسها ويعرفها الآخرون من خلالها .

أما المجال الثاني : فهو الوظيفة التي يؤديها هذا الكيان فتعني الحصول على قوة الدولة من أجل الحصول على مواردها الاقتصادية أو الدفاع عن مصالح المجموعة الإثنية المنتمية لهذا الكيان .[1] فمفهوم الاثنية في هذه الحالة كمفهوم القبلية له علاقة وطيدة بالنظرية الوظيفية التي تصور الكيانات على أنها وحدات أعضاء أو نسق كاملة . لها وظائف تؤديها للكل فتحيل الكيان كله؟ إلى كيان متكامل ومتماسك وفي نفس الوقت مختلف عن الكيانات الأخرى .هذه التصور الوظيفي يوضع أن تقوم على قيم ثابتة كما هو الحال في القبيلة ثم اختراعها على أنها

[1] محمد الامين بن عودة ، مرجع سابق، ص 16

جماعة[1] وتعرف سياسية الاندماج الوظيفي: بأنها تعني وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بال ولكنها مستندة إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة . مادامت تؤدي وظائفها بفعالية . كما أن نضرتهم إلى القادة السياسيين ضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركتين

بإعتبارهم صالحين أو فاسدين ، تستند إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف .

- وهناك إتجاه يرى بوجود هدف وضيفي من خلال إختراع وخلق الإثنية ، متعلق بالدفاع أو حصول على موارد الدولة الإقتصادية الإثنية لا تكون ظاهرة ثابتة . خاصة إذا ماتم توزيع الموارد الإقتصادية والخدمات بصورة عادلة في المجتمع إقليميا بجانب المشاركة الفعالة لكل المواطنين من ضلال نضام ديمقراطي ولما كانت الإثنية تصور متخيل أو يمكن تشكيلها بالتالي يكون أيضا من الممكن تعديل تشكيلها أو إلغائها حسب الظروف التاريخية المعايشة للفئة التي تقوم بذلك التشكيل.[2] وبالتالي فإن القيادات السياسية والفكرية والثقافية الخلاقة في المجتمع ، نستطيع الإنهاء أو التقليل من الإحساس بالغبن والتهميش الذي تعاني منه المجموعات الإثنية المهمشة أو يعاني منه الأفراد ء ذلك من خلال :

- نشر قيم التسامح وتحمل الأخر التي يمكن زرعها في النسق الإجتماعي للمجتمع
- التوزيع العادل للثروة بين الأقاليم وإشراكها في العملية السياسية

[1] عبد الله قسم السيد ، الهوية وتمزق الدولة السودانية ، الخرطوم : دار غزة للنشر والتوزيع،2008، ص 31.
[2] محمد الأمين بن عودة ، المرجع السابق ، ص 16 .

- وبهذا تصبح عملية دمقرطة المجتمع من خلال نشر القيم الإجتماعية للديمقراطية وبناء النظام الديمقراطي وقبول وجهات النضر السياسية المغايرة من أهم ضروريات إستقرار المجتمع التعددي [1]

- إن هذا الرابط بين مفهوم الإثنية والنظرية الوظيفية يجعل من الظاهرة الإثنية مثابة هدف تسعى إليه أي جماعة محددة من خلال وضع تصور أسطوري معين الخصوص الإرث الثقافي المشترك بين هذه الجماعة من لغة ودين عادات وتقاليد وغيرها من المكونات الإثنية، الأمر الذي يتيح لهذه الجماعة أو تلك أن تطالب بنضم سياسية و إدارية تحفظ لهم حقوقهم الثقافية وتمكنهم من الحصول على قسط من الموارد الإقتصادية للدولة المعنية ، ويكون لهذا. الجماعة وضيفة يؤدونها من خلال أعضاء وهيئات تمثلهم وتدافع عن مكتسباتهم .

المطلب الثالث: المقاربة الإثنو واقعية وإدارة التنوع الإثني:

- الإنثو واقعية ترى أن المعضلة الأمنية هي أمر أساسي الإندلاع النزاعات وهي العقبة الرئيسية في إيجاد الحل أو أسلوب الإدارة. الإن الولاء في النزعات الإثنية لا يكون عابرا الآن الهوية الإثنية تنطوي على مشاعر أكثر عمقا والآن الحروب الإنثية تقوي وتدعم هذه الهوية ، وهذا ما يفاقم المفضلة الأمنية ويصعب من إيجاد الحل .

* والحل القابل للتطبيق عندهم يكمن في الفصل:(séparation):

بين المجموعات المتنوعة ، لتقليص قرص الاحتكاك وتخفيف حدة المأزق الأمني .

[1] عبد الله قسم السيد ، مرجع سابق ، ص ص 32-33 .

– فا لحرب لا تنتهي حتى تتقلص المعضلة الأمنية بالفصل الهادي . بين الجماعات المتنافسة ، فا لحلول القائمة بهدف استعادة الإثنيات المتعددة حياتها السياسية ، وتقاسم السلطة وإعادة بناء الدولة أو إعادة هيكلة الهوية غير فعالة لأنها لا تفعل شيئا لكبح المعضلة الأمنية ، ولأن الأحقاد الإثنية تزيد جراء الحروب والتدابير الموجهة لإنعاش المجتمعات المتعددة الإثنيات لا يمكن أن توضف لأنها لاتجيب على المأزق الأمني .

المطلب الرابع :المقاربة البنائية وإدارة التنوع الإثني :

– ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانيات من القرن الماضي وكان نيكولاس أدنيف (Nicolas.onuf) أول من أستعمل المصطلح في عالم من صنعنا (world of our macking) وأشار أن القواعد والمعايير ، تلعب دورا هاما في إرشاد السلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام [1]، والبنائية هي إتجاه جديد يهدف إلى الإستفادة من كل المساهمات النظرية لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية .

وتكمن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية وذلك الإفتراحها دراسة التأثير المتبادل بين البنية والعضو [2]

فالتصور البنائي يقوم على تشريع علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (البنية والعضو) . بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات فهي تركز على تأثير الأفكار وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه

[1] Audie Koltez et cecelia ,le Constructirisme dans la Théorie des Relations Internationales ,traduction:(Rechel Bouyssovet et Marie Claude smouts,1999)P2

[2] عادل زقاع ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية ، ص 2على الموقع :
www.geocities.com/adelzeggagh/irapproch.intevantion.html

يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إطفاء الشرعية على النظريات البنائية لأنها إمتلكت القدرة على تفسير الأحداث في ضل إخفاق الواقعية والليبرالية فا لنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موجودا . لتوقعاتها حول أي من قضايا المطروحة ، فهناك إتجاه يركز على مستقبل الدولة ، ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية ، أدى إلى تفويض دعائم الو لاءات الوطنية التقليدية [1] ففي فترة ما بعد الحرب الباردة تزايد الاهتمام بالقضايا المتحورة حول هوية . بشكل مميز وذلك لعدة أسباب منهاالاهتمام بتصور الثقافة . والذي تزامن مع يروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في الجانب منه ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية منه إنهيار الإتحاد السوفياتي وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية . فعندما تخطيء الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة و الإنتماء الإنثي يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية الا ان التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى النزاع .[2]والنزاع الإثني حسب جون أنغرست هو رغبة الجماعة الإثنية في الانفصال ولكن ليست كل جماعة ترغب في الانفصال "[3] ويرجع سبب النزاع الاثني حسب العديد من الباحثين أمثال (Greetz Shills Isaccs Walker conner) إلى الاختلاف في الهوية وعدم تقبل الآخر مقابل الانا مما يؤدي إلى تعميق الاحساس بوجود حدودية الجماعات ومنه تطور السلوك العنفواني ،ولكن الاختلاف الثقافي والاثني ، قد يؤدي

[1] سمية بلعيد ، المرجع السابق ، ص 32.
[2] عادل زقاع ، المرجع السابق ، ص3
[3] Donald Horowitz,structure and Strategy in Ethnic conflict (Wachington (USA) the bank april 1998) P3

إلى التعايش السلمي بين الجماعات الاثنية ، لذلك يعتبر باري بوزان الاختلاف كسبب للنزاع الاثني هي اسطورة استراتيجية .

*خلاصة الفصل الأول :

– مفهوم الإثنية مفهوم مطلق ومبهم وتشكل العوامل اللغوية والدينية ووحدة الأصل أهم عناصر الجماعة الإثنية بالإضافة إلى الثقافة والموروث المشترك

– ظاهرة التنوع الإثني ليست مقصورة على منطقة دون الأخرى فمعظم دول العالم تعيش فيها هذه الجماعات الاثنية حيث إنها أصبحت ظاهرة قارية الطابع – مطرحة على أجندات كافة الدول وخصوصا العربية

– تكمن استراتيجيات الحل الظاهرة الإثنيات في نجاح الحكومات في اتخاذ اليات و سياسات تكفل دمج الأقليات دمجا قوميا في إطار الوطن الواحد وذلك بتحقيق أعلى درجة من المساواة وعدم التمييز وبث قيم المواطنة والتعايش في إطار الوحدة

– يعد العالم العربي من أهم المناطق الإستراتيجية التي تتهافت عليه دول العالم.. نظرا لما يحتويه من ثراء في جميع المجالات.

_المكونات الإثنية والدينية المتنوعة في العالم العربي التي تشكل مجتمعاتها موجودة رغم عدم الاعتراف بها

– قدمت المقاربات النظرية مجموعة من حلول لإحتواء التنوع فتراوح بين الديمقراطية التوافقية و الفيدرالية .. أو الانفصال كأخر الحلول .

الفصل الثاني :

إدارة التنوع الإثني في العالم العربي بين متطلبات الداخل وضغوطات الخارج

تعتبر مسألة دارة التنوع بأشكاله الثقافية والدينية والاثنية من مسؤولية الدولة والحكومات من خلال ما تتبناه من سياسات عامة وترتيبات دستورية وقانونية وغيرها من الاجراءات التي ترمي الى تحقيق المساوات بين المواطنين وضمان عدم اقصاء أي من مكونات المجتمع في الفضاء العام .

وسنتناول واقع ادارة التنوع في عدد من الدول العربية واهم الاشكاليات والمعوقات وتحديات التي تطرحها قضية ادارة التنوع الإثني

المبحث الأول: تصاعد الوعي الإثني في العالم العربي وتفاعلات الأنظمة السياسية معه .

تعتبر عقد التسعينات من القرن العشرين فترة صحوة ووعي وتفعيل لدور الأقليات الإثنية في العالم العربي بحكم ظهور متغير جديد على مسرح الأحداث الدولية كان أهمها جميعا تفكك المنظومة الاشتراكية وسقوط جدار برلين ورغم تغييب النظم العربية لهذا الوعي أو إلغائه بسبب

الكثير من النكبات الداخلية من منطلق اعتبار أن مكونات المجتمع هي نسيج واحد وهذا ما لم ينعكس على أرض الواقع حيث طغت أغلب المكونات الفرعية أو الأقليات إلى السطح بسبب الوعي المتزايد لهذه المجموعات بحقوقها ، وسنحاول في هذا المبحث معرفة حقيقة وأسباب هذا الوعي الذي أدى إلى وقوع أزمات في الأنظمة السياسية العربية من خلال هذه المطالب :

- المطلب الأول : العوامل المؤدية إلى زيادة الوعي الإثني في العالم العربي وسبل تسييسه.
- المطلب الثاني : بين مطلب وحق الجماعة الإثنية وطريقة استجابة النظام السياسي .
- المطلب الثالث : أنماط التفاعلات الإثنية في العالم العربي .

المطلب الأول : العوامل المؤدية إلى زيادة الوعي الإثني العربي وسبل تسييسه :

الفرع الأول :العوامل الداخلية والخارجية والوسطية

على الرغم من الوجود التاريخي للجماعات الإثنية في العالم العربي فإنها لم تفكر في مواجهة الأغلبية العربية، إلا في فترات محدودة ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى تحول بعض الأقليات الإثنية لتشكل تهديدا للأمن القومي العربي، يمكن إجمالها في التالي :

1 **العوامل الداخلية:**

إحساس الأقليات الإثنية بوجود فجوة بين حجم إسهامها في العملية الاجتماعية ككل وبين نصيبها منها ، الأمر الذي يؤدي إلى تولد مشاعر الإحباط لدى هذه الجماعة ، مما يولد طاقة

عدوانية لدى الجماعة فتظهر أولا في شكل توترات ثم تنفجر في النهاية وتأخذ شكل الصراع المسلح [1]

2/ عدم مراعاة جماعة الأغلبية لأوضاع ومصالح جماعة الأقلية الإثنية بحيث تدرك هذه الأخيرة أن الأغلبية تستخدمها استخداما براغماتيا [2]

3/ يلعب أبناء الأقلية الإثنية دورا مضادا لوجود ومصالح الأغلبية إذا أدركت هذه الأخيرة أن الأقلية قد تحالفت مع عناصر خارجية ضدها فيمارس ضدها اضطهادات في الفرص المناسبة من قبل الأغلبية [3].

4/ وجود جماعة إثنية كبيرة نسبيا ، وتركزت في منطقة جغرافية معينة واحدة ، تتحول من خلالها الكثافة السكانية إلى كثافة اجتماعية خصوصا إذا كانت تعيش في مناطق حدودية فيسهل إرسال المؤامرات العسكرية منها إلى الجماعة الإثنية أثناء صراعها مع الأغلبية والتي عادة ما تكون الدولة [4]

1-العوامل الخارجية :

تبرز فاعلية العوامل الخارجية مع طبيعة مكانة المجتمع العربي ، فالوطن العربي بحكم موقعه الجغرافي الاستراتيجي وثرواته الهائلة ، كان ولازال مطمعا لكل القوى الدولية العظمى ، والقوى

---

[1] سعد الدين إبراهيم ، مشكلة الأقليات بالوطن العربي ، شؤون عربية ، بيروت :العدد 78 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1994 ، ص 1999.

[2] المرجع نفسه، ص،197.

[3] Christopher hevitt.Majorities and minories: acomparative survey of ethnik violence, annals, vole, 433(sptemper 1977)p 89.

[4] Ibid,p90.

الإقليمية الصاعدة التي تريد الهيمنة عليه عن طريق اختراقه وإضعافه واستنزافه من خلال الأقليات وذلك بهدف توجيه الأنظمة السياسية العربية وفرض تبعيتها ومن أمثلة ذلك .

حينما استعمرت فرنسا المغرب العربي نجد أنها حاولت من أجل إحكام السيطرة على موريتانيا بذر الشكوك بين القبائل الزنجية التي تنحدر من أصول سينغالية وهم يمثلون ما بين 15% إلى 20 % من سكان موريتانيا وبسبب هذه الشكوك التي غرستها فرنسا بينهما (العرب والزنوج) فبدأت تظهر مظاهر التوتر والصراع . [1]

وقد حاولت فرنسا نفس الأمر مع أقطار المغرب العربي بين البربر والعرب وزرعت الفتنة بينهما ولكن الجماعتان قاومتا الأمر بشدة .

ولعبت فرنسا نفس الدور في سوريا ولبنان بسياسة فرق تسد الاستعمارية حيث قامت سلطات الحماية الفرنسية بتقسيم سوريا إلى خمس دويلات أحدها عادية والثانية درزية والثالثة سنية في حلب والرابعة سنية في دمشق والخامسة مسيحية في لبنان ولكن لم يكتب لها النجاح إلا لدولة لبنان وكان الهدف من وراء هذا المسعى أن يتم خلق دويلات صغيرة من السهل السيطرة عليها إضافة إلى عدم خلق دولة قوية في هذه المنطقة التي تشكل معبرا بين الشرق والغرب [2]

---

[1] نيفين مسعد،المرجع السابق، ص93.

[2] سعد الدين إبراهيم المرجع السابق ،ص 153.

كما أن أمريكا وبريطانيا سعت أيضا إلى استغلال الأقليات بهدف السيطرة على المجتمع العربي ، فقد تظافرت جهود أمريكا وإيطاليا مستغلة أطراف إقليمية عديدة لتقديم المساعدات إلى القبائل الزنجية في جنوب السودان في صراعها المسلح ضد الشمال من أجل الانفصال آنذاك ([1])

وكذلك قد أمريكا يد العون العسكري والمالي والاستخبارات للحركة الكروية ضد حكومة العراق في شمال العراق وتقوم بنفس الدور فيما يتعلق بجنوب العراق الذي تسكنه أقلية شيعية .

العوامل الوسطية :

وهذه العوامل هي التي تقلل أو تعظم فاعلية العوامل الموضوعية ، ومنها :

الانتكاسة التي تحث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تؤدي إلى صراع بين الإثنيات والدولة لأن ضعف التنمية من شأنه أن يضعف التماسك والوحدة الاجتماعية الأمر الذي يشكل ظرفا ملائما لتفجر الصراعات الإثنية .[2]

كما يعتبر صغر حجم الأقلية من العوامل التي تساعد على تزايد التوترات الإثنية فكلما كان المجتمع كبيرا . كلما امتلك قدرا أكبر من الموارد ، ومن ثم كان في إمكانه إشباع الحاجات الأساسية للبشر على أساس مد قاعدة المد الاجتماعي.إضافة إلى امتلاكه مسائل القوة اللازمة لمواجهة أي خروج على السلام الاجتماعي بين الأغلبية والأقلية [3]

---

[1] عبد الرحمن الغالي الجعلي ، "التعدد الاثني والديمقراطية في السودان " ، ورقة قدمة الى التعدد الاثني والديمقراطية في السودان ، الخرطوم مركز الدراسات السودانية ،2002،ص38.

[2] سعد الدين ابر هيم المرجع السابق ،ص154.

[3] محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ،1998،ص20.

كما تشكل شرعية النظام السياسي أيضا عملا رئيسيا لمواجهة التوترات الإثنية ذلك لأنه إذا كان النظام السياسي ضعيف الشرعية ، فإن قدرته على مواجهة التوترات الإثنية ، تكون محدودة للغاية ، وذلك لافتقاده . دعم الأقلية والأغلبية على السواء .1[1]

الفرع 02 : تسييس مسألة الأقليات الإثنية في العالم العربي :

يرجع أغلب الباحثين الغربيين ازدياد الإهتمام بظاهرة الأقليات الإثنية إلى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث تضمنت إتفاقيات فيينا (1814-1815) نصوصا تدعو إلى الحرية الدينية والمساواة السياسية ، ثم تطور ذلك الإهتمام بتكثيف نشاط الحركة اليهودية في الربع الأول من القرن العشرين ، لحماية الأقليات عامة واليهودية منها خاصة ، ومنحها المساواة في الحقوق المدنية والسياسية في الدول التي كانت تفكر عليها هذه الحقوق وتزايد هذا الإهتمام بمناداة الحركة الإشتراكية العالمية بحق تقرير المصير عام 1918 .

وبعد ذلك أشارت اتفاقيات السلام في مرساي (1919-1920) في إطار عصبة الأمم ، إلى الحقوق الثقافية والقومية للأقليات ، ثم وضعت الأمم المتحدة إعلان حقوق الإنسان (1948,12,10) ، والعودة إلى هذه المعاهدات والمواثيق تؤكد أن مسألة الأقليات كانت مندرجة دوما في النزاعات المحلية والإقليمية والدولية سواء في محاولات إذكاء هذه النزاعات في محاولات إخمادها [(2)]

---

[1] FRANCIS M. DENG,WAR OF VISION: CONFLICT OF IDENTITIES IN THE SUDAN (WACHINGTON, DC BROOKING INSTITUTION,1995)P46.

[(2)] جاد كريم الجباعي ، "مسألة الأقليات " 2015/04/21 http://hem.bredband.net/b.h/stn 153984.htm

بيد أن تسييس مسألة الأقليات الإثنية في العالم العربي يرجع إلى بدايات التوسع الرأسمالي الغربي في الإمبراطورية العثمانية ، وفرض نظام الإمتيازات و "مبدأ الأقليات " فقد أ>ى ضعف الدولة العثمانية التي قامت على المركزية العسكرية ، واللامركزية العسكرية ، واللامركزية الإدارية ، والتي كانت مخترقة بنظام الملل ونظام الإمتيازات إلى تمكين الأوروبيين من تحويل نظام الملل ، إلى مسألة الأقليات مستفيدين من الإمتيازات الممنوحة لهم في "حماية الأقليات"

فقد اقتسمت الدول الكبرى الملل وراعت مصالحها وعمدت إلى تعزيز الروابط التقليدية التي تربطها بها[1] ،وقد تنبهت السلطة العثمانية لمخاطر الحماية فأصدرت عام 1839 م خط كلخانة الذي نص على المساواة بين الرعية أمام القانون ، بغض النظر عن الدين أو المذهب على أن تتحمل جميع أعباء المواطنة العثمانية فيما يتعلق بالضرائب والجندية ، إلا أنها لم تفلح في إلغاء هذا النظام إلا عام 1914 م[2]

ثم تنامي هذا الإتجاه بعد الحرب العالمية الأولى وخضوع البلدان العربية للإستعمار المباشر إثر معاهدة سايكس بيكو التي جرى فيها توزيع جرى فيها توزيع وتقسيم الإمبراطورية العثمانية بين المنتصرين على نحو يمكنهم التدخل في أوضاع هذه البلدان [3] وبلغ تسييس هذه المسألة طروته بعد فصل لبنان عن سوريا وإقامة الدولة على مبدأ التوازن الطائفي القلق ، ثم إقامة دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين فغدت مسألة الأقليات أحد المحاور الاستراتيجية لهذا

---

[1] المرجع نفسه

[2] KIVIN GOODWIN ,THE TANZINMAT AND THE PROBLEM OF POLITICAL AUTHORITY IN THE OTTOMAN EMPIRE, 1839-1876,HONORS PREOJECTS OVER VIEW,2006 ,P5.

[3] احمد الصاوي ، الاقليات التاريخية في الوطن العربي ، القاهرة: مركز الحضارة العربية ، سلسلة القومية 1989،ص30.

الكيان ،وفي العالم العربي تظافرت العوامل الخارجية والتأخر التاريخي والاستبداد السياسي في إنفجار مسألة الأقليات وإندلاع النزاعات المحلية والحروب الأهلية التي أسفرت بين عامي 1956-1991 عن مقتل 1230000 ضحية وتشريد 7 ملايين وثلاث مائة ألف شخص ، وهدر مئة مليار دولا[1]

الفرع الثالث : دور الفواعل المختلفة في إثارة منطق الأقليات الإثنية

تقوم الأطراف الخارجية أدوارا مهمة في زيادة الوعي الإثني في المنطقة العربية ، منها منظمات حكومية وأخرى غير حكومية بتوعية المواطنين العرب بحقوقهم كافة .. من أجل المطالبة بها .. وزيادة الضغط على أنظمتها السياسية وسنتناول بعضا من هذه الأطراف ومنها :

1-دور منظمة هيئة الأمم المتحدة

2-دور المنظمات غير الحكومية

3-بعض المعاهد – منها معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

4-دور اسرائيل في اثارة الاقليات الاثنية في العالم العربي

دور منظمة هيئة الأمم المتحدة في زيادة الوعي من خلال الحماية الدولية لحقوق الأقليات :

إن مصطلح الأقليات لم يتم تداوله بشكل واضح إلا بعد إعلان ميثاق الأمم المتحدة عام 1954 الذي تم إعتباره بداية عالم جديد مني على الإحترام المتبادل لإرادة الشعوب ورغبتها في السلام والإستقرار جاء بعد هذا الميثاق مصطح الأقليات في العديد من وثائق الأمم المتحدة من

[1] نيفين مسعد ، المرجع السابق ،ص62.

أهمها :المعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والخقوق الإقتصادية والثقافية عام 1966 ، ومن ثم تم الإعلان العالمي لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية ولغوية عام 1992 الذي جاء بديباجته :" إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلية قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية بينهما في الإستقرار السياسي والإجتماعي للدول التي يعيشون فيها ..[1]

والذي يعتبر من أشهر وثائق الأمم المتحدة التي تناولت الأقليات وحقوقها في وثيقة منفصلة وكان هذا الإعلان قد استند بشكل مباشر على المادة 27 من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص : " لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن تحرم الأشخاص المنتمين الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة و المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم واستخدام لغتهم بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.

ويعتبر هذا الإعلان هو الذي أمن التوازن بين حقوق الأشخاص الممنتمين إلى أقليات دينية ولغوية في الحفاظ على هويتهم وتنميتها وبين الالتزامات المناظرة للدول ويكفل السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمة ويمنحهم هذا الإعلان ما يلي :

1-الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة وإعلان وممارسة دينهم الخاص واستخدام لغتهم الخاصة لغتهم الخاصة سرا وعلانية.

2-الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة.

3-الحق في المشاركة في القرارات التي تمسهم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية ولغوية عام 1992

4-الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ عليها.

5-الحق في إقامة اتصالات سلمية ومواصلتها مع سائر أفراد جماعتهم ومع أشخاص ينتمون إلى أقليات أخرى داخل حدود بلدانهم وعبر الحدود على السواء.

6-حرية ممارسة حقوقهم بصفة فردية وكذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم دون تمييز ، وعلى الدول أن تحمي وتعزز حقوق الأقليات واتخاذ التدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكينهم من التعبير عن خصائصهم وتطوير ثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم وعاداتهم .

7-اتاحة فرص كافية لتعلم لغتهم الأم وتلقي الدروس بها و تشجيعهم بمعرفة تاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها ومشاركتهم في التقدم والتنمية الاقتصادية ووضع برامج وطنية والتعاون والمساعدة لتعزيز المصالح المشروعة للأقليات .[1]

دور المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي الإثني :

تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في مجال حقوق الإنسان حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي يقوم بها لدى السلطة المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات ظالمة وهي تبذل كل جهدها ي الدفاع عن كل فرد في المجتمع ليتمتع بحقوقه ، المعترف بها ، ولقد أضحت المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر نفوذا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد وتلعب دور الحارس في حالة

---

[1] محمد بسيوني ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، المجلد الثاني ،القاهرة ، دار الشروق ، 203 ، ص 203.

عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان [1] ومن بينها منظمة العفو الدولية التي تعمل على تشجيع المواطنين العاديين وقادة الحكومات والمجموعات ومؤسسات المجتمع المدني على إعتناق الأفكار واتباع السياسات الكفيلة لحماية جميع حقوق الإنسان في أنحاء العالم [2] وقد قامت هذه الأخيرة بالتنبيه لحقوق الجماعات الإثنية في العالم العربي ومنها :

أكدت منظمة العفو الدولية على أن السلطات السعودية تمارس سياسة التمييز ضد المرأة والأقليات حيث تقيد حرية الأقليات الدينية والعرقية وعدم السماح لهم ببناء أماكن خاصة بعبادتهم وممارسة طقوسهم ، موضحة أن الأقليات الدينية أمثال الشيعة . ومجاميع الأحمدية من المسلمين ما يزالون يواجهون ممارسات تمييز حادة وينطبق الحال على العمال المهاجرين من الديانة المسيحية ،كما أكدت المنظمة على أن " السعودية معاندة في الاستجابة لهذه المطالب ، وأن هذا العناد تجسد أيضا برفضها المصادقة على المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبروتوكول المعاهدة ضد أعمال التعذيب والممارسات الوحشية الأخرى التي تمارس ضد الإنسان منها المعاملة المهينة والعقوبات مع رفض المصادقة على معاهدة إزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة

---

[1] ابراهيم حسين معمر ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان – حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، برنامج الماجيستير والدكتوراه ، قسم العلوم السياسية 2011/2010 ، ص 2.

(2) شهاب طالب الزوبعي ، الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية ، مذكرة ماجيستير، كوبنهاغن: الاكاديمية العربية في الدانمارك ، كلية القانون والسياسة ،2008، ص109.

ولفتت المنظمة أنه ليس هناك في السعودية منظمات مستقلة لحقوق الإنسان إذ أن السلطات السعودية ترفض التوصيات لتفعيل وتطبيق قانون مؤسسات المنظمات غير الحكومية ، لإتاحة المجال لها للعمل بشكل قانوني ومن دون مضايقات وتدخل السلطات الحكومية [1]

2/المنظمة العربية لحقوق الإنسان :

هي منظمة غير حكومية تأسست 1983 مقرها القاهرة للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي وتتمتع بالصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي بالأمم المتحدة .

وتهدف هذه المنظمة إلى تحقيق العمل على إحترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقا لما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق والإعلانات الدولية الأخرى وذلك بالدفاع عن كافة الأفراد والجماعات الذين تتعرض أي من حقوقهم للإنتهاك وذلك بالوسائل السلمية المشروعة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء الأفراد ، والتنسيق مع اللجان الوطنية العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان لزيادة الوعي بها بالإضافة إلى العمل على غنشاء لجان قطرية لحقوق الإنسان في الأقطار العربية التي لا

(1) مجلة الجزيرة العربية (مجلة يومية سياسية عامة) ، "العفو الدولية ، السعودية تمارس التمييز ضد الأقليات،" مارس 2014
elarabia.comhttp://www.eljazeera

توجد بها مثل هذه اللجان [1]، وقد استمرت المنظمة في القيام بجهود كبيرة لتوعية المواطن العربي بحقوقه [2] من خلال تنظيم العديد من الحلقات النقاشية شارك فيها عدد من الكتاب والمفكرين الإسلاميين والمسيحيين ، كما ساهمت في عدد من البرامج التلفزيونية حول القضية ذاتها وشاركت في العديد من الندوات العربية والدولية ، وأولت المنظمة قضية التدخل الإنساني أهمية خاصة ، إضافة إلى إصدار المنظمة تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان العربي والذي يرصد كل معاناة عشرات الملايين من المواطنين العرب في مناطق تراكم الأزمات (مثل فلسطين – العراق – الجولان – السودان – اليمن والصومال) فضلا عن ملايين المهاجرين والمتشردين جراء الإحتلال والنزاعات المسلحة [3]، ففي التقرير السنوي لعام 2010/2009 رصد التقرير استمرار تجريد المواطنين والمقيمين في العالم العربي من الضمانات التي تكفلها الدساتير الوطنية وتلك النابعة من التزاماتها القانونية الدولية من خلال قووانين الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب ولكن تقاعست الحكومات عن تعهداتها ، وظل أكثر من 250 مليون شخص في العالم العربي يعيشون ظروفا استثنائية تفوض ضمانات حقوقهم في الحرية والأمان الشخصي والخصوصية والمحاكمة العادلة

منظمة جماعة حقوق الأقليات الدولية MRG: وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها لندن تتمتع بمقر استشاري لدى المجلس الإجتماعي وصفة مراقب لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والأمم المتحدة الإقتصادية و ECOSOC وتهمل منذ 40 عاما من أجل

---

(1) ابراهيم حسين معمر ،المرجع السابق ، ص 46.

[2] مجموعة من المؤلفين ،تحرير سلمى الجيوسي ، حقوق الانسان : الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2005،ص196.

(3)ابراهيم حسين معمر نفس المرجع ، ص 46-47.

دعم الجماعات العرقية والدينية غير المهيمنة على مستوى العالم حيث قامت هذه المنظمة بعقد مائدة حوار أكتوبر 2013 لمناقشة التوصيات المبدئية للمنظمة . فيما يتعلق بحقوق الأقليات في الدستور المصري في ضوء المسودة الأولية للدستور وقد أكد مارك لاتيمير رئيس المنظمة أن الحوار يأتي مع أفراد المجتمع ذاته مؤكدا على دور المنظمة في التواصل مع الأقليات الدينية والعرقية في مصر لتحقيق التعايش بينها وبين المجتمع[1]، وكانت هناك محاولات من المنظمات الدولية وحتى المدنية في العراق المعنية بالأقليات الإثنية لتوعية هذه الأخيرة بحقوقها فقد أخذت بعض المنظمات والمعاهد الحقوقية العالمية تنظم الورش والندوات الحوارية في العراق لخلق مناسب للنقاش العلمي والإنساني فيما يخص تعديل القوانين وتفعيل بنود الدستور التي تحمي الأقليات .حيث أكد السيد ويليام سبينسر ، المدير التنفيذي لمعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أن المعهد أخذ يعقد الورش وينظم الندوات الحوارية في المدن العراقية بمساعدة ومشاركة منظمات حقوق الإنسان وبعض الحقوقيين والبرلمانيين والسياسيين والمثقفين والأساتذة الأكاديميين وطلبة الجامعة لإدامة الحوار المشترك بخطر الصوت المتعصب ، لبعض الجماعات الخارجية عن القانون والتي تفتعل خلق الأزمات بإثارة النعرات الطائفية والدينية لذلك كانت الحوارات تتبنى برامج تثقيف وتوعية تشمل حتى الأطفال وطلبة المدارس لضمان سلامة الأقليات وتأمين حرياتهم والتأكيد على حقوقهم المشروعة ، من خلال الدفع بإتجاه تنبيه الدولة

[1] REFWOLD , MRG URGES EGUPT TO GIVE CONSTITUTION DRAFLING, http://WWW.REFORD.ORG/DOCID/55FBE03T3E.HTML

لضرورة إعادة النظر بالقوانين الخاصة بالأقليات الإثنية وتفعيل تنفيذها بما يخدم الصالح العام [1].

دور اسرائيل في إثارة الأقليات الإثنية في العالم العربي :

من خلال تأملنا لطبيعة القوى العالمية والإقليمية التي تسعى دائما لإختراق الأمن العربي فإننا نجد إسرائيل هي العنصر الحاضر والمستعد دائما ويرجع العضو الدائم لإسرائيل إلى العوامل التالية:[2]

1/ أن سعي إسرائيل للمساهمة في إختراق الأمن العربي وتهديده هو جزء من ممارسة الدولة الطوق في الصراع العربي الإسرائيلي حيث تحاول خلق الظروف الملائمة لمساعدة الأطراف العالمية لكسر الإرادة العربية في الصراع ومن ثم فمدخل الأقليات الإثنية يعتبر من أهم المداخل

2/ سعي اسرائيل في استغلال المسألة الإثنية إلى إعتبار هذا السعي وسيلة وغاية ومبدأ فإلى جانب الإضعاف والإستنزاف والتفتت إلى الأقطار العربية المعينة ، ويتمثل المبدأ الإسمي في إرساء القاعدة الإثنية أساس مشروع لقيام الدولة – الشرق أوسطية – ويتمثل العامل الأساسي في سعي إسرائيل إلى انتزاع الوظيفة الإقليمية لأي دولة أخرى في المنطقة ، ولإنجاز ذلك ، تبنت النظرية الاستشراقية المعروفة (بالمجتمعات الفسيفسائية ، وتذهب هذه النظرية إلى أن

---

(1) عماد جاسم ، محاولات من المنظمات الدولية والمحلية لمراجعة ملف الأقليات ، العراق، جريدة الإتحاد اليومية ، العدد 1253 ، 2013.

(2) دهام العزاوي ، الأقليات والأمن القومي العربي ، عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى – 2003، ص 215.

الشرق الأوسط عبارة عن مجموعة دينية وطائفية وعرقية ولغوية تتعايشه بحكم التاريخ والضرورة ، ولكن لا يربط بينهم جميعا أي رباط وطني أوقومي او ديني [1]

الهدف البعيد لاسرائيل من ترويج مثل هذه الطروحات ، وهو تفتيت المنطقة إلى مجموعة لا حد لها من الدويلات الطائفية والعرقية وهي بذلك تضفي على نفسها شرعية من ناحية ، وتضمن هيمنتها على هذه الدويلات التي ستكون بالطبع صغيرة وضعيفة ومتأخرة من ناحية أخرى ، ومن هنا حرصت اسرائيل على التدخل في كل الخلافات الإثنية الممكنة في العالم العربي ومحاولة إذكائها إلى تواترات ثم تصعيدها إل صراعات مسلحة ثم الإبقاء على إبقائها مشتغلة لأطول مدة ممكنة .[(2)]

المطلب الثاني : بين مطلب وحق الجماعة الإثنية وطريقة استجابة النظام السياسي :

تعاني بعض الجماعات الإثنية في العالم العربي من حقوق مهضومة ومطالب غير محققة من أنظمتها السياسية دفعها إلى القيام ببعض الإنتفاضات ضدها مما سبب تصادما بينهما أدت إلى وقوع الكثير من الأزمات و المشاكل التي يصعب حلها وسنحاول في هذا المطلب أن نكشف عن أسباب هذا التصادم ونتطرق إلى طبيعة مطالب هذه الجماعات الإثنية وحقوقها من خلال فرعين :

الفرع الأول : أسباب التصادم بين الجماعات الإثنية والأنظمة السياسية العربية .

الفرع الثاني : طبيعة مطالب الجماعات الإثنية وحقوقها المشروعة بين الواقع والقانون

---

[1] PHILIPS GORSKI, THE MOSAIK MOMENT . AN EARLY MODERNIST CRITIQUE OF MODERNIST THEORIES OF NATIONALISM,AMERICAN JOURNAL SOCUOLOGY VOL 105 ,N05(MAR ,2000) P1428.

(2) سعد الدين ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 211.

الفرع الأول : أسباب التصادم بين الأنظمة السياسية والجماعات الإثنية في العالم العربي

ترجع أسباب التصادم بين الأنظمة السياسية القائمة والجماعات الإثنية المنضوية تحتها إلى مجموعة من النقاط يمكن حصرها في الآتي :

1/ عدم ثقة الأنظمة العربية المعاصرة مع الجماعات الإثنية الموجودة داخل إقليمها ، وبالتالي تعتبرها خطرا على النظام السياسي القائم 1[1].

2/ خوف الدولة القطرية العربية من إنفراد الوحدة الوطنية والمس بسيادتها المطلقة عن طريق المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير و الإستقواء بالخارج.2[2]

3/ غياب الحرية والديمقراطية عن أنظمة الحكم العربية وجعلها تضع مسألة الإثنيات في ثلاجات شديدة التجمد أو إخفائها من خلال تدابير أمنية مشددة ، ولكن ما إن يتغير أسلوب الحكم حتى تصبح قضية الأقليات مطلبا سريعا وحيويا وهذا ما حدث في العراق بعد 2003 ، إثر سقوط نظام صدام حسين .

4/ تذهب أنظمة الحكم العربية بأنه مجرد طرح قضية الإثنيات للنقاش يضعف الشعور بالمواطنة ،وهذا يجعلها تطالب بالاستقلال ، مما يزيد من عزلتهم عن بقية المجتمع ويزيد من تغذية الشكوك الطائفية والعرقية الموجودة بين الجماعات الإثنية والأغلبية .

---

[1] عماد محمد ذياب الحفيظ، الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة ، عمان: مكتبة المجتمع العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2006، ص23.

[2] نيفين مسعد، المرجع السابق، ص43

5/ تذهب الأقليات الإثنية إلى التحالف مع القوى الخارجية بهدف تحقيق الإنفصال عن الوطن الأم كالأكراد عندما تحالفوا مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والأقلية المسيحية التي تحالفت مع أوغندا ضد السودان .

6/ تعتبر الجماعات الإثنية ذات النزعة الإنفصالية خطرا يهدد أمن الدولة خصوصا إذا كانت الجماعات الإثنية ذات كم عددي كبير وتمتلك موارد إقتصادية كبيرة ، مما يدعم نزعتها الإنفصالية ، وهنا تفقد الدولة جزء لا يستهان به من أرضها ، وتكون عدة لمشاكل مستقبلية تسمى فيما بعد حرب تصفية الحسابات .[1]1

7/ إن الإستعمار خرج من الدول العربية وقد زرع في قلبه المشاكل الداخلية وجعلته عرضة للحروب والصراعات الداخلية بفضل زراعة الكره بين الأقليات والدولة القطرية .

8/ ظهور التعبئة غير المشروعة لقطاعات معينة من الجماعات الإثنية من قبل بعض قياداتها المتطرفة وتبنيها لمطالب غير عقلانية ، تخل بالوحدة الوطنية .

9/ محاولة إرضاء الغالبية السنية الدينية والمؤسسات الدينية الإسلامية ورجالها لإضفاء مزيد من الشرعية على الدولة الجديدة [(2)].

قيام معظم أنظمة الحكم العربية غداة الإستقلال عن نظم تسلطية لا يتيح للتعددية العرقية والدينية الفرصة للمنافسة الشريفة والعادلة على سلم مقاليد الحكم والإدارة .

---

[1] شاكر النابلسي ، أزمة الأقليات فيالعالم العربي إلى أين ؟ ، الحوار المتمدن ، العدد 1386 ، 2005
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp-Aid-51162

[(2)] نيفين مسعد، المرجع السابق،ص 25

اختلاف مفهوم الوحدة الوطنية مع مفهوم النمطية كما يقول بريان وايتيكر في بحثه (حاذروا الديمقراطية الفورية [1])، ويأتي من هنا قمع الإختلافات أو التظاهر بعدم وجودها إلا أن الوحدة الوطنية الحقيقية لا تعتمد على نمطية صنع الإيمان ، إنها تتحقق من خلال الإنفتاح ومنع التمييز ضد الأقليات الإثنية في المقام الأول .

الفرع الثاني : طبيعة مطالب الإثنيات وحقوقها المشروعة بين الواقع والقانون:

منذ نهاية الحرب الباردة إزدادت المطالب الإثنية (العرقية) من أجل الإعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي حيث شاهدنا إنتعاشا كبيرا للعرقيات وتعدد المطالب الإثنية في العالم العربي بتعدد الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها فهناك مطالب تتعلق بالهوية وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو يمكن تسميته بالمطالب الرمزية ةالتي تتعلق بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع ، وهناك المطالب المادية والتي ترتبط بالقدرات الإجتماعية للجماعة في أرض الواقع ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة [2]

وكثيرا ما يؤدي تجاهل مطالب الجماعات الإثنية إلى سعي تلك الجماعات للإنفصال عن الدولة وإقامة كيان مستقل سياسيا أو الإنضمام إلى دولة أخرى .

---

[1] نفس المرجع ، ص2 .

[2] مهدي محمد عاشور ، المرجع السابق ، ص 78.

ومما زاد من حدة الوضع هو حالة القهر والتهميش الذي تعاني منه المكونات الوطنية الصغيرة (الإثنيات) بالإضافة إلى التغييب المقصود الذي تعاملت به معظم الحكومات في المنطقة العربية معها وتفاقم أوضاع الجماعات إقتصاديا وثقافيا وتفاوت محاور التهميش إلى[1]:

التهميش الإقتصادي مثل رعاة دارفور ، التهميش الثقافي شيعة الخليج ، التهميش أقباط مصر ، والتهميش السياسي الإقتصادي مثل سنة العراق بعد الإستقلال والتهميش الثقافي والسياسي والاقتصادي ،زنوج موريتانيا

ومن نتائج هذا التهميش هو ازدياد مطالب الجماعات ونستطيع تقسيم هذه المطالب في العالم العربي إلى :

1/ **المطالب الثقافية** :

وهي المطالب التي تخص اللغة والدين ووضع العادات والقيادات الإثنية التقليدية :

1 / اللغة : إن مكانة اللغة في إطار النظام السياسي تعتبر مؤشرا هاما على مكانة الجماعة الإثنية وموقعها داخل النظام ، فاللغة تعتبر أحد أدوات الهيمنة والسيادة وتعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد مطالبة بإعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية وأهمية وأكبر من غيرها من الجماعات الأخرى في المجتمع [2]

---

[1] نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي (مجلة المستقبل العربي ، العدد 102،ص 64.

[2] مهدي محمد عاشور ، المرجع السابق ، ص 80

وهناك العديد من الأمثلة في العالم العربي ، المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الإثنية ومن ذلك مطالبة البربر في المغرب العربي بإعتبار لغتهم لغة رسمية في البلاد .

أما بربر المغرب ، ينتقدون خلو دستورهم عام 1962 ، وتعديلاته المتكررة وصولا إلى دستور 1996 الخالي من أي إشارة إلى الأمازيغية كمكون ثان من مكونات الهوية المغربية ، في حين يشير دستور 1996 إلى إسلام المغرب وعروبيته وإفريقيته بل وعالميته أيضا وقد شكلت تلك الخلفية البيئة لنمو حركات ثقافية أمازيغية منذ السبعينيات وقد تبلورت مطالبها في وثيقتين هما :/ ميثاق أغادير في 1991/08/05 ، وبيان مارس في 2000 ، ومن بين ما شملت عليه الوثيقتان ما يلي :

- تضمين الدستور نصا يعترف بالأمازيغية لغة وطنية إلى جانب العربية
- إنشاء معاهد للدراسات والأبحاث الأمازيغية
- إدماج تعليم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في البرامج التعليمية الرسمية
- توحيد خط الكتابة باللغة الأمازيغية ، وإعطاء الثقافة الامازيغية حقها في الإعلام المسموع والمرئي .[1]
- وفي 31 جوان 2005 خرج إلى الوجود الحب الديمقراطي الأمازيغي لينتقل بأداة المطالبة بإنصاف الثقافة الأمازيغية من المستوى الثقافي إلى المستوى السياسي .[2]

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق ص 25- 26 .

[2] يحي عمارة ، الشأن الثقافي المغربي خلال سنة 2006 ، الرباط :، منشورات وجهة نظر ، ص 138.

- ولكن استطاعت القيادة المغربية أن تتعامل بذكاء مع المسألة الأمازيغية فأبدت مرونة في التجاوب مع بعض مطالبها من قبل .تدريس اللغة الأمازيغية لكن في المرحلة الإبتدائية ، وأدخل حيز التطبيق على 300 مدرسة ، وكذلك إنشاء محمد السادس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وترأس هذا المعهد أحد محرري ميثاق أغادير "أحمد بوكوس "
- واعتمد الملك محمد السادس حرف التيفناغ رسميا كحرف للكتابة الأمازيغية
- ومنه نستنتج أن قضية المطالب الثقافية قد شكلت في كل من الجزائر والمغرب محورا للتجاذب بين العرب والبربر ، ولكن هناك نوع من الإنصاف للثقافة الأمازيغية من خلال التعديلين الذين دخلا على الدستور الجزائري الأول في عام 1996 ، والآخر عام 2002 ، والذي إعترف في الأول بالأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الجزائرية جنبا إلى جنب مع الإسلام والعروبة ، وأضاف التعديل الثاني للمادة (3) من الدستور والتي تقول أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية ، نصا يعتبر تمازيغت كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني [1]
- وهنا تبدو المفارقة في أن الجزائر تأخرت عن المغرب في إقرارها بالحقوق الثقافية للبربر ، تجاوزتها بهذين التعديلين الدستوريين اللذين مثلا مطلبا للحركة الأمازيغية في المغرب الدين :

---

[1] دستور الجزائر : 2015/03/08
http://www.amanjordan.org/lanis / algeria / cl algeria .htm

يعتبر الدين متغيرا مهما يتصل بهوية الجماعة الإثنية ، ولذا فإنه كثيرا ما يستخدم كأداة للتعبئة والحشد لصالح أو ضد الظام السياسي وعموما فإن مطالب الجماعات المتعلقة بالدين ، تذهب بإعتبار ديانتها الدين الرسمي للبلاد أما الإثنية الأقل فتطالب عادة بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما في السودان[1]، وسنفصل ذلك لاحقا في موضع آخر .

3/ العادات والتقاليد :

حيث تطالب الجماعات بإحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات

2/ **المطالب السياسية :**

1-الإنفصال : وهنا تكون مطالب الجماعات الإثنية متعلقة بالنظام السياسي وذلك بالإنفصال لإقامة كيان سياسي جديد وهذا ما حدث فعلا في السودان بعد صراع طويل بين الشمال والجنوب .. انتهى بانفصال هذا الأخير نظرا للتنوع الإثني والعرقي الكبير في هذه الدولة .

2-الإستقلال الإداري : ويوجد في بعض الحالات أن الإثنيات لا تطالب بالإنفصال ولكن بالإعتراف بخصوصية هذه الجماعات كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فيديرالية أو مخصصات لأجل الحصول على منح عالية أو الإعتراف بقيمة

---

[1] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، ص 83

الجماعة وتميزها في المجتمع[1] ومن أمثلة المطالبة بالإستقلال الإداري ضمن فيديرالية نجد العراق .. كما سنفصل لاحقا .. في الفصل الثالث .

3-المناصب العامة : حيث تتنافس الجماعات الإثنية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرسمية في الدولة .. وكمثال على ذلك نجد مطالب الشيعة في البحرين ، عندما اعتلى أمير البحرين الجديد العرش عام 1999 أطلق برنامجا طموحا للإصلاح السياسي ، فقد توقع البحارنة الشيعة إنخفاض التمييز ضد طائفتهم ، ولكن سرعان ما تبددت الآمال ، ففي السنوات الموالية خرج أفراد الطبقات الإجتماعية الدنيا إلى الشوارع للإحتجاج على عدم المساواة الإجتماعية والتمييز الطائفي وقمع الشرطة في بعض الأحيان وقد كادت الإحتجاجات تتحول إلى عنف حيث في ديسمبر 1997 توفي أحد المتظاهرين نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع وفي عام 1998 قتل شرطي في قرية كرزكان وانطلقت اضطرابات واسعة عام 2011 ، وأصبح التمييز في البحرين أكثر مؤسساتية حيث دائما ما ينتظر الشيعة البحرينيون فترة أطول للحصول على الاسكان المدعوم من قبل الحكومة بالمقارنة مع المواطنين السنة ، وغالبا ما تكون المناصب العليا في الحكومة والمناصب الإدارية في الخدمات المدنية محجوزة للمواطنين السنة وتسيطر الأقلية السنية على كل من الدفاع الوطني والشرطة وقوات الأمن بينما يعتقد بأن الحكومة تقوم بتجييش أجانبا من السنة مثل (السعودية – اليمن – العراق) ، لتعزيز صفوف هذه المؤسسات الأمنية وغالبا ما يتم رفض طلبات الشيعة المقدمة

---

[1] سمية بلعيد ، المرجع السابق، ص35.

لوظائف الأمن في القطاع الخاص [1] حيث يميل الشيعة إلى إحتلال الوظائف ذات الأجور المنخفضة ، والتي لا تتطلب المهارة ، وهم يشكلون الأغلبية الساحقة من طلبة الجامعات والأقلية من أعضاء هيئة التدريس [(2)] ، وما نلاحظه على طبيعة المطالب التي تقدمها الطائفة الشيعية في البحرين أنها ركزت على الدعوة للإصلاح السياسي والإقتصادي وفتح باب المشاركة السياسية والتعددية أمام فئات المجتمع والمساواة في توزيع الموارد السياسية والإقتصادية ، ولم تبرز أي دعوة إلى تبني مشاريع الحكم الذاتي أو الإنفصال لعدم قابلية هذه المشاريع للتنفيذ .

3/ المطالب الإقتصادية :

وتتمثل عادة في المطالبة بالتوزيع العادل في الثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات ومن أمثلة ذلك رعاة دارفور في السودان[3]

وحيث تعتبر مثالا عن إنعدام الإرادة والتحرك من قبل الحكومة في مواجهة المحن فبعد استقلالها عام 1956 استمرت السودان في سياسة الإهمال السابقة التي اعتمدتها القوى نحو دارفور حيث الرعاة العرب والأفارقة يعيشون ويزرعون الأرض ، ولوحظ أن الإختلافات العرقية أو الدينية بين الأفارقة والعرب لم تكن موجودة في دارفور حيث عاش الجميع (مسيحيون ، وثنيون والمسلمون) في سلام نسبي لقرون[4] وفي منتصف الثمانينيات ، شهدت دارفور فترة من

---

[1] الفنك، المرجع السابق

[(2)] BRIAN MURPHY , SHIIT MAJORITY CLAIN DISCRIMINATION , THE WORLD POST , 09 -08-2011,P5.

[3] HASSAN MUSA DALDOUM , THE DYNAMIC OF ETHNIC GROUP RELATION IN DARFOUR – ARAB RELATIONS IN WESTERN DAFOUR ,(KHARTOUM, UNIVERSITY OF KHARTOUM , FACULTY OF ECONOMIC AND SOCIAL STUDIES,2000)P99.

[2] محمود ممداني، دارفور منقذون وناجون : السياسة والحرب على الارهاب ، بيروت: مركز جرسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، 2010،ص83.

الجفاف الشديد واشتد النزاع بين الجهات الرعوية والسكان المقيمين وذلك من أجل الحصول على الموارد المتناقصة ، بدأت الأحزاب التي تواجه لامبالاة الحكومة السودانية وغياب المبادرة بتسليح نفسها ، إلى جانب إهمالها قامت حكومة الخرطوم بتأجيج الخلاف وتقليب الطرفين على بعضهم البعض وذلك لتحقيق مصالحها السياسية الخاصة وبسبب تناقص الموارد وانعدام التخطيط وطغيان الإستغلال السياسي أصبحت قضية العرق قضية مهمة في دارفور وأدى ذلك إلى الحرب والمجاعة ، الذي أدى إلى تشريد الملايين من اللاجئين [1]

ب/ حقوق الجماعات الإثنية بين الواقع والقانون : لقد ظل المدخل الحقوقي للجماعات الإثنية مغيبا لفترات طويلة في العالم العربي ولم يبرز إلى الساحة إلا مع ظهور منظمات حقوقية أثارت مثل هذه القضايا .. والتي اتهمت بدورها بإثارة النعرات وتفكيك بنية الدولة .. ولكن بدأت لغة الحقوق تتداول بشكل واضح مما وجب بضرورة الإعتراف بحقوق هذه الجماعات مع دخول الدولة في أزمة لن يحلها إلا إعادة ترتيب الساحة الداخلية حقوقيا .

ولهذا سنحاول معرفة واقع حقوق الجماعات الإثنية في العالم العربي بين النظرية والتطبيق من خلال :

1. لمحة عن واقع حقوق الجماعات الإثنية في العالم العربي
2. حقوق الأقليات الإثنية في الدساتير العربية

1/لمحة عن واقع حقوق الجماعات الإثنية في العالم العربي :

[1] JULIE FLINT AND ALEX DE WAAL , DARFUR ; A NEW HISTORY OF A LONG WAR (LANDON; NEW YORK : ZED BOOKS , 2008) PP58-59.

تعد حماية الأقليات مشكلة معقدة في العالم العربي لأن جزءا كبيرا من المنطقة لديه تاريخ طويل من مختلف الجماعات العرقية والدينية التي تعيش جنبا إلى جنب والأقليات الإثنية في كثير من الحالات يتعرضون للتمييز إما بموجب القانون أو الممارسة نظرا لعدم الإعتراف بها وعدم التعامل معها بجدية وتعرضها للتهميش

ففي المملكة العربية السعودية مثلا وصفت الأقلية الشيعية بالمرتدة من قبل السلطات السنية العليا في البلاد وهناك تمييز ضد الشيعة على جميع المستويات الحكومية فلا يوجد شيعة يعينوا كوزراء فس الحكومة أو ضمن كبار الديبلوماسيين ، أو ضمن كبار الجيش ولا يسمح للشيعة بأن يصبحوا قضاة في المحاكم العادية أو يعين القضاة السنة في بعض الأحيان الشهود الشيعة على أساس دسنهم واتباع تعاليم الشريعة حسب المذهب السني حصرا ولا يمكن للطلاب الشيعة عموما أن يحصلوا على قبول في الأكاديميات العسكرية ، حتى في المدارس يتم تدريس التلاميذ بأن الشيعة زنادقة [1]

ولم يتم اضطهاد الأقليات المسيحية في ظل الأنظمة العربية عموما لأنها نادرا ما تشكل خطرا عل النخب الحاكمة ، ومثلها مثل جميع الطوائف الأخرى ، وفي إطار هذه الانظمة ، لم يتم منح أية حقوق فردية كبيرة لهذه الجماعات ومع ذلك تم منحهم حق إدارة شؤون أحوالهم الشخصية مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وغيرها . وقد منحت حرية الدين للأقليات المسيحية خصوصا في سوريا والأردن والعراق وفي بعض الحالات كان المسيحيون قادرين

---

[1] أحمد محمد ، حكم الأغلبية / حقوق الاقليات ، لمحة تاريخية ، "الديمقراطية ويب مركز الدراسات المقارنة في الحرية Enternet doucument

/ch/ htm /menu 3 / b / a –ccpn.htmhttp://www.unheher

على الوصول إلى المناصب العالية جدا مثل طارق عزيز الذي عين وزيرا للخارجية في عهد صدام حسين ، وكذلك بطرس بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في وقت لاحق والأمين العام للأمم المتحدة .

أما بربر المغرب العربي فقد كانت حقوقها تتراوح بين المسموعة والمهضومة في بعض الأحيان كون هذه الأخيرة تعتبر كمهدد أمني لدول المغرب

وقد تكون هذه الأقليات خاضعة لممارسات تمييزية على الرغم من أنها قد تتمتع بالحماية الدستورية الكاملة[1]، في مصر مثلا ، تضمن المادة 40 من الدستور حقوقا متساوية لجميع المواطنين وتحظر التمييز على أساس الدين ففي نيسان 2011 بعد الثورة المصرية التي أطاحت بنظام مبارك وقعت احتجاجات واسعة في محافظة قنا ، لأن الحكومة قامت بتعيين قبطي مسيحي حاكما ، قام الإخوان المسلمون والأحزاب الإسلامية الأخرى بالدعوة إلى يوم الكرامة في تظاهرة حاشدة للإحتجاج ضد المسيحيين الذين يشغلون مناصب عليا في الحكومة ، وكانوا قد طالبوا في وقت سابق بفرض حضر على حق المرأة والمسيحيين للترشح لرئاسة الجمهورية في الواقع إن التمييز ضد الأقباط مسألة عميقة في المجتمع المصري على الرغم من التنديد الرسمي. [(2)]

ب/ حقوق الأقليات الإثنية في الدساتير العربية :

---

[1] خليل حسين ، قضايا دولية ومعاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، بيروت: دار المنهل اللبناني الطبع الاولى، 2007،ص 303.

[(2)] احمدمحمد المرجع السابق.

إن مواد الدستور في بعض الدول العربية تختلف نظرتها وتشريعاتها حول الأقليات الإثنية والدينية فمنها من يعترف بها ولا يطبق ذلك في أرض الواقع ومنها من لا يعترف بها فمثلا من غير المسموح في المملكة العربية السعودية ممارسة الشعائر علينا من قبل أتباع ديانات غير اسلامية وتمنع انشاء كنائس أو معابد [1]

أما في دولة الكويت فتوجد فيها أقلية مسيحية صغيرة ومعترف بها من قبل الحكومة الكويتية

وفي العراق وسوريا ومصر والأردن ولبنان تتمتع الأقليات الدينية بحرية العبادة وجميع حقوق المواطنة والمشاركة في الحياة السياسية العامة بنسب متفاوتة وكذلك الأمر في بلدان شمال إفريقيا

وسنتناول النموذج العراقي كمثال هنا [(2)]:

حقوق الأقليات الإثنية في الدستور العراقي :

تضمن الدستور العراقي العديد من البنود التي تبين الأسس السليمة للحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان وحقوق مكونات الشعب العراقي حيث أنصفها واعترف بها كمكون أصلي لهذا فقد ساوى بين العراقيين في الحقوق والواجبات كما جاء في المادة 2 ثانيا من الباب الأول ، المبادئ الأساسية تنص : يضمن الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية للشعب العراقي ، كما

---

[1] MADAWI AL RASHEED : LOCAL AND REGIONAL CHALLENGES, CONTEMPORARY ARAB AFFAIRS, N01,2013,P29 ,SAUDI ARABIA

[(2)] LEWIS , FREEDOM AND JUSTICE IN THE MODERN MIDDLE EAST, FOREIGN AFFAIRS , 36,2002,P192.

يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأيزيديين والصائبة والمندائيين [1]

كما نصت المادة 14 من الباب الثاني الحقوق والحريات (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد والرأي أو الوضع الإقتصادي والإجتماعي) كذلك المادة 41 من الباب نفسه " العراقيون أحرار في الإلتزام بأحوالهم الشخصية حسب ديانتهم أو مذهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم :

أما المادة 43 فقد نصت الفقرة أولا منها " أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية وإدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية ، والفقرة ثانيا من نفس المادة تكفل الدولة حرية العبادة " حماية أماكنها "[2] ، وغيرها من المواد

ويقر الدستور العراقي استخدام اللغات التي تتحدث بها الأقليات القومية او الدينية في المؤسسات الرسمية أو الخاصة ، إذ تنص المادة "4" أولا : "حق العراقيين بتعليم أبنائهم اللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية ، أو بأي لغة تربوية أخرى في المؤسسات الخاصة "[3].

---

[1] الدستور العراقي 2005.

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

وتضمن المادة 4 / رابعا ، على أن اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الإدارية ، التي يشكلون فيها كثافة سكانية " [1] .

وتنص المادة 4 / خامسا على أنه " لكل إقليم أو محافظة إتحاد أي لغة محلية أخرى ، لغة رسمية ، إضافية إذا أقرت غالبية السكان ذلك باستفتاء عام " [2].وهناك عدة دساتير عربية أقرت حقوق الجماعات الإثنية ولككن هناك فرق بين ما هو مصاغ في الدستور وما هو مطبق في أرض الواقع لأن تعامل الدول مع الإثنيات مختلف تماما لأنه في احيان كثيرة تأتي القونين مقيدة لما أباحه الدستور [3]

---

[1] المرجع نفسه

[2] خليل حسين ، مرجع سابق ،ص303.

المطلب الثالث :

أنماط التفاعلات الإثنية في العالم العربي :

ويمكن تصنيف الدول اعربية من حيث تفاعلاتها الإثنية إلى ثلاث فئات رئيسية هي :[1]

الفرع 1 : التنوع في إطار التعايش السلمي : ويمكن التمثيل لهذا النمط بنماذج (اليمن والمغرب والأردن ومصر وسوريا وعمان)

وفي هذه المجموعة فإن التنوع يأخذ الشكل الديني في مصر ، والمذهبي في سلطنة عمان واليمن ، واللغوي في المغرب والديني / الغوي / المذهبي في أردن وسوريا .

وقد ارتكزت هذه الدول في تعاملها مع قضية التنوع على تطبيقات متفاوتة لمبدأ المواطنة الذي يقوم على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية ، وقد نص على ذلك المبدأ دستوريا وعبرت عنه حزمة من السياسات الإجتماعية ، الإقتصادية المتنوعة أهمها المساواة في فرص التعليم والعمل .

---

[1] نيفين مسعد ،تنوع الهويات وأثره على التنمية في الوطن العربي ، (مركز التنوع للدراسات الاستراتيجية ، 2007) http://www.diversity – center for studies . com

أما فيما يخص التمثيل السياسي فقد أخذت بعض هذه الدول بتخصيص نسبة لتمثيل الإثنيات الرئيسية كما هو الحال في الأردن ، الذي ارتفع عنه تمثيل المسيحيين والشركس من 8 و 2 في مجلس النواب حين كان عدد أعضائه 80 عضوا ، إلى 9 و3 على التوالي بعد أن وصل عدد النواب إلى 110 عضوا .

وفي المقابل لم تعتمد دول أخرى على نسب محددة للتمثيل ، ففي مصر جرى العرف على تمثيل الأقباط في الحكومات المتقاربة بوزيرين على الأرجح فقد كانت وزارة الهجرة من أكثر الوزارات التي يعهد بها للأقباط بعد الثورة وإن تنوع مجال توزيرهم ليشمل وزارات التموين والإقتصاد والبيئة والبحث العلمي .

كما جرى العرف أن يستخدم رخصته في تعيين 10 أعضاء بمجلس الشعب لتمثيل الأقباط داخله حيث يندر دخول الأقباط البرلمان عن طريق الإنتخاب .

وفي المغرب يشارك البربر في الحكومة والبرلمان لكن كما هو الحال في مصر دون نص دستوري على التخصيص ويشكلون أحزابا سياسية تلعب دور رمانة الميزان في النظام المغربي ويمثلون بكثافة في الجيش المغربي فيما يعكس درجة عالية من الثقة بهم [1].

وقد تكون هناك تحفظات لبعض الجماعات الإثنية على مستوى تمثيلها السياسي وعلى دورها العام في المجتمع ، ففي حالة مصر ينتقد أقباطها تهميشهم في الوظائف الإدارية العليا ، ولكن تلعب آليات أخرى دورها في تقليص حيز الإختلاف وهي التمكين الإقتصادي للأقباط .

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، تنوع الهويات وأثره على التنمية في الوطن العربي ،المرجع السابق ، ص 24.

كما يلعب الانتشار الجغرافي للأقباط وتوزيعهم على مختلف أنحاء مصر دوره في نسيج وشائج اجتماعية بينهم وبين المسلمين[1] .

أما في حالات الإختلاف المذهبي تساهم في إطار الدين الواحد عمليات التزاوج المختلط في التخفيف من حدة الاستقطاب داخل المجتمع ، وهي ظاهرة تتكرر في الأردن بين العرب و الشركس ، وفي المغرب بين العرب والأمازيغ (والدة محمد السادس أمازيغية الأصل) وفي عمان بين الإباضيين والسنة ، أما خارج هذا النطاق فتظل حالات الزواج المختلط محصورة في أطر فردية كما هو الحال في مصر .

أما إذا كانت الثقافة متغيرا من متغيرات الإختلاف بين الجماعات الإثنية تبرز قضية الحقوق الثقافية لتلك الجماعات إلى الواجهة إلا إذا تدخلت مجموعة من العوامل للتخفيف من حدة التفاعل على المستوى الثقافي [2]

ففي حالة أكراد سوريا مثلا فالمركزية الشديدة للنظام السوري قد حالت دون تبلور مسألتهم الثقافية ، وكانت المرة الأولى التي سلط فيها الضوء على تلك المسألة بعيد احتلال العراق عندما تطورت مشاجرة كروية بين العرب والأكراد إلى أعمال شغب رفعت مطالب التنمية المتوازنة لإقليمهم ، وتجنيس 225 ألف كردي لا يتمتعون بالجنسية السورية ، وقد حرم الآلاف

---

[1] المرجع نفسه ، ص24

[2] PHILP.Q. YONG, ETHNIC STUDIES ISS AND APPROCHES STATE UNIVERSITY OF NEW YORK , 2000, P189.

منها يدعون أنهم من أكراد تركيا ولم يقيموا بشكل متصل بالبلاد منذ عام 1945 م ، وقد أعادت الحكومة السورية فحص ملفاتهم بعد أحداث الشغب تلك .[1]

ومنه نستنتج أن الدول العربية ، استخدمت عدة آليات في مواجهة التنوع الثقافي منها المناورة السياسية ، والصهر الإجتماعي والتسلط .

الفرع 2 : التنوع ما بين التعايش والصراع :

ويمكننا التمثيل لهذا النمط بنماذج من (السعودية والكويت والبحرين والجزائر) وتنقسم هاه المجموعة إما على المحور المذهبي وإما على المحور اللغوي فالاختلاف الإثني بين المجموعات الإثنية في الدول الخليجية الثلاث هو اختلاف مذهبي ما بين سنة وشيعة أما الإختلاف في الجزائر فهو إختلاف لغوي ما بين العرب والبربر .

وهناك ما يربط بين السعودية والجزائر في تفسير الشق الصراعي من تفاعلاتها الإثنية حيث تبني المملكة العربية السعودية شرعيتها السياسية على أساس دورها في الدفاع عن الإسلام في صورته النقية وتترجم ذلك في تبنيها المذهب الوهابي المتشدد ورفضها لكل المذاهب غير السنية .

أما الجزائر فإن تأكيد سنيتها كان آلية أساسية لإثبات تمايزها عن الإحتلال الفرنسي ، وقد بدأت المسألة الأمازيغية تتبلور عندما شرع الرئيس هواري بومدين في تعريب الجزائر إداريا وتعليميا وجعل العربية هي اللغة الوطنية خلفا للفرنسية التي فرضتها فرنسا منذ 1936 ، ولكن

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق ، ص 26 –27

ما اعتبره الرئيس الجزائري آلية دفاعية في مواجهة الأثر الإستعماري ، عده الأمازيغ آلية للقمع الثقافي [1].

ويمكن تفسير أسباب تعقد المسألة الإثنية في هذه الدول الأربعة إلى أن الكويت تعرضت لإلغاء كيانها السياسي من قبل دولة يسيطر عليها الشيعة حاليا على العملية السياسية ، أما البحرين فهي تمثل هدفا لمطالبات متكررة من الدول الشيعية ايران ، وهذا في حد ذاته يزيد من حساسية الإطار الذي يتفاعل فيه السنة والشيعة .

أما في السعودية والجزائر فتتميز اثنياتها بالتركز الجغرافي علما بأن الإقليم الشرقي الذي يغلب على سكانه التشييع في السعودية يملك 25 % من الاحتياطي النفطي العالمي [2].

كما أن هناك تشابكا بين التهميش المذهبي للشيعة ، والثقافي للبربر إضافة إلى تهميشهم الإجتماعي والإقتصادي الذي أدى ذإلى رفع المطالب المطالبة بالحق في التنمية العادلة في كل من الجزائر والسعودية .

وأدى إختلاف أنظمة الحكم في هذه الدول إلى إختلاف في تعاملها مع قضية التنوع الإثني بدرجات متفاوتة من التمثيل السياسي ففي السعودية نجد اشراك الشيعة في السلطتين التشريعية والتنفيذية يتخذ طابعا رمزيا ، وإن كانت الإنتخابات المحلية الجزئية التي نظمتها المملكة لأول مرة عام 2005 ، قد فتحت لهم آفاقا جديدة للمشاركة [3]

---

[1] المرجع السابق ، ص 29-30

[2] نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق ، ص 30.

[3] ولي نصر ، صحوة الشيعة ، بيروت : دار الكتاب العربي 2007 ، ص 68.

أما في البحرين فقد سمح الميثاق الوطني عام 2001 بتشكيل الجمعيات السياسية الأمر الذي مكن من إعادة بلورة القوى الشيعية وانتظامها في عديد من الأطر الجبهوية من مثل : الوفاق الوطني والعمل الإسلامي ، والإخلاء الوطني ... الخ وتمثل بعض تلك الجمعيات في مجلس النواب البحريني عام 2006 بـ : 17 مقعدا ، وبالمثل فإن الشيعة في الكويت لهم تعبيراتهم التنظيمية ومن أبرزها الإئتلاف الإسلامي الوطني والذي مثله عضوان في مجلس الأمة لعام 2006 كما أنهم يشاركون في الوزارات المتعاقبة [1].

أما في الجزائر فقد وصل البربر إلى مناصب لها حساسيتها الأمنية ومنها منصب رئيس الأركان ومدير غدارة المخابرات ومستشار ووزير الدفاع .[2]

كما يمتلك البربر حزبان رئيسيان هما جبهة القوى الإشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فضلا عن تنسيقية العروش التي تشكلت من وجهاء القبائل تجاوزا للأطر الغربية غير القادرة على استيعاب المطالب الأمازيغية .

أيا كان مستوى التمثيل السياسي فإن النظم السياسية للدول الأربعة تمتلك آليات بين أيديها لضبط العملية السياسية منها تغيير التركيبة الديموغرافية يمنح جنسية الجماعة الإثنية المسيطرة لآلاف ممن تنطبق عليهم بالضرورة شروط شروط التجنيس سياسة البحرين مع العرب السنة ، ومنها تفتيت الدوائر الإنتخابية لتسهيل شراء الأصوات القانون الإنتخابي الكويتي .

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع نفسه ، ص 31.

[2] البربر البحث عن الهوية الثقافية أولا ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 2006
http ://www . ahewar. org/debat /show .art .asp ?aid66148

وقد أثر المتغير الخارجي على التفاعلات الاثنية داخل الدول الأربعة الدور الفرنسي في احتضان المسألة الأمازيغية من خلال إصدارها الظهير البربري الذي خول للبربر الاحتكام الى عاداتهم بدلا من الشريعة الإسلامية ولكن وطنية البربر حالت دون إنقاذ الظهير وعاودت فرنسا الكرة بعد الاستقلال وأنشأت في نهاية الستينات الأكاديمية البربرية بباريس منبرا للدفاع عن الخصوصية الثقافية الأمازيغية بالإضافة إلى دور المغرب في توظيف التناقض العربي البربري في الجزائر أما دول الخليج فقد ارتبط تفجر المسألة الشيعية إلى عاملين هما انتصار الثورة الايرانية عام 1979 وما تلاها من اضطرابات وصولا إلى محاولة اغتيال أمير الكويت

والعامل الثاني منذ احتلال العراق 2003 وعرفت هذه الفترة بظاهرة الصعود السياسي للشيعة من خلال تمكين الجماعة الإثنية الأكبر عددا من ممارسة الحكم وانعكس هذا الصعود على شيعة الخليج . [1]

الفرع 3 : التنوع الذي يغلب عليه الصراع :

ويمكن أن تضمن في هذه الفئة أربع دولا رئيسية هي العراق والسودان ولبنان والصومال .

وفي هذه المجموعة يقدم الصومال صورة مختلفة عن سابقاتها فهو من الناحية الإثنية بمعناها الحرفي ، الذي يشير الى تعدد اللغات أو الأديان أو الطوائف يتمتع بدرجة عالية من التجانس فأغلبيتهم السابقون مسلمون سنة ولغته الأكثر انتشارا الصومالية والعربية عدا لهجات محلية ، ولكن في الجانب الآخر فإن خريطته القبلية تتميز بتعقدها ، فبخلاف قبائله الرئيسية الأربعة

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق ، ص 33-34

يوجد تحالف للقبائل الصغيرة ولكل قبيلة عديد من العشائر والبطون ، وخطوط الصراع السياسي تمتد أفقيا فيما بينها ورأسيا داخلها [1]

وتشترك هذه الدول الأربعة في أن صراعاتها الإثنية تتميز بالتكرار وفي حالة السودان فهي تتميز بالاستمرار لحد ما ، وإذا رجعنا إلى تاريخ الصراع الإثني نجد أن الفترة الواقعة بين اتفاقية الحكم الذاتي للجنوب عام 1972 ، وتطبيق النميري لأحكام الشريعة الإسلامية 1983 م والفترة الممتدة بين اتفاقية السلام الشامل عام 2005 إلى عام 2007 ، لم يلق متمردو الجنوب سلاحهم .

أما في لبنان إلى الستينيات من القرن 19 بصدمات الدروز والموازنة والتي كانت سببا في إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للدولة ، وفي العراق يعود إلى عام 1930 ، مع أول تمرد للأكراد أي قبل استقلال الدولة وهو في السودان يواكب لحظة استقلال الدولة في 1956 .

وفي الصراع الإثني في هذه الدول يمارس بالمعنى الحرفي لمفهوم الصراع المسلح بأكثر مما يمارس بالوسائل السياسية واذا ما استثنينا حرب اليمن التي تخرج عن دائرة الحروب الاثنية فإن كل الحروب الأهلية التي اندلعت على مستوى العالم العربي تركزت في هذه الدول الأربعة اذا ما استثنينا العراق منذ عام 2003 وما يجري فيها أهو حرب أهلية أم هو صراع عنيف 1[2]

ومن بين العوامل المؤدية للصراع نذكر :

---

[1]، المرجع نفسه ، ص 36

[2] سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والاعراق هموم الإقليات في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1994،ص85.

1-عامل التهميش : وقد يكون هذا التهميش اقتصاديا كما كان وضع شيعة لبنان خلال الحرب الأهلية عام 1975 ، أو سياسيا كما كان شأن قبيلة الاسحاق في الصومال بعد حرب الأوجادين عام 1978 وسياسيا ثقافيا كما كان حال الأكراد قبل 1991 ، أو اقتصاديا سياسيا مركبا بالنسبة للسودانيين الجنوبيين قبل عام 2005 ، وبطبيعة الحال كلما تراكمت أبعاد التهميش تعقدت القضية وكلما تركزت جماعة في اقليم وتمتعت بحجم وقيادة وتنظيم معقولين أمكن لها قيام صراع من أجل التغيير .

وهذا شأن الصراع في العراق والسودان ولبنان بتنويعاتها المختلفة كما تنطبق على هذه الدول نظرية الدومينو إلى حد كبير على هذه الدول فالصراع في السودان مثلا ، اختزل طويلا في صراع شمال جنوب لم يلب ثان امتد الى الغرب ومنه الى الشرق .

ومن ناحية أخرى فان تاجيل حسم الصراع الاثني يؤدي بمرور الوقت الى ظهور قوى متشددة تستفيد من استمرار الصراع أو تتحفظ على طريقة تسويته ففي السودان تأسس اتحاد الأحزاب الافريقية والجبهة الجنوبية الحديثة على خلفية المطالبة بانفصال الجنوب [1].

أما في العراق فقد غيرت بعض القوى من مواقفها من رفض الفيديرالية الجنوبية لتأييدها المطلق

وهذه النماذج الأربعة من دول العالم العربي التي طبقت بعض آليات تسوية النزاعات الإثنية مثل آليات الديمقراطية التوافقية والحكم الذاتي والفيديرالية والفصل .

---

[1] أماني الطويل ، المرجع السابق ص 85

فلينان كانت أول نموذج عربي للديمقراطية التوافقية الذي أخذ بها ميثاقه الوطني عام 1943 وطورها ميثاق الطائف عام 1989 م كما أشرنا سابقا .

اما السودان والعراق والصومال فقد عرفت تطبيقات للحكم الذاتي والفيدرالية والديمقراطية التوافقية مع ملاحظة أن الخبرة الصومالية مع الحكم الذاتي والتوافق لا تزال محدودة .

ومن بين سائر الدول العربية تعد دول هذه المجموعة الأكثر عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية سواءا لأن تلك الدول هي المنطلق لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط أو لوقوعها في مرمى التأثير المباشر لإسرائيل فضلا عن كافة دول الجوار النظام العربي تركيا ايران اثيوبيا ، تشاد ، كينيا ، اريتريا أو للخصوصية البعثية التي أسهمت في التأثير على المعادلات السياسية داخل العراق وأيضا داخل لبنان .

وقد يتخذ هذا التدخل شكل العدوان السافر كما في حالة اعتداء اسرائيل على لبنان في صيف 2006 بهدف تقويض القوة العسكرية والسياسية لحزب الله وإعادة تشكيل المعادلة الإثنية على ضوء ذلك ، أو يتم من خلال الوجود السياسي والإقتصادي والأمني المكثف كما في حالة الوجود الإيراني بعد الإحتلال ... الخ .

المبحث الثاني : الآليات المتبعة لادارة التنوع في العالم العربي وأثر ثورات الربيع العربي في فعاليتها

إن أدبيات ادارة التنوع الاثني تنطلق ممن مسؤولية الحكم والنظام السياسي بما يستتبع ذلك من ضرورة بعد دستوري وقانوني ينظم العلاقات داخل المجتمع إضافة إلى مجموعة من السياسات

العامة التي تحافظ على السلم الأهلي وعلى إيجابية العلاقات بين المواطنين في إطار دولة المواطنة .

بالرغم من أن هناك بعض الأنظمة السياسية استغلت سلبا التنوع وقضت عمدا على التعايش السلمي سواءا بقصد سياسي أو بسبب إدارة التنوع وفقا للمحدد الامني فقط كحالة العراق ، كما أن موضوع ادارة التنوع من أساسيات معايير الحكم الرشيد فما هي الآليات المسطرة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي وهل نجحت هذه الاستراتيجيات في المحافظة على مكونات المجتمع بعد ثورات الربيع العربي ؟

المطلب الأول : الاستراتيجيات العربية لإدارة التنوع الإثني .

المطلب الثاني : ادارة التنوع الإثني بعد ثورات الربيع العربي .

المطلب الثالث : الآليات المسطرة في إدارة التنوع بين الفشل والنجاح.

المطلب الأول : الاستراتيجيات العربية لإدارة التنوع الإثني :

لقد اعتمدت معظم الدول العربية وفي أغلب الفترات أسلوب الإلغاء والتهميش ولم تعترف بالأقليات الإثنية كشركاء ومتساوين في الوطن العربي وفي الإرث الثقافي والتاريخي المشترك بصورة جدية وانما اعتبرتهم مجرد مخلفات لحضارات وأقوام سابقين تكرم عليهم المجتمع العربي وحماهم، وقد اتسم تعامل الأنظمة العربية عموما مع مطالب الأقليات بأشكال غاية في التنوع جمعت إلى جانب القسوة والحزم واساليب التذوب والدمج الإجباري ومنها :

الفرع الأول : الاستراتيجيات اللاسلمية :

القمع الداخلي على أيدي الأنظمة التسلطية بمختلف درجاتها ومن أمثلة ذلك [1]:

نظام البعث العراقي ضد الشيعة والأكراد

نظام البعث السوري ضد السنة والدروز

النظام العسكري المصري ضد الأقباط

النظام الديني السوداني ضد المسيحيين والوثنيين في الجنوب

نظام آل خليفة في البحرين ضد الشيعة

والنظام السعودي ضد الشيعة والاسماعيليين .[(2)]

الابادة الجماعية في السودان دارفور :

من المعلوم أن الصراع بين سكان دارفور والحكومة الخرطوم بدأ عام 2003 ومن خلال الممارسات التعسفية ضد السكان أصدر قضاة محكمة الجنايات الدولية ICC – مذكرة توقيف ضد وزير الداخلية السابق للسودان أحمد هارون وكالك أحد فصائل ميليشيا – الجنجويد – علي قويشب بتهمة ارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ، وفي 2008 صدر قرار من نفس المحكمة يتضمن 10اتهامات تشمل جرائم الحرب ضد الرئيس السوداني عمر البشير مع ثلاث فقرات اتهامية تخص الجريمة الابادة الجماعية ، وخمس جرائم ضد الانسانية واثنين من

[1] نتالي كيلي واخرون ،المرجع السابق ، ص10.

[(2)] المرجع السابق ، ص 11.

جرائم القتل وتتضمن لائحة الاتهام بأنه المنف\ لخطة تدمير جزء كبير لثلاث مجموعات عشائرية في دارفور بسبب انتمائها القومي [1].

الابادة الجماعية في العراق –الأنفال – : وهي حملات التطهير العرقي التي نفذها النظام العراقي في عهد صدام حسين ضد الشعب الكوردي عام 1988[2] ، عن ثماني مراحل حيث أن هذه الحملات نفذتها الحكومة العراقية بتخطيط مسبق وتنفيذ كافة مستلزمات تنفيذها من حيث التحضير والإعداد العسكري والتهيئة القانونية والسياسية ، وهذا من أجل التنفيذ الحل النهائي للقضية الكوردية حيث استخدمت جميع الأسلحة لابادة الشعب الكردي منها استخدام السلاح الكيمياوي في مدينة حلبجة وكثير من مناطق كردستان .

وقد ذكرت منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيرمان راتيس ووج) في تقريرها السنوي لعام 1993 بأن 250 مدينة وقرية تعرضت للقصف الكيميائي

حرق وتدمير 2451 قرية وازالتها عن الأرض وخسائر بشرية قدرت بـ: 182 ألف مواطن من تلك المناطق بين قتيل ومعدم ومفقود [3].

الفرع الثاني : الاستراتيجيات السلمية :

اسلوب منح لغات الأقليات الاثنية والحقوق الثقافية مكانة :

---

[1] عبد المصور بارزاني ، "الابادة الجماعية "، منتدى ثقف نفسك nafsak www.thakif

[2] دلير علي كولندر ، جرائم الابادة الجماعية ، دراسة مقارنة بين جرائم الهولوكوست وجرائم الأنفال – كردستان السليمانية دار سردم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2012 ، ص 52

[3] المرجع نفسه ،ص58.

حيث نمول العديد من الدول العربية انشاء مدارس رسمية وتسهل نوعا ما الى الخدمات الحكومية بلغات الأقليات الغثنية إما يوفر البعض منها منشآت إذاعية وتلفزيونية ويدعم المؤسسات الإجتماعية والثقافية التي أقامها من أجل مجموعات الأقليات الثقافية [1] فمثلا عملت السلطات في دول المغرب العربي الجزائر والمغرب على منح البربر مثل هذه التسهيلات حيث قامت السلطات الجزائرية في عهدة اليمين زروال بادخال اللغة الأمازيغية للتعليم لمنطقة القبائل ، كما أنشئت المحافظة السامية للأمازيغية .

ثم احداث نشرات اخبارية في التلفزيون باللغات الرئيسية ، القبائلية والشاوية [2] كما قام بإضافة البعد الأمازيغي باعتباره أحد المقومات الأساسية للهوية الجزائرية إلى جانب الاسلام والعروبة وادراجه في الدستور – تعديل نوفمبر 1996 –

أما في المغرب فقد قامت الحكومة بانشاء اللجنة العليا للحفاظ على الأمازيغية وهي هيئة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، وهناك من الدول التي تؤمن حقوق الأقليات وتعتبر هذه الحقوق مضمونة قانونيا أو دستوريا ومثال ذلك نجد العراق حيث ضمنت هذه الحقوق في دستورها كما وضعنا ذلك سابقا .

المشاركة الاتحادية في السلطة أو التوافقية :

---

[1] منتدى الإتحادات الفيديرالية الخيار الفيديرالي والمجتمعات المتعددة القوميات وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة ، أوتاوا ، كندا ، ص 5

www.fourumfe .org / 325 dalhousie ,outawa,outario king 7g 2.canada

[2] محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ص 258.

ويستخدم هذا المصطلح لوصف الترتيبات التي تعتمد عليها بنية سياسية من أجل وضع البنود الشرطية اللازمة لدمج أعضاء من المجموعات الإثنية المختلفة في الحكومة المركزية أو نظام الحزب السياسي أو القطاع المدني ، وغالبا ما يعتمد الخبراء مصطلح تكييف النخبة لتمييز هذا النوع من التدابير مما يعني أن قادة المجموعات يفاوضون على تلك الترتيبات أي يضمنوا لأنفسهم نصيبا من السلطة والوظائف والفرص التربوية وما شابه ذلك ، إلا أن ذلك لا يتسم بطابع الرسمية في معظم الأحيان [1] ومثال ذلك نجد لبنان ، حيث أن التوافقية تصلح كتدابير انتقائية في دول متعددة الثقافات تفضي في النهاية إلى كيانات أكثر انسجاما .

الديمقراطية التوافقية في لبنان :

وتعد لبنان من أبرز نماذج الديمقراطية التوافقية في العالم العربي وقد استمر هذا النظام السياسي لعدة عقود دون أن ينهار على الرغم مما يتخلله من حروب ونزاعات وتعطيل للحكومة لفترات طويلة ولمرات عديدة [2]

وخارطة لبنان السياسية والحكومية مبنية على اتفاقات عديدة بين مكونات المجتمع منها قانون الانتخابات لسنة 1960، واتفاق الطائف واتفاق الدوحة وقانون الانتخابات اللبناني الذي أقره البرلمان في 29 سبتمبر 2008 وأجريت على أساسه الانتخابات التشريعية في 7 من يونيو 2009 حيث صار من الثوابت السياسية أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا ، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا وخارطته البرلمانية تستند إلى أرقام

---

[1] منتدى الاتحادات الفيديرالية مرجع سابق ، ص 5.

[2] ELI .D.ALCHAER – BILAL Y. SAAB, THE DILEMMA OF DEMOCRACY IN LEBANON , BROKINGS INSTITUTION. HTTP: //WWW.BROKINGS.EDU/RESEARCH/OPINIONS/2007-LEBANON

ثابتة نمثل حجم المكونات سكانيا فالبرلمان اللبناني يتألف من 128 نائبا مناصفة بين المسسيحيين والمسلمين حيث تحصل كل طائفة على 24 مقعدا وبأعداد ثابتة لكل مكون ، إذ توزع مقاعد المسيحيين على المارونيين 24 مقعدا ، الروم الأرثوذكس 14 مقعدا ، الروم الكاثوليك 8 مقاعد ، الأرمن الأرثوذكس 5 مقعدا ، الانجيليون 1 مقعدا.

بينما توزع المقاعد المخصصة للمسلمين على السنة 271 مقعدا والشيعة 27 مقعدا والدروز 8 مقاعد والعلويين 21 مقعدا ، وهذا يبين أن التعددية البرلمانية في لبنان تعتمد على التنوع الديني ، والمذهبي ولكن الديمقراطية التوافقية في لبنان لديها وجه سلمي فإنها لم تستطع تطوير العملية السياسية فيه مما أدى إلى ترسيخ الخلافات ونشوء الصراعات الحزبية والسياسية فيه مما ادى إلى ترسيخ الخلافات ونشوء الصراعات الحزبية والسياسية بين مكوناته المختلفة في مراحل مختلفة حيث أدت الديمقراطية التوافقية إلى تعطيل تشكيل الحكومة كما حصل في الانتخابات الأخيرة لم يستطع رئيس الوزراء آنذاك خلق التوافق بين أطراف الصراع السياسي اللبناني لتشكيل الحكومة إلا بعد سعي متوال استغرق عدة أشهر .

الاستيعاب والدمج :

تسعى بعض الدول العربية إلى التعامل مع وجود الأقليات الإثنية من خلال تشجيعها على اعتماد لغة الأكثرية وثقافتها وارغامها على ذلك ويقصد بالاستيعاب فقدان مجموعة معينة جزءا مهما من هويتها الأصلية لاسيما خلال ظهورها بين العامة ويدعي مؤيدوا عملية الاستيعاب أحيانا أن دوافعهم خيرية وتهدف إلى المنفعة العامة كما يحتجون أنه من الضروري على أفراد

المجتمع كلهم أن يتشاركوا في لغة وثقافة عامتين كي يشاركوا جميعهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل كامل ..

أما سياسة الدمج تهدف إلى الحرص على مشاركة المجموعات كافة في الحياة الإجتماعية ولاقتصادية والسياسية من دون التضحية بهويتها المتميزة [1]

وهذا ما طبقته السودان في مرحلة معينة من تاريخ ادارتها للتنوع الاثني حيث يكون الاستيعاب بكافة الوسائل المتاحة التعليمية والثقافية وغيرها [2]

وقد تجلى تطبيق سياسة الاستيعاب في السودان في فترة حكم الفريق ابراهيم عبود عقب الاستقلال (1958-1964) أن تبنت حكومته العديد من الإجراءات التي من شأنها أن توصل إذابة المجتمع السوداني بكافة طوائفه وإثنياته في قالب قومي واحد ومن خلال أدوات عدة كتوحيد مناهج التعليم ، تشجيع اللغة العربية في الجنوب ، طرد المبشرين المسيحيين ، إقامة المعاهد الإسلامية .[3]

ولكن هذه السياسات أدت إلى تأجيج الوضع الداخلي وحدوث صدمات عنيفة بين الشمال والجنوب وتنامي الحركات الجنوبية المسلحة الرافضة لسياسة التعريب والقوانين المبنية على الشريعة الاسلامية وكذلك تهميش مطالبهم الثقافية وحرية ممارسة متقداتهم الدينية وبذلك لم تؤد

---

[1] منتدى الاتحادات الفيديرالية ، مرجع سابق ، ص 6

[2] بهاء الدين مكاوي ، استراتيجيات التنوع الإثني في السودان ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 362 ، أفريل ص 103.

[3] المرجع نفسه ، ص 103

سياسة الاستيعاب الهدف المرجو منها وذلك نتيجة لإهمال الجانب التعددي في الثقافة والعرق والدين وغيرها من الأبعاد ومظاهر التنوع .

أما سياسة الاندماج فقد طبقت في السودان ابتداء من الحكم المايوي (1969-1985) تحت قيادة الرئيس جعفر النميري من خلال تطبيق نظام الحكم الذاتي الغقليمي الذي بموجب إتفاقية أديس أبابا لعام 1972 بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان [1]

الفيديرالية .. فقد طبقت في السودان والعراق كما سنفصل لاحقا في الفصل الثالث باعتبارها أحد أساليب إدارة التنوع الإثني الذي يسمح بمراعاة خصوصيات مكونات المجتمع المختلفة .

وقد لجأت بعض الأنظمة إلى اتباع أساليب تغيير التركيبة السكانية لزعزعة نفوذ الاثنيات الأخرى ومنها :

1) نظام صدام حسين : قام بتغيير حدود بعض المناطق والمحافظات ونقل السكان من منطقة إلى أخرى لإضعاف الأكراد .

2) النظام البحريني :وقد قام هذا النظام بجلب أعداد كبيرة من السنة من الخارج وتجنيسهم على حساب الشيعة .

3) المملكة العربية السعودية : قامت بنقل أعداد من سكان جنوب البلاد السنة (نجران وعسير) وأعادت توطينهم في المنطقة الشرقية لإنهاء السيطرة الشيعية .

المطلب الثاني : إدارة التنوع الإثني بعد ثورات الربيع العربي

---

[1] المرجع نفسه ،ص 104

تختلف آليات إدارة التنوع باختلاف الاحداث والتطورات السياسية والإقتصادية والغجتماعية وقد طرأت العديد من المتغيرات في الساحة العربية أدت إلى التفكير في أساليب وطرق جديدة للتعامل مع قضية التنوع الإثني .. وخصوصا بعد ثورات الربيع العربي التي قلبت الأمور رأسا على عقب حيث انفصلت سيطرة الدولة على مكوناتها الاثنية نوعا ما وسنحاول في هذا المطلب أن نسلط الضوء على كيفية إدارة التنوع بعد ثورات الربيع العربي :

الفرع الأول : إدارة التنوع الإثني بعد ثورات الربيع العربي .

الفرع الثاني : إدارة التنوع الغثني لدول لم يمسها التغيير رغم الربيع العربي .

الفرع الاول : إدارة التنوع بعد ثورات الربيع العربي :

تعتبر بلدان الربيع العربي "مصر ، تونس ، ليبيا ، اليمن ، سوريا " دولا بها تشنجات اجتماعية حادة ومع حدوث الثورات فيها واسقاط الأنظمة المستبدة ولكن مازالت إدارة التنوع الإثني مشكلة فالثورات هدمت النظم السياسية ولكنها لم تعالج الجروح التاريخية والدينية والطائفية واللغوية التي زرعتها تلك الأنظمة بين مكونات المجتمع ، فمعظم الأنظمة استغلت التنوع الاثني والايديولوجي والجغرافي بشكل سافر لإحداث فتن طائفية ومجتمعية لصرف النظر عن إخفاقاتها الاجتماعية والسياسية ،ومع سقوط هذه الانظمة بدأت تظهر مطالب كل جماعة همشت وتم إقصاؤها وخرجت للشارع تطالب بحقها الدستوري والسياسي والإجتماعي بدون خوف وهذه مشكلة تحتاج إلى حلول جادة بدلا من إنكارها ومحاولة قمعها كما فعلت الأنظمة السابقة،وحقيقة هناك اختلاف في معالجة قضية إدارة التنوع قبل وبعد الربيع العربي .

ففي حالة مصر فقد تتحول الدولة من دولة مواطنة إلى دولة طوائف ويرجع أن الإسلاميين يحبذون ذلك حتى يتمكنوا من التعامل مع طائفة محددة الجوانب والأركان والعنوان فتطييف المجتمع على أساس ديني يعتبر بالنسبة لهم أكثر راحة من ترك المجال للأشكال المختلفة من التنوع الإقتصادي والإجتماعي .

وعموما فإدارة التنوع الديني في مصر استمرت بنفس ذهنية النظام السابق ، من حيث تنحية القانون ، والركون إلى الحلول العرفية ، وعدم التعامل بشفافية مع التوترات الدينية والاكتفاء بالحديث عن الفتنة بين الاسلاميين والمسيحيين .

ولكن هناك بعض الإيجابيات طرأت في التعامل مع الشأن الديني ومنها : [1]

1- القضايا المتعلقة بالمواطنة ، والعلاقات الاسلامية المسيحية ، أصبحت تتداول على نطاق واسع وبمساحة أكثر من الصراحة .

2- تحول العلاقات الاسلامية المسيحية للمرة الأولى منذ أكثر من 30 سنة إلى شأن سياسي تنظر في أمره مؤسسات سياسية بعد أن ظل لسنوات طويلة رهن للحل الامني .

3- تشكل منتديات ولجان من "بيت العائلة" التي يرعاها الأزهر الشريف ، إلى لجنة العدالة الوطنية ، بمجلس الوزراء ، وخلافه كل ذلك يجعل هناك نقاط كثيرة للالتقاء على مستويات مختلفة للنقاش حول مشكلات حقيقية .

---

[1] سامح فوزي ، إدارة التعددية الدينية ، الأقباط في مصر نموذجا (موقع مبادرة الاصلاح العربي ، جوان 2012 ، ص 3)

4- الرغبة في التعامل مع المشكلات القبطية ، منها بناء وترميم الكنائس مشكلة الأحوال الشخصية ، التضييق على المسيحيين في ممارسة شعائرهم الدينية ، الكتابات والمخاطبات الرسمية التي تطعن في صميم العقيدة المسيحية ، وغياب الحقبة القبطية من مناهج التعليم ، والمظالم التي يعاني منها الأقباط في شغل الوظائف الإدارية والتمثيل السياسي في الهيئات النيابية المنتخبة .[1]

وقد استند في عهد الرئيس السابق حسني مبارك (1981-2001) في تعامله مع الأقباط بوصفهم كتلة واحدة اختزلت في مؤسسة الكنيسة ، واعتمد مبارك على سياسة التوازن في التعامل على مستوى الشأن الديني ما بين المسلمين والأقباط في ظل سيادة المنطق الأمني والتعامل معها ،وعندما تداعى نظام مبارك كانت المشكلات القبطية في أوجها ولم يسهم نظام مبارك بأدائه البيروقراطي الرتيب ونظرته الأمنية الضيقة ، في حل المشكلات القبطية ، بل ازدادت وأخذت أبعادا جديدة ونذكر منها:

- استبعاد الاقباط من القوائم الانتخابية بدعوى ضعف قدرتهم على الفوز ، وهنا يشار إلى موقف الحزب الوطني الحاكم حتى عام 2011 الذي لم يقدم إلا مرشحين من إجمالي 44 مرشحا في الانتخابات التشريعية .

[1] ميريث غالي،الاقباط في مصر، تقرير مرفوع للمسؤولين في الدولة و إحبائي ،لتعميق اواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على اساس من الواقع العملي ، القاهرة: جانفي 1979.

- محاربة المرشحين الأقباط الذين بادروا بالمشاركة بالفتوى الدينية ، من بعض عناصر التيار الاسلام السياسي [1]
- وعموما فإن إدارة الشان الديني في مصر يمر أحيانا بحالة من التوتر والفتور في أحيان اخرى والسبب يعود الى تراكم المشاكل ونقص الخيال الابداعي في التعامل مع معطيات الواقع والاصرار المتعمد على التعامل مع إدارة التنوع الديني بنفس الاساليب القديمة التي جرت تجربتها وتكرارها وأثبتت عدم جدواها .2[2]
- اما في حالة تونس فقد كان ينظر إليها بلدا بلا طوائف تقريبا ومتجانس لغويا ومذهبيا – مالكي– وبلا تعدد ، والنظام السياسي السابق كان حريصا على إلغاء كل الهويات تحت راية الوطنية وبعد ثورة الربيع العربي اختلفت تونس على صورتها السابقة فالثورة كشفت الغطاء عن أشكال متعددة التنوع ، فدينيا برزت كل أشكال السلفية بتنوعاتها العلمية والجهادية والسلمية والعنفية ، والاسلام السياسي من حركة النهضة وحزب التحرير ، وحركة صوفية مستهدفة دمر لها 87 ضريحا ، والشيعة ومسيحيين جدد يبنون الكنائس ، ويهود يرغبون في البقاء في تونس وبهائيين رغم أن كل هذه التنوعات مازالت في مرحلة التشكل .
- وقد شهدت تونس بعد الربيع العربي تشكل 140 حزبا سياسيا وتنامي للأمازيغية ، وجمعياتها وبروز الميل نحو العشائرية .

---

[1] سمير مرقص ، المواطنون الأقباط والمشاركة في العملية الانتخابية الخلفية التاريخية .. الاشكاليات .. وخيار الاندماج الوطني ، ورقة مقدمة لمؤتمر (المواطنة السياسية والثقافية) ، 2007.

[2] سامح فوزي، المرجع السابق ،ص09.

- ومنه فإن ثورات الربيع العربي لم تنتج رموزا فكرية ولا فكرا خاصا بها ولهذا فمن الضروري إحداث توازن بين النخب الجديدة والقوى القديمة [1]
- ونستنتج من الحالة التونسية عدم كفاية زاويتي التعايش الاجتماعي والحكم الرشيد كمقاربات لإدارة التنوع نظرا لتعسف السلطة والمجتمع إزاء هذا الملف والحاجة إلى دور فاعل في المجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمجتمع كداعم وموعي بقضايا التنوع وإدارته الرشيدة .
- أما في الحالة الليبية ، فقد كان التنوع سائدا في ليبيا ولكن قمعه نظام القذافي الديكتاتوري وكان تعامله مع التنوع عن طريق محاباة قبائل ضد قبائل ، ثم معاداة من قربه إليه لأسباب انتهازية سياسية أو لأسباب غير منطقية ، كما حرص على استبعاد كل الشخصيات الوطنية والقومية .
- أما بعد سقوط النظام .. فإن كل المكونات في المجتمع الليبي ممثلة في مؤسسات الثورة بما في ذلك الأمازيغ والطوارق وقبائل التبو ، كما أن الإعلان الدستوري المؤقت نص على أن كل اللغات جزء من المكونات الوطنية الليبية وكذلك كل الحضارات والثقافات على أرضها .
- وفي ظل التعايش الذي كان ممارسا من قبل النظام السابق على جهات بينها في الشرق وهو ما يفسر تنامي المطالبة بالفيديرالية .. التي هي أداة لإدارة التنوع الاثني في ليبيا بعد الثورة .[1]

---

[1] صلاح الجورشي ، "إدارة التنوع في العالم العربي " حالة التنوع في تونس موقع مبادرة الاصلاح العربي جوان 2012 ، ص 04 http://www.arab.reformlinitiative.com

- أما في الحالة السورية فلا يوجد أي إعتراف رسمي من قبل مؤسسات الدولة السورية تاريخيا أو راهنا ، بوجود مثل هذه المشكلة الاثنية ، بل ليس هناك أي اعتراف بوجود كتلة من السكان المتمايزين سياسيا أو ثقافيا أو لغويا يسمون بالأكراد السوريين من قبل النظام السياسي ، فهم يعترفون فقط بالصبغة والهوية القومية العربية لكافة المواطنين وهو شيء مثبت في بنى مؤسسات الدولة السورية كافة .
- ومن جهة أخرى فإن قوى المعارضة السورية وإن كانت تعترف بوجود طرف كردي سوري سياسيا وثقافيا لإنها لا تجتمع على رؤية جامعة سياسيا وقانونيا ، للشكل الذي يجب أن يتمظهر به هذا الوجود في المستقبل المتطور لهذه البلاد .[2]
- ولكن إذا تعمقنا إلى الداخل ، فنجد أن سوريا لا تخلو من الإقتتال الطائفي والعرقي والشروخ الاجتماعية التي تفرضها الفسيفساء المجتمعية فهي سمة من سمات المنطقة ولكن سوء إدارته أبرزت العديد من الملامح التي يجدر التوقف عندها .[3]

1- تشويه آليات تشكل النخبة : حيث أن المواطنة تؤمن الأسس القانونية والعملية لآليات تشكل النخب حيث تتكافأ فرص المواطنين جميعا ويتساوون في الحقوق والواجبات فلا تتدخل عوامل تمييز على أساس الانتماء إلى هذا المكون وغيره ،إلا أن سلوكيات النظام السوري شوه هذه العملية سواء على صعيد مؤسسات المجتمع المدني ، أم على مستوى أجهزة الدولة وخاصة

---

[1] فتحي البعجة ،" إدارة التنوع في ليبيا "، موقع مبادرة الاصلاح العربي ، جوان 2012 ، ص 18
http://www.arab.reformlinitiative.com

[2] رستم محمود ،" إدارة التنوع في سوريا "، مبادرة الإصلاح العربي ، مارس 2013 ، ص 02
http://www.arab.reformlinitiative.com

[3] حسان عباس ،" إدارة التنوع في سوريا "، موقع مبادرة الاصلاح العربي ، جوان 2012 ، ص 07)
http://www.arabreformlinitiative.com

المؤسسة الأمنية (السلطة الحقيقية في البلد) مما خلق لدى المكونات المستبعدة شعورا بالتهميش والإقصاء ، ومن ثم الانتفاض

2- ازدواجية اتعامل مع المكونات القومية :

فتحظى المكونات المنحدرة من هجرات أقوامية من خارج سوريا بشيء من التسامح والحرية مثل الأرمن والشراكسة ، فهم يستطيعون استخدام لغاتهم في الطباعة والكتابة وهناك مؤسسات دينية وثقافية تعود إلى الأقلية .

أما الأقلية الكردية فقد عانت من سياسة القمع القومي وحرمان عشرات الآلاف منهم من الجنسية السورية ، كما نقلت المواطنين الأكراد المقيمين على طول الحدود مع تركيا إلى مناطق تبعد 15 كم في عمق الأراضي الكردية ، واستبدالهم بمواطنين سوريين عرب فيما عرف آنذاك بمشروع الحزام العربي بالإضافة إلى القمع المستمر لكل مبادرة لإحياء الثقافة الكردية الخاصة بهم ، ويعود السبب إلى اختلاف التعامل مع الأقليات أن القوميات المهاجرة لا يمكنها أن تشكل خطرا على وحدة الأراضي السورية لأن مرجعيتها تقع خارج حدود الوطن .[1]،في حين أن المرجعية السياسية والحضارية للأقليات القومية المتأصلة تقع داخل احدود وأي مبادرة قومية استقلالية قد تؤدي إلى المطالبة بالارض القومية أي خطر الانفصال وهذه الاساليب تبرز الفشل في صياغة وطن لكل مواطنيه ، والفشل في إدارة التنوع .

3- المحاصرة المستترة :

---

[1] المرجع نفسه ، ص 08

وتعتبر شكلا من أشكال التدخل الفوقي في تشكل النخب السياسية السورية وقد يرى فيها بعضهم حلا سياسيا ناعما لتمثيلية المكونات المجتمعية في الدولة ولكنها في الحقيقة عملية تقوم على نظرة إلى المجتمع كمجموعة مكونات ، يجب مراضاتها بتوفير تمثيل لها في السلطة يتناسب مع حجمها ، بمعنى طائفية سياسية تمايز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم الطائفية والعرقية وليس على أساس مواطنتهم ، بل هي الشكل النقيض تماما للمواطنة .

4- توظيف التنوع : فمسألة التنوع تشكل ورقة رابحة للنظام بشهرها في سياقات مختلفة ليحقق منها مكاسب مرجوة ، فهو إن أظهر بعض الأحيان اهتماما بهذه المسألة فليس لانه يتعامل معها كقضية وطنية تحتاج إلى إدارة واعية وإنما كسلعة لها قيمة اعتبارية في سوق المضاربات السياسية .

5- المرجعية الأمنية :

حيث تشكل الأجهزة الأمنية العمود الفقري للنظام السوري ، فهناك مراكز متخصصة بقضايا الطوائف ، والأقليات القومية تلعب دور الضابط الميداني للتنوع كمراقبة أماكن العبادة ، وخطب الأئمة وعظات الرهبان ، ومراقبة الحفلات الشيعية ... الخ .

من أجل احتواء أشكال التعبير ضمن حدود ما يسمح به المنطق الامني وبعد ثورة الكرامة السورية ، فإن إدارة التنوع وأسلوب النظام السياسي شجع وعمق التصدعات الموجودة أصلا في المجتمع . وعمل على نقل الاختلافات من وضع الاحتقان الكامل إلى الوضع المعلن والعسكري أخطر ما في عملية النقل هذه حيث بين الحين والآخر نسمع عن أحداث طائفة

مسلحة ، ناهيك عن الخطاب الطائفي الذي صار شائعا بين الجميع ولهذا وجب حمل الطائفية التي تزايدت بسبب سوء إدارة التنوع الاثني في سوريا كي يتسنى للسوريين عيش تنوعاتهم على أساس قيم المساواة والتعايش والقبول بالآخر [1]

الفرع الثاني : إدارة التنوع الاثني لدول لم يمسها التغيير رغم الربيع العربي

تعتبر دول الخليج العربي من الدول التي لم يمسها التغيير رغم الربيع العربي لكن اسلوب إدارة التنوع الاثني مازال يعالج بالطريقة القديمة ، أو سياسة الاحتواء الطائفي ، وبحكم أن هذه الدول ريعية فهي تقوم باحتواء القوى المجتمعية عن طريق البذخ في توزيع الأجور والإثمان ، على الرغم من وجود مجتمع مدني قوي ومعارضة قوية في بعض البلدان كالكويت والبحرين .

ففي حالة الكويت لا زالت السلطة تملك القدرة على احتواء التنوع بالطرق القديمة التي سبقت الدستور الذي كفل مساواة الجميع أمام القانون من خلال المواطنة ، فالسلطة بعد إقرار الدستور لم تعتزم إجراء إجراء أي اصلاحات سياسية مهمة كإقرار قانون الاحزاب السياسية ، وأن الحالة السياسية الفريدة التي جمعت السنة والشيعة والبدو والحضر في تكتل سياسي (التكتل الشعبي) تلقت ضربة موجعة من قبل الحكومة جعلتها غير قادرة على القيام بعدها .

وفي ظل غياب قانون للأحزاب السياسية يصبح من السهل على الحكومة أن تفرغ عملية التشريع والرقابة من محتواها ليصبح عمل النائب مجرد وسيط بين السلطة والمواطنين .

---

[1] حسان عباس ، المرجع السابق ، ص 12

أما في الحالة البحرينية ، بعد فيفري 2011 فإنه الوضع تنشط فيه القوانين غير المكتوبة التي تعزز التمييز والاضطهاد والإقصاء للشيعة فهو مجتمع يهيمن عليه العامل الطائفي ويرجع ذلك لعدة أسباب :[1]

1- تشكل النظام السياسي على أسس فرز طائفي تضمن هيمنة وتفوق المكون السني على المكون الشيعي على الرغم من أن الشيعة يشكلون 60 % من المواطنين ، فالنظام السياسي يعمل على بقاء عائلة آل خليفة في سدة الحكم بعائلة حاكمة تملك صلاحيات مطلقة .

2- شيوع منهجية التشكيك في ولاء المكون الشيعي للدولة

3- الارتباط السلبي بين التغييرات الاقليمية والتفاعلات الداخلية مثل الثورة الايرانية 1979 ، إنهيار النظام العراقي البعثي 2003 ، تداعيات حرب 2006 التي قادتها اسرائيل ضد لبنان والتحدي هنا يكمن في توظيف التنوع المذهبي والعرقي في البحرين لأن يكون لصراعات اقليمية

4- غياب الإدارة الرشيدة للتنوع الطائفي وغياب المقاربات الكفيلة بتقديم حلول واقعية ومؤثرة في الانقسام الطائفي .

وعموما فسياسات إدارة التنوع في البحرين اعتمدت مسارين متضادين هما المسار الهيكلي المتجه نحو البنية الدستورية والقانونية .

والمسار الثاني الاستراتيجيات غير المكتوبة والقائمة على أسس السلطانية مما أدى لان تكون سياسات إدارة التنوع الطائفي سببا رئيسيا لإثارة التوترات السياسية المستمرة حيث قادت تلك

---

[1] عباس المرشد ، مرجع سابق ، ص 12.

السياسات مكونات المجتمع البحريني لمزيد من التهميش والاستبعاد والتخوف من معارضة النظام لان معارضته تعني الاصطفاف مع الشيعة – وتأييده يعني الاصطفاف مع السنة .

وأما في الحالة السعودية في قضية إدارة التنوع فقد حرص مؤسس عبد العزيز آل سعود على استقرار الحكم في مرحلة التأسيس أملى عليه نهج اتسم بالايجابية تجاه الأطياف المذهبية المتنوعة للمملكة مقابل ضمان الولاء السياسي للدولة ، لكن إعادة بناء الدولة السعودية ومؤسساتها في الستينات تقاطعت مع ظهور المد الشيوعي واليساري في المنطقة ليساهم ذلك في توظيف الدين من قبل الدولة ضمن هذا الصراع فتم تكريس دور المؤسسة الدينية الرسمية المحافظة مقابل كل الاتجاهات الفكرية المخالفة .

ومع مرور الوقت تحول التعامل مع أتباع مختلفة المذاهب إلى حالة من التمييز أدى إلى تمسك هذه المذاهب بمعتقداتهم وعادتهم على الرغم من عدم إبرازها .[1]

وبعد نجاح الثورة الايرانية 1979 شهدت المنطقة انتشارا للمد الشيعي مما أثار صراعا طائفيا (سني –شيعي) هيّء لنموه ، للتهميش السياسي والاجتماعي الذي عانى منه الشيعة منذ تأسيس الدولة السعودية .

وعلى الرغم من سلبية الآثار التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر إلا أن هناك نتائج إيجابية بها في السعودية ، فقد نتج عنه إدانة للحالة المذهبية والموقف المتشدد الداعي للعنف وانتقاص حقوق المخالفين وارتفع صوت المطالبة بالتغيير ، فقد تم الدعوة إلى مبادرة الحوار الوطني واستطاعت

---

[1] جعفر الشايب ، "إدارة التنوع في العالم العربي ، حالة السعودية "، موقع مبادرة الاصلاح العربي ، جوان 2012 ، ص 06 http://www.arab.reformlinitiative.com

المبادرة أن تجمع النخب الوطنية الفاعلة من مختلف الأطياف الفكرية والمذهبية ، وتعزيز الاهتمام بالشأن الوطني العام ، ولكن إدارة التنوع في السعودية تواجه عدة تحديات منها أن توصيات الحوار الوطني غير مفعلة لأنها جهاز غير رسمي وليست مؤسسة أهلية تقوم بإعداد دراسات وأبحاث عن قضايا المجتمع بصورة حيادية وموضوعية وتضعها في متناول المسؤولين لإصلاح الشأن العام .

عدم تبلور مشروع سياسي وطني مشترك يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية

عدم تقنين حرية التعبير عن الرأي في ظل انفلات الخطاب الديني والثقافي الذي أصبح مصدرا للتوتر والاحتقان بين مختلف مكونات المجتمع .

أما بعد أحداث الربيع العربي .. فإن النظام السياسي السعودي سيظل يستغل الوفودات المالية لديه لاضعاف الحراك السياسي في المنطقة بعد محاولة قيام انتفاضات في شرق السعودية إلا انها خمدت .[1]

أما في حالة الجزائرية ، فإدارة التنوع الاثني من قبل النظام السياسي الجزائري تتأرجح بين اتجاهين ، فتارة تعترف بالخصوصيات وتحاول المحافظة عليها مثل اعترافها باللغة الأمازيغية كلغة وطنية وليست رسمية وتم تدريسها بالمدارس وهناك قنوات تلفزيونية مخصصة لها ، وتارة أخرى تتبنى الوطنية المركزية كفكرة أساسية ، وتعرقل الاعتراف بالخصوصيات حتى لو كانت ايجابية لأن رغبة هذه المكونات (عرب ، وأمازيغ) في الانصهار والاندماج ولكن ما يشكل

---

[1] غر يغوري غوس ، كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط ، عاصفة الربيع العربي ، دراسة تحليلية ، الدوحة: مركز بروكنجز ، 2013 ، ص 7.

تحديا هو النخب السياسية التي تعمل على إعادة انتاج التمايزات وخاصة الجهوية منها لاستغلالها في الانتخابات وخاصة الرئاسية أو لتساعدها على إدارة البلاد بالطرق التقليدية [1]

أما بعد ثورات الربيع وتوجس النظام من عدم الاستقرار بالرغم من قيام بعض الانتفاضات التي خمدت بفضل سياسات النظام في الازمات حيث تقوم بتوزيع بعض منافع النفط على قطاعات اجتماعية مختلفة ليعزز من شرعيته .. فتتوارى حركات التغيير خلف جدرانها .

ومن خلال ما سبق نستنتج أن حالات التنوع في المنطقة العربية تملك مشتركات في عمق مشكلة التنوع ولكن بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة ، وأنه يوجد بعض المبادرات الايجابية التي قادتها السلطة لإقرار التنوع دستوريا كما هو الحال في المغرب ، ولكن هناك دول لا تزال المشكلة قائمة بينها كدول الخليج التي لم تخض ثورات عنيفة بسبب الوفرات المالية المتاحة لديها ، وهي مجرد شكل حديث للدولة التي لعب الاستعمار دورا في تشكيلها والعامل الوحيد المعرف عنده وجود الأسر الحاكمة التي تريد الحفاظ على الوضع القائم ولا يمكنها أن تفكر بتغيير الواقع .

كما أن ثورات الربيع العربي قد نشرت التعصب الديني والتعبئة الطائفية – بشكل كبير – كبديل عن مناقشته البرامج السياسية ، بالإضافة إلى أن هذه الثورات أسفرت عن تطييف المشهد السياسي الذي ليس له علاقة بالدين ، وبروز كبير للهويات المحلية الفرعية بنختلف تجلياتها وبصورة منفلتة تستعصي على الإدارة .

---

[1] ناصر الجابي ،" إدارة التنوع في العالم العربي ، حالة الجزائر"، (موقع مبادرة الاصلاح العربي ، جوان 2012) ص ص ، 06-07 http://www.arab.reformlinitiative.com

المطلب الثالث : الأليات المسطرة في إدارة التنوع بين الفشل والنجاح

لقد أثبتت بعض الأنظمة العربية عجزها التام وعدم قدرتها على إدارة التنوع في مجتمعاتها حيث أن الأزمات المتتالية الناتجة عن هذا الفشل تطل من حين إلى آخر وبصور مختلفة وتتسبب في إرتفاع حدة التوترات الإجتماعية وتهدد بالتالي السلم الوطني بشكل عام .

ولكن هناك الكثير ممن عاصروا الأجيال السابقة في المنطقة العربية وأكدوا على وجود انسجام وألفة بين مختلف مكونات المجتمع على الرغم من تنوع اتجاهاتهم ومذاهبهم وأعراقهم ، ومن ثم فإن أيا من ذلك التنوع لم يكن يخلق بينهم عداء أو توترا .[1]

أما في الوقت الحاضر ، فإن نفس هذه الإختلافات ، تحولت إلى مصادر توتر وعداءات ، كما نراه حاصلا بين أتباع الديانات والمذاهب أو أبناء القوميات والإثنيات المختلفة ، وكما نشاهده في العراق والصومال ومصر والسودان وفي بعض دول منطقة الخليج وغيرها .

وقد ساهمت المتغيرات الثقافية والاجتماعية في خلق حالة التباعد بين هذه المكونات بالإضافة إلى تشكيل صور عدائية عن بعضها البعض .

وقد امتد الأمر إلى قيام بعض الأنظمة السياسية بتوظيف هذا التنوع بصورة تسهم فقط في بقائها في السلطة ، مما انعكس سلبا على وحدة النسيج الاجتماعي وينطبق ذلك عن كل أشكال الحكومات في المنطقة العربية ، التي مارست ولا تزال أشكالا متنوعة من الإقصاء والتمييز والاصطفاف لفئة معينة دون الأخرى ، وإشغال الجميع في هذه البلدان بخلافات وهمية وهامشية

---

[1] جعفر الشايب ، الأنظمة العربية وإدارة التنوع ، جريدة الشرق اليومية ،السعودية ، العدد 1213 ، ديسمبر 2011.

وإقصاء بعض المكونات وتخوينهم وإهدار للفرص المتاحة ، وإختلاف توترات قد تؤدي إلى العنف ، ومثال ذلك ما تناقلته الاخبار في مصر عن وزارة الداخلية سابقا ، التي عملت على إثارة الخلاف الديني مع الأقباط بالتخطيط لتفجير إحدى الكنائس ، ليتهم بذلك الاسلاميون في إثارة الفتنة وتتكرر مثل هذه الاحداث في مختلف بلدان منطقتنا العربية دون اعتبار للمصالح الوطنية واستقرار مجتمعاتها .[1]

وهناك العديد من الإحصائيات التي تثبت الفشل في إدارة التنوع والإختلاف في الساحة العربية ، ومنها :

- كل الإنفجارات المسلحة في العالم العربي في ربع القرن الأخير معظمها كان مرتبطا بقضية العرقيات والطوائف والقوميات ، كالحرب الأهلية في السودان والتي استغرقت قرابة ربع قرن ، والحرب الأهلية في شمال العراق ، والحرب الأهلية في لبنان ، وغيرها
- خسائر المنطقة العربية في حروبها الداخلية (الطائفة والقومية والعرقية) تبلغ عشرة أضعاف خسائرها في حروبها مجتمعة ضد اسرائيل والصراعات بين الدول داخل العالم العربي تسببت بين (1948–1991) في مقتل مالا يقل عن 1.29 مليون نسمة والعنف في العراق أدى منذ عام 2003 ، إلى أكبر موجة نزوح في الشرق الأوسط منذ إنشاء اسرائيل 1948 ، وعدد النازحين في الاشتباكات بين الحكومة اليمينية والحوثيين يزيد عن 130 ألف مواطن .

[1] نفس المرجع

- أما الشعب الكردي في العراق فقد تعرض للظلم والتشويه والإلغاء عبر العديد من أنظمة الحكم العراقية وكبدها العديد من الخسائر والضحايا ومنها مجازر وأنفالات وحلبجة (القصف الكيماوي) وتدمير أكثر من 450 قرية كردية ناهيك عن خسارة أرواح المئات والالوف [1] من أبناء الشعب العراقي ' بعربه وكرده وأقلياته الاخرى ، وحدث ما حدث في إقليم دارفور بالسودان إذ تكبدت السودان خسائر هائلة .
- ولقد أثبتت التجربة التاريخية عقم وفشل التعامل الصهروي أو الاندماجي مع الاقليات وضرورة حل مشكلة الأقليات بإفساح المجال أمامها لممارسة ثقافتها وحقوقها وخصوصيتها ضمن الدولة العربية ، وكذلك المشاركة في الشأن العام للدولة والمجتمع ، لأن التعدد بحد ذاته إثراء وإغناء للواحة الديمغرافية وليس عاما من تنافر واقتتال بين القوميات أو الأديان المتعايشة ضمن هذه الدولة .
- ويخطئ النظام العربي إذا اعتقد بأنه بإلغاء الاقليات الإثنية يساهم في حل مشكلتها ، بل إنه يساهم في حل مشكلتها بل إنه يساهم في تآكل الدولة عبر زيادة الاحتقان الداخلي .. بصورة واضحة . [2]

ومن مظاهر فشل الدول العربية فإدارة التنوع .. لا نلتمس وجود للجماعات الاثنية والأقليات لا في المتداول التربوي عبر مطبوعات وزارة التربية والتعليم ولا في المتداول الثقافي عبر منشورات وزارة الثقافة ولا حت المناخ الاعلامي عبر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، رغم توفر هذه الجماعات عن مخزون ثقافي وفلكلور مميز إلا أنه يتم تجاهلها عمدا بسبب النظر

---

[1] حوس محمود ، الأقليات في العالم العربي ، منبر الحرية ، السودان، العدد 15570 ، فيفري 2011.

[2] المرجع نفسه

إليها كحالات سياسية وليس كحالات تعددية وثقافية وتراثية ومناطقية ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاحتقان والرغبة في الخروج عن الطوق .

توظيف بعض الانظمة العربية أسلوب التحويل الجغرافي من اجل تطهير مناطق معينة من هذه الأغلبية الاثنية أو تلك بشكل تعسفي ، وفي بعض الأوقات نجدها تلجأ إلى تقسيم المحافظات على نحو يضمن لها خلط الأوراق وقد تم إنجاز مثل هذه الالاعيب عن طريق تعبئة فضاءاتها بمزيج من الإثنيات المختلفة قصد تفتيتها .

تكريس ثقافة تسييس التنوع الاثني وتحويله إلى مخزون من البارود القابل للتفجير في أي وقت

المبحث الثالث : معوقات إدارة التنوع في العالم العربي وآفاقها

إن مسألة إدارة التنوع الاثني في العالم العربي تؤرق الأنظمة السياسية .. بسبب بروزها إلى السطح .. وأن التعامل معها بالوسائل العنيفة لم تؤت ثمارها كما أن الإحتواء السلبي لها لم يزدها إلا ظهورا وتمسكا بأصولها ولهذا نجد الكثير من المعوقات تحيط بهذه المسألة وسنحاول في هذا المبحث أن نتناول مجمل هذه المعوقات وندرج بعض الحلول والمعالجات لها من خلال رؤية جديدة لها من خلال مطلبين :

المطلب الأول : معوقات إدارة التنوع في العالم العربي

المطلب الثاني : نحو رؤية جديدة لإدارة التنوع الاثني في العلم العربي .

المطلب الثاني : معوقات إدارة التنوع الاثني

هناك عدة عراقيل ومعوقات تحيط بمسألة إدارة التنوع في العالم العربي يمكن إجمالها في الآتي:

المعوق السياسي وعمل الأنظمة والنخب السياسية في توظيف قضية التنوع لأهداف سياسية معينة وعجزها عن الوصول لحلول جذرية وجادة تدمج المكونات الوطنية وتحسن إدارة القضية لعدم وجود مرجعيات أو استراتيجيات واضحة .

تغيب القانون والاستناد إلى حلول عرفية مختلفة وتقديم حلول ارتجالية مؤقتة وقصيرة المدى غير مستندة لتشريع دستوري أو قانون .[1]

---

[1]Will kymlicka , "Multicultiralism : success ,Failure ,and the future " ontario ,queen's University February 2012 ,P36.

الدور السلبي للإعلام عبر تحريضه ونشره لا فكار السلبية عن الذات والآخر واستغلاله في التحريض الطائفي .عدم ايجاد جهات مرجعية لقضايا التنوع ومعالجة اشكالاته ومتابعة تنفيذ مقترحات الحل من قبل مؤسسات الدولة عدم التعامل مع جذور مشكلة التنوع بل التعامل مع مظاهرها فقط .

الاعتماد على الصيغة الأمنية في التعامل مع إشكالية إدارة التنوع بينما يغيب عن الأمن البعد السياسي والثقافي لحل التوترات أو إدراك أسبابها الكامنة التي قد تكون اجتماعية أو اقتصادية بما يقع خارج نطاق اختصاصه الامني[12]

المطلب الثالث : نحو رؤية جديدة لإدارة التنوع الإثني العربي :

تعتبر مسألة الجماعات الغثنية بكل تنوعاتها وعناوينها ومسمياتها من المسائل الحساسة في الواقع العربي تحتاج إلى بلورة رؤية حضارية متكاملة في طريقة التعامل معها وكيفية اندماجها الطوعي والاختياري مع النسيج الوطني والمجتمعي ، لأن الكثير من الإنفجارات السياسية والإجتماعية كان من جراء عدم التصدي الجاد لهذه المسألة .

ANTHONY LADEN AND DAVID OWAN,MULTICULTURALISM AND POLITICAL TEORY, CAMBRIDGE,CAMBRID [1]

ولهذا وجب التعامل السليم والعادل مع واقع الجماعات الاثنية المتعددة عبر فسح المجال لهم للتعبير عن خصوصياتهم العقائدية والثقافية والشعبية وصيانة مفهوم الوحدة الوطنية على قاعدة الحرية واحترام حقوق الانسان وتوفير كل متطلبات العدالة السياسية والاجتماعية والثقافية .

وبدون هذا الفهم الصحيح سيبقى العالم العربي يعاني الكثير من الأزمات ، جراء التعامل البعيد عن مقتضيات العدالة والديمقراطية والؤية التي نحاول تقديمها هنا ،تتبع من ضرورة العدل في تصور الحلول وبطبيعة الحال لا تعني توحيد الحلول لكل البلدان لأن الاختلاف في الظروف يقابله الاختلاف في الحلول .

وهناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند بحث سبل حلول أو إدارة التنوع للجماعات الاثنية ولعل من اهمها ما يلي : [1]

1- عدد أفراد الجماعة أو الجماعات الاثنية ونسبتهم إلى العدد الكلي للسكان : فعلى سبيل المثال يشكل المسيحيون في لبنان أقلية لا يتجاوز عددهم المليونين ولكن كونهم يشكلون 42% من السكان يجعلنا هذا لا نستغرب الحقوق التي يتمتعون بها ، حيث أن منهم ، رئيس جمهورية وقائد الجيش .

2- التركيز الجغرافي للجماعة الاثنية :

فعدم تركز الجماعة الاثنية في اقليم معين يجعل التفكير في إعطائهم إدارة محلية او حكما ذاتيا خاصا بهم امرا مستبعدا ومثال ذلك الأقباط في مصر ، بينما تركز الجماعة الإثنية في اقليم

[1] جمال الدين عطية محمد ، المرجع السابق ، ص 120 .

معين يجعل خيارات الإدارة المحلية أو الحكم الذاتي أو الاستقلال واردة وهذا ما حصل في جنوب السودان إثر تركز الجماعات المسيحية هناك .

3- التمثيل النسبي :

لما كانت نظم الانتخابات الفردية لا تسمح بوصول ممثلي الاقليات الاثنية إلى المجالس إلا في الدوائر التي يكون لهم فيها أغلبية عددية فقد اتجه التفكير إلى وسائل أخرى مثل :

أ) – الإنتخابات بالقائمة حيث يكون لأقلية الإثنية ضمن القائمة ييسرنجاحه إذا نجحت القائمة

– ب) أن يكون المطلوب نجاحهم في الدائرة عشرة مثلا الناخب سوى إنتخاب تسعة بحيث ينجح تسعة يمثلون الأغلبية ثم يؤخذ للمقعد العاشر من حصل على أعلى الأصوات بعد تسعة الفائزين .

– ج) أن يكون للناخب حق توزيع أصواته العشرة مثلا بين عشرة مرشحين. أو جمع جمع الأصوات العشرة لمرشح واحد مما يتيح فرصة لنجاح مرشح الأقلية بتركيز أصواتها .له.

– د) أن يقوم رئيس الدولة بتعيين ممثلين للأقلية يعوضهم عن عدم إتاحة نضام الانتخاب فرصة تمثيلهم

– هـ) عمل مجالس استشارية للأقليات تدرس فيها مشاكلهم وترفع توصياتهما الى الجهات المختصة

– د) أنشاء وزارة للأقليات تهتم بشؤونهم

– ي) تحديد نسبة من الوظائف تحجز للأقليات كحد أدنى لضمان عدم غبنهم في فرص التوظيف

الإندماج النسبي : ونقصد هنا بحل الإندماج النسبي أن تمارس الجماعة الإثنية معضم مقتضيات المواطنة مع لبعض الاستثناءات والامتيازات لحماية حقوق هذه الجماعة ونوجزها فيما يلي في مجال العقيدة : حرية اعتناق الدين الذي يختاره الفرد أو الجماعة

في مجال العبادة : حرية ممارسة العبادة سرا وعلانية منفردا أو في جماعة ويضاف الى ذلك

حرية الدعوة إلى الصلاة في المدن والأحياء التي تتوافر فيها أغلبية مسلمة أو مسيحية أو غيرها بشرط عدم التشويش على الجماعات لآخري في صلاتهم .حرية ارتداء الزي الذي يختاره الشخص تعبيرا عن إنتمائه إلى ديانة معنية أو إلى وضيفة دينية يقوم بها . حرية إستعمال الرموز و الشعارات الدينية وأداء الطقوس الجماعية والإحتفالات في الأعياد الدينية .

في مجال التعليم الديني :حق الوالدين في إختيار التعليم الديني الذي يقدم للطفل حتى سن معينه يصبح بعدها الإختيار للطفل في متابعة التعليم الديني أو عدمه ويقوم بتقديم التعليم الديني أساتذة متخصصون من نفس الديانة

*النظر في الأوضاع الخاصة : فقد أدت الأوضاع التاريخية في لبنان مثلا إلى ظهور ترتيبات خاصة للأقليات الإثنية وأهم هذه الترتيبات هي استقلال كل طائفة بمسائل الأحوال الشخصية الخاصة بها ، و اقتسام السلطة مثلا السلطة مثلا (رئيس جمهورية حاروني ، ورئيس وزراء

سني ، ورئيس مجلس النواب بشيعي).فمن الأفضل وضع ترتيبات خاصة لأوضاع المختلفة التي تعيشها إ ثنيات كل دولة.

*التأكيد على المواطنة الجامعة : لكي ترتفع الجماعات الإثنية من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية إلى مستوى المواطنة الجامعة هي بحاجة إلى عوامل موضوعية وسياسية تساهم في إشراك هذه الكيانات يدفعها إلى الانكفاء والانعزال مما يسقط مشروع المواطنة الجامعة ولهذا يجب توفير الحرية لها لكي تمارس دورها في بناء الوحدة ، فالمشترك الوطني لا يعني إلغاء الخصوصيات الدينية أو المذهبية أو الثقافية وإنما يتطلب احترامها وفسح مجال لها لكي تمارس وضيفنها في إثراء مفهوم الوحدة لمضامين حضارية تتجاوز الرؤية الأحادية والنهج الإقصائي فمفهوم الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء الوطن وإدارته تقتضيان إلغاء كل أشكال الاقتصاد والتمييز والشفافية في الإدارة وتسيير الشؤون العامة ووجود عقد اجتماعي ينضم العلاقة في مشروع البناء والعمران [1]

- ومن أجل تجسيد المواطنة في المواقع . على القانون أن يعامل الجميع على قدم المساواة يصرف النضر عن إنتهائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات [2]

سيادة قيم العدالة : لا يمكن أن تتعايش التنوعات كلها في إطار وطن واحد إذا لم تسد قيم العدالة الواقع الذي تعيشه هذه التنوعات فا لظلم بكل أشكاله يؤسس لمنطق الحروب والنزعات

[1] محمد محفوظ ، الاقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي: رؤية جديدة، بيروت:مركز درسات الوحدة العربية 2012،ص112.

[2] علي كواري ،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،بيروت، مجلة المستقبل العربي ،العدد 264،فيفري 2001،ص65.

المفتوحة بينها والعدالة التي تعتبرها سبيل التعايش الحضاري هي التي تعني نبذ كل أشكال التمييز والإقتصاد و اعتبار هما من القضايا التي تهدد وحدة الوطن أمنة

إرساء مفهوم الحرية : إن الحرية هي القيمة الأساسية التي تحقق مفهوم العدالة في بعدها السياسي والثقافي فلا عدالة سياسية بدون حرية بدون حرية سياسية تنجسد في حرية تشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية وتجذير مفهوم تداول السلطة ، كما أنه لا عدالة ثقافية إذ لم تعط الحرية لكل القوى لكي تعتبر عن ذاتها وخصوصيتها الثقافية ، فالعدالة لاتتأتي إلا بتوافر الحريات العامة على نحو حقيقي ونوعي وذلك بإعطاء الجماعات الإثنية. الحرية في ممارسة شعائرها وطقوسها الدينية وفسح المجال القانوني لتاريخها الثقافي . ولمساهمة ثقافتها الراهنة في صياغة واقعها الخاص وبهذا سيتم الإندماج الطوعي والإختياري في مشروع الوحدة الوطنية [1]

وعلى القانون أن يحمي ويعزز كرامة وإستقلال وإحترام الأفراد ، وأن يقدم الضمانات (الحقيقية) القانونية لمنع أي تعديات على الحقوق الدنية والسياسية وعليه أيضا ضمان قيام الشروط الإجتماعية والإقتصادية لتحقيق الإنصاف ، كما أن على القانون أن يمكن الأفراد من أن يشاركوا بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة في عمليات إتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها فالمشاركة الواعية بدون استثناءات ووصايات في شؤون الوطن وقدرة كل مواطن الى الوصول بكفاءته الى أعلى المناصب والمستويات هو الذي يثرى مفهوم المواطنة .

[1] محمد محفوظ مرجع سابق ، ص123.

ب) حق الجماعة الإثنية في إنشاء معاهد خاصة يقدم فيها التعليم الديني في حالة عدم تقديمه في المدارس العامة أو حق إنشاءها ...معلمين لتخريج معلمين مؤهلين لتدريس الدين

ج) حق الجماعة الإثنية في إستقدام وعاض ومدرسين للدين من خارج البلد في حالة عدم توافرهم محليا ، وحقها في إرسال بعثات للدراسة الدينية المتخصصة الى المركز خارج البلاد .

تعليم اللغة : من حق الوادين في تعليم أطفالهم لغتهم القومية في حالة عدم إتاحتها في المدارس العامة

*تشريعات الأسرة : الأصل هو حق كل دولة في وحدة القانون والقضاء على أراضيها ولا يسمح بالاستثناء على مبدأ وحدة القانون إلا في أيق الحدود.يطبق بالنسبة لانعقاد عقد الزواج وأثاره و إنتهائه قانون البلد الذي تم فيه العقد ما لم يكن مخالفا للنظام العام في بلد التقاضي يعتبر عقد الزواج الذي يبرم أمام سفارة دولة ما خاضعا لقانون بلد السفارة ما لم يكن مخالفا للنظام العام في بلد التقاضي [1]

أمن الأقلية: وتعتبر سلطات الأمن في كل بلد مسؤولة عن حماية الأقليات الأثنية الموجودة بالبلد سواء كانوا مواطنين او أجانب امالعمل تتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان حق افراد الاقليات في حصول على العمل المناسب في وظائف الدولة وفي المؤسسات المملوكة للأغلبية ولضمان حق افراد الاغلبية في الحصول على العمل المناسب في وظائف المؤسسات المملوكة للأقلية والحقوق السياسية ينبغي ان تراعي قوانين الانتخاب في الدول التي بها اقليات واعتماد

[1] جمال الدين عطية محمد المرجع السابق،ص125-126

نظم التمثيل النسبي الكفيلة بإتاحة فرصة تمثيل الأقلية في المجالس النيابية بما يتناسب مع نسبتهم العددية .

حقوق أخرى : ينبغي أن تسهل الدولة حصول الّأقليات الإثنية على مدافن خاصة بموتاهم ، وحقها في الإلتزام بتعاليم دينها فيما يتعلق بالذبائح والحجاب وغيرها ، وعلى تيسيرها لهم بجمع التبرعات محليا وتلقيها من الخارج .[1]

- الممارسة الفعلية للحقوق : ينبغي تيسير اعتراف الدولة بالاقليات وخاصة تيسير شروط الاعتراف الرسمية والفعلية ، وإعطاء القضاء دورا فعالا في هذا المجال وكذا في حالة انتهاك حقوق الأقليات سواء من بل السلطات أو الأفراد أو المؤسسات ويمثل نظام "الأمبودسمان" الذي اعتمد في السويد سنة 1986 نموذجا في الرقابة والمتابعة .
- العمل بمبادئ الديمقراطية التكاملية ، من أجل تجنب انتقادات كل من الديمقراطية التقليدية والديمقراطية التوافقية والمتمثلة في :[2]

1- اعتماد مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بين جماعة اثنية وأخرى لا بسبب الدين ولا اللغة ولا العرق ولا الطائفة .

2-الالتزام بمجموعة الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية وأبرزها : "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في عام 1966 ، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى

[1] المرجع نفسه ، ص ص،126-127
[2] نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق ، ص 13

أقليات عمومية أو إثنية أو أقليات دينية أو لغوية عام 1992 وهي الحقوق التي تسمح للجماعات المختلقة بالحفاظ على مكوناتها الثقافية وبالمشاركة في السلطة.

الفصل الثالث :

دراسة حالتي العراق والسودان لكيفية إدارتهم للتنوع الإثني بعد الحرب الباردة

تمهيد :

تعد الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة بالنسبة للمجتمعات التعددية فهي تعتمد على التمثيل السياسي للمكونات والفئات الإجتماعية والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى الأسفل دون الخضوع لسلطة الأغلبية .

وتعتبر الفيديرالية تطويرا لنظام الحكم الذاتي من خلال زيادة مساحة الحرية للوحدات الإقليمية في تصريف شؤونها ويتم توزيع الصلاحيات بين المركز وبين الولايات أوالأقاليم الفيديرالية أما الإنفصال أو التقسيم فيعد هذا الحل الأخير في حال استحال التعايش بين الجماعات الإثنية المختلفة وبمقتضاه تتم إعادة ترسيم الحدود السياسية (Resizing) وهذه الآليات الثلاثة هي التي اعتمدتها كل من العراق والسودان في ادارتهما للتنوع الإثني والتي أضرت بالدولتين أكثر مما خدمتهما .

المبحث الأول : إدارة التنوع الاثني في الحالة السودانية :

لقد اتبعت الإدارة السودانية في إدارتها للتنوع الإثني مجموعة من الأساليب والآليات كمحاولة منها لإحتواء التنوع وتدرجت في استخدام هذه الآليات إلى أن وصلت لحد استحالة التعايش بين مكونات مجتمعها وتمثلت هذه الآليات في

الديمقراطية التوافقية والفيديرالية ثم أخيرا الانفصال ، فإلى أي مدى وفقت في ذلك ؟

وسندرس هذا المبحث وفق المطالب التالية :

المطلب الأول : إدارة التنوع الإثني بإستخدام آلية الديمقراطية التوافقية

المطلب الثاني : إدارة التنوع الإثني بإستخدام آلية الفيدرالية .

المطلب الثالث : إدارة التنوع الإثني عن طريق الإنفصال.

المطلب الأول : إدارة التنوع الإثني بإستخدام آلية الديمقراطية التوافقية :

- إن مصطلح الديمقراطية التوافقية حديث النشأة في العالم العربيي وتعتبر كل من العراق والسودان ولبنان من الدول التي عاشت هذه التجربة الحديثة ، حيث طرحت هذه الفكرة كحل لمشكلة ممارسة السلطة وطريقة إدارة الحكم في المجتمعات ذات التعددية المتنوعة إجتماعيا ودينيا وقوميا من حالة عدم الإستقرار والعنف السياسي والمجتمعي .

ولقد تبلور مفهوم الديمقراطية التوافقية منذ عقود كنموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية أو الديمقراطية التمثيلية والتي تعبر عن إكتمال الشروط القانونية والسياسية في سياق تكون دول ومجتمعات تمتاز بقدر واسع من التلاحم البشري والإنصهار الإثني والإستقرار السياسي ومعززة بثقافة سياسية تكرس قواعد التنافس والتداول والتمثيل ، فإن الديمقراطية التوافقية تختلف عنها تولد وتنبع من شروط يطبعها الإنقسام المجتمعي والتباينات الإثنية و العرقية والجهوية وضعف الوحدة الوطنية وصعوبة الإستقرار السياسي وتواتر موجات العنف الإجتماعي .

ولذا فالديمقراطية التوافقية تعد من أبرز نماذج الديمقراطية الحديثة التي تعالج الأزمات في المجتمعات المتعددة الإثنية .

- فهل ساهمت تجربة الديمقراطية التوافقية في تحديد الهوية الوطنية والمواطنة في السودان ؟ ونجحت في إدارة التنوع الإثني باستخدام هذه الآلية ؟

الفرع الأول : الأسباب الداعية للأخذ الديمقراطية التوافقية في السودان.

إن الديمقراطية التوافقية يمكن أن تساهم بصورة كبيرة في تجاوز محنة الحكم في السودان التي تعاني من التشرذم الإثني والتنمية غير المتوزنة .و ذلك بتوفير الضمانات الضرورية للأقليات منذ سطوة الأغلبية ومن بين الأسباب الداعية للأخذ بالديمقراطية التوافقيـــــــــــــة في الســـــــودان هي : [1]

1- ضعف الالتزام بمطلوبات التداول السلمي للسلطة والخوف من انفراد حزب بتلك السلطة

ومحاولة المحافظة عليها بكل السبل المشروعة وغير المشروعة ، ويتضح ذلك المحاصصة

الحزبية الحادة حول توزيع المقاعد الوزارية بين أحزاب الائتلاف الحكومي التي لعدة أشهر قبل أن تفضي إلى تسوية ما قد لا تكون مرضية لكل الأطراف .

2-أن الديمقراطية التوافقية تحول دون سيطرة حزب على الحكومة. وتسمح في ذات الوقت بالمشاركة فيها لكل الأحزاب الممثلة في البرلمان ، فإن تغيير الحكومة بعد انتخابات جديدة لا يقلب معادلة السلطة رأسا على عقب بل يجعل تداولها أمرا روتينيا لا يحدث تغييرا كبيرا في تشكيلة الحكومة أو سياساتها . وسيكون لبرامج الاحزاب أثر أكبر على الناخبين لأنها مجتمعة ستشكل جزءا من البرنامج التنفيذي المتفق عليه بين القوى المشاركـــة في الحكومة وسيضعف ذلك تدريجيا النعرات الطائفية والعرقية والعوامل الشخصية في التصويت لهذا المرشح أو ذاك .

3- تسهم الديمقراطية التوافقية في بناء التيار الوسطي الغالب لأهل السودان عبر البرنامج

المشترك للحكومة ، وتقارب بين الإتجاهات السياسية والفكرية مما سيدعم الشعور بالهوية القومية والذي بدوره يعمل على تأسيس قومية سودانية موحدة بين سكان الأقاليم من مختلف العرقيات والطوائف .[2]

[1] التقي محمد عثمان ، " الديمقراطية التوافقية تنسجم مع الواقع السوداني " http://www.sudaress.com/sudaniste/4863 2015/04/15،

[2] الطيـــب زيـــن العابـــدين ، "الديمقراطيـــة التوافقيـــة ، الطريـــق الـــى الاســـتقرار السياســـي " 2014/10/12

4- تتيح الديمقراطية التوافقية الفرصة لإضعاف الشعور بالتهميش في بعض المناطق الجغرافية أو بين بعض شرائح المجتمع أو فئاته المهنية لأنها ستكون جميعا ممثلة في السلطة التشريعية وربما التنفيذية ، ويصعب على الحكومة تجاوزها مهما قل وزنها العددي ، وليس هناك سبب يدعو أبناء بعض المناطق لحمل السلاح ضد الحكومة المركزية إذا ما تحققت لهم المشاركة في السلطة والثروة .

5- ستؤدي كل تلك العوامل إلى خلق مناخ سياسي معتدل تشارك فيه كل القوى السياسية الفاعلة في بناء الدولة ، مما يسهم في تحقيق الإستقرار السياسي .

الفرع الثاني : صيغة الديمقراطية التوافقية في السودان.

- وتعتبـــــــــــــر التجربة السودانية في مجال الديمقراطية مضطربة لأنه ومنذ استقلالها كانت عاجزة عن تحقيـــــــــق استدامتها ، حيث فشلت الأحزاب في كتابة الدستور بسبب الانقلابات العسكرية المتتالية ، كما اتسمت الأحزاب بالضعف لقيامها على أسس طائفية وعشائرية وليس على برنامج سياسي محدد ، علاوة على تشكيل أغلب البرلمانات من رجال الدين وزعماء القبائل مع تهميش للمتعلمين ، لتتسم العملية السياسية حتى الآن بتلازم النخبة السياسية المنظمة مع جموع الطوائف الدينية .[1]

- ولكن من الممكن تمثيل التعددية والتنوع من خلال التمثيل النيابي النسبي وتوزيع عادل ومصنف للمناصب الحكومة والموارد ، حيث وقع كل من الحكومة و جيش التحرير الشعبي السوداني اتفاق السلام الشامل من أجل إنهاء الصراع العرقي والثقافي من الشمال والجنوب .

غير أن التحالف الناتج والتمثيل النسبي في الحكومة والبرلمان وتقاسم الموارد بنسبة 40% لكل منهما قد وافق عليه الغريقان السابقـــان ، واستبعد كثير من

[1] التقي محمد عثمان ، مرجع سابق .

الجماعات السياسية والثقافيـــــــة والعرقية اذ خصصت نسبة 20% فقط من تقاسم السلطة والثروة وهذا أمر غير عادل ، وعلى سبيل المثال يملك الحزبان وهما حزب الأمة وحزب الإتحاد الديمقراطي في حال حصول على مصالحة مع الحكومة المركزية حصة في نسبة 20 % في حين أن حزب المؤتمر الوطني الذي لا يتمتع بشعبية الفريقين السابقين يمتلك 40% من السلطة والموارد .

ويتعارض هذا الأمر مع الخصائص الضرورية للديمقراطية التوافقية وهي النسبية والفيتو المتبادل .

ومن نماذج الممارسات غير الديمقراطية في سلوك الأحزاب السودانية محاولة حزب

البعث العربي الإنقلاب على نظام الإنقاذ في 1991 ، وتعاطي الأحزاب السياسية مع نظام الإنقاذ بدرجات متفاوتة خاصة بعد إتفاقية السلام الشامل في 2005 .

والتي سمعت بقدر لابأس به من التعددية الحزبية ، رغم بقاء السيطرة التامة للحزب الحاكم في شمال البلاد .[1]

الفرع الثالث: فشل الديمقراطية التوافقية في السودان :

وتعود أسباب فشل الديمقراطية التوافقية في السودان إلى :

- عدم توفر الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي يتطلبها نجاح الديمقراطية

- عدم الإنسجام العام في التكوين الإجتماعي للأمة .

- عدم نضوج الأحزاب السياسية وطبيعة تكوينها وعدم قناعاتها بالديمقراطية في داخلها وفي علاقاتها مع الآخرين .

- غياب الأهداف القومية في الصراع بين الكتل السياسية .[2]

وما يمكن استخلاصه هنا أن آلية الديمقراطية التوافقية في السودان استطاعت أن تخلق مناخا سياسيا معتدلا شاركت فيه جميع القوى السياسية وأضعفت كل شعور بتهميش وذلك أن جميع فئات الشعب مثلث في السلطة التشريعية وحتى التنفيذية مما أدى إلى نوع من الاستقرار السياسي في تلك الفترة ، ولكن هذه الآلية لم تساهم

[1] عبده مختار ، تقرير عن مؤتمر الديمقراطية التوافقية في افريقيا ، نيروبي ، (23 جويلية – 6 أوت 2011) ، مجلة افريقيا المستقبل ، العدد 01 ، السنة 01 ، يناير 2012 ، ص 248.

[2] حيدر ابراهيم علي ، الديمقراطية السودانية ، المفهوم ، التاريخ ، الممارسة ، القاهرة : دار الحضانة للنشر ،2013 ، ص 205.

بشكل فعال في إنهاء النزاع والحروب الاهلية ، لأن الهدف الأقوى كان الرغبة في الانفصال والغاء مفهوم المواطنة .

المطلب الثاني : إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الفيدرالية :

- يذهب مفهوم الفيدرالية إلى المشاركة السياسية والإجتماعية في السلطة وذلك من خلال رابطة طوعية بين أمم وشعوب أو تكوينات بشرية من أصول قومية وعرقية مختلفة أو لغات أو أديان أو ثقافات مختلفة وذلك في نظام اتحادي يوحد بين كيانات منفصلة في دولة واحدة أو نظام سياسي واحد مع احتفاظ الكيانات المتحدة بهويتها الخاصة من حيث التكوين الإجتماعي والحدود الجغرافية واللغة والثقافة والدين إلى جانب مشاركتها الفعالة في صياغة وصنع السياسات والقرارات والقوانين الفيدرالية والمحلية مع الإلتزام بتطبيقها وفق مبدأ الخيار الطوعي ومبدأ الإتفاق على توزيع السلطات والصلاحيات والوظائف كوسيلة لتحقيق المصالح المشتركة.

وللحفاظ على كيان الإتحاد والمفهوم الأساسي للفيدرالية هو ممارسة مستويات من الحكم على نفس المجموعة البشرية عن طرق الخلط بين الحكم المشترك أحيانا والحكم الذاتي أحيانا أخرى وذلك الإحترام ، وتشجيع التنوع في إطار الوحدة السياسية الأكبر .

- فهل نجحت الصيغة الفيدرالية في السودان .. كآلية لإدارة التنوع الإثني والحيلولة دون قيام إنقسامات ؟

الفرع الاول : الفيدرالية في السودان في ظل حكومة الانقاذ الوطني منذ 1989 :

استقل السودان في العام 1956 كدولة موحدة لكنه وبسبب الصراعات مع حركة التمّرد في الجنوب تدحرج ليصبح فيدرالية متحولة ، تتفاعل عنها بعض التناولات بالإشارة إليها كدولة فيدرالية مع أنها إعتمدت الأقاليم في دستورها منذ عام 1973 ، بعد أن وقعت الحكومة مع المتمردين في الجنوب إتفاقية أديس أبابا عام 1972 والتي منحت بموجبها الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي ، وقد نص دستور 1973 على أن جمهورية السودان الديمقراطية دولة لامركزية تنشأ فيها الأقاليم الآتية (الإقليم الشمالي ، الإقليم الشرقي ، الإقليم الأوسط ، إقليم كردخان ، إقليم دارفور) (1) .[1]

[1] رياض الأحمدي ، الفيدرالية في اليمن / تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل : قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات ، السودان ، الصومال ، العراق) صنعاء: مركز نشوان الحميري للدّراسات والإعلام 2013 . ص 45.

ويحدد القانون حدود الأقاليم وعواصمها ونص في المواد (2 8 1) في الفقرات (جـ.د.هـ) على أن يكون لكل اقليم حكم يتولى السلطة التنفيذية في التشريعية ويعاونه نائب وعدد من الوزراء ، ويكون لكل اقليم سلطة تشريعية تتكون من مجلس الشعب الإقليمي لتتولى التشريع وتتولى الأجهزة الإقليمية التشريعية والتنفيذية حكم الإقليم وحسن إدارته وحفظ أمنه وتنميته ورعاية مصالحه ونظامها العام وفقا لما يحدده القانون .

- ومن ذلك يتضح أن السودان بدأ بإنتهاج نظام الفيدرالية منذ العام 1973 م حيث أنشئت الأقاليم ومنحتها سلطة تنفيذية وتشريعية ولكن هذا لم يكن حلا يمنح السودان الإستقرار بقدر ما منح المتمردين الفرصة لتجدد الحرب في 1983 .

* الفيدرالية في السودان في ظل حكومة الإنقاذ الوطني :

تعتبر فترة حكومة الإنقاذ الوطني منذ 1989 أحد أهم المراحل معالجة لمسألة التنوع الأثني بصفة عامّة وحل مشكلة الجنوب بصفة خاصة وذلك لإعتمادها بشكل أساسي على أسلوب الحل السلمي التفاوضي في سبيل التوصل إلى أهدافها الرئيسية بالرغم من وجود العديد من الإنتقادات .

ويعد النظام الفيدرالي أحد أهم مرتكزات حكومة الإنقاذ الوطني لحل مشكلة الجنوب بإعتباره مطلبا أساسيا منذ الإستقلال وحل مشاكل باقي الأقاليم السودانية الأخرى مثل مشكلة اقليم دارفور الغربي .

- وقد تم التأسيس للنظام الفيدرالي عبر العديد من الأطر القانونية والتشريعية منذ تولي الرئيس البشير الحكم في هذا الإطار يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل وهي [1]:

1- مرحلة المراسيم الدستورية المؤسسة للنظام الإتحادي السوداني خلال الفترة (1991- 1998) أو (مرحلة الشرعية الثورية) .

2- المرحلة الثانية : (1998 -2005) فتتمثل في إقرار دستور جمهورية السودان الدائم سنة 1998 .

3- المرحلة الثالثة : (2005-2011) فهي المتعلقة بالدستور السوداني الإنتقالي ، والذي تم إدخال العديد من التعديلات على طبيعة نظام الحكم وشكل الدولة أو ما عرف بنظامين داخل الدولة الواحدة .

[1] محمد الامين بن عودة ، المرجع السابق ، ص 85 .

- مرحلة الشرعية الثورية (1998/1991) : وقد استندت الحكومة في هذه المرحلة لبناء مؤسسات الدولة على المراسيم الدستورية ، والتي أقرت النظام الفيدرالي ونظمت آليات عمله ومن أهم هذه المراسيم :[1]

* صدور المرسوم الدستوري الرابع فيفري 1991 والذي جاء نتيجة لتوصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلم أكتوبر 1989 والذي عقدته حكومة الإنقاذ في أول أيام توليها الحكم.

- وبمقتضى هذا المرسوم تم إلغاء قانون الحكم الذاتي الإقليمي لسنة 1972 وقانون الحكم الإقليمي لسنة 1980 وقانون العاصمة القومية لسنة 1983 ، ونص المرسوم في المادة (4) على أن تدار الجمهورية على أساس الحكم الإتحادي ، وبالتالي تم نقل السودان من الدولة البسيطة الموحدة إلى دولة ذات إتحاد فيدرالي .

- وقد قسم المرسوم الرابع جمهورية السودان إلى تسع ولايات ووزع الفصل الثالث السلطات بين الولايات والأجهزة الإتحادية ، وفيما يخص السلطات المشتركة بين الحكومة المركزية والولايات ، فقد حددتها المادة (19) من المرسوم وتتمثل في كافة القضايا المتعلقة بالتخطيط العمراني ، التصرف في الأراضي ـ الإشراف على الخدمة العامة ، التخطيط الثقافي والإعلامي ، إجراء الإحصاء ، رسم سياسات لحماية البيئة ، تنظيم تجارة الحدود .[2]

- وفي سنة 1994 صدر المرسوم الدستوري العاشر ، وتم بمقتضاه إعادة تقسيم جمهورية السودان إلى 26 ولاية بدلا من 9 ولايات ، وأصبح إقليم جنوب السودان مكون من 10 ولايات وفقا للتقسيم الجديد .

- وفي 9 أوت 1995 أجاز المجلس الإنتقالي المرسوم الدستوري الثاني عشر والمتعلق بتنظيم علاقات الحكم الإتحادي وتعديل نظم الولايات ، وقد نص في بنده الأول على النمط الإتحادي لجمهورية السودان ، وأعاد المرسوم تحديد أسماء الولايات وعواصمها وألحق بخريطة توضح الحدود الإدارية لكل ولاية .

- وقد حدد المرسوم السلطات الإتحادية والولائية والسلطات المشتركة بينها بوضوح كما قسم المرسوم الثروة ومنح الولايات سلطة على ضرائب أرباح الأعمال ورسوم الإنتاج وضريبة مبيعات الأراضي وإيرادات الخدمات الولائية ،

---

[1] فتح الرحمن عبدالله الشيخ ، السلطة والثروة في السودان
(القاهرة – دار النهضة المصرية 2007) ص 54.

[2] المرجع نفسه ، ص 54.

كما منح المجلس المحلي ضرائب العقار والمبيعات ، و ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني .

كما نص على أن ينشأ وفق قانون إتحادي صندوق قومي لدعم الولايات الأفقر لضمان التوزيع العادل للموارد .[1]

وقد تميزت هذه بإعادة هيكلة النظام عدة مرات من أجل تفعيل الكفاية المواردية الماليـــــــة والبشرية للولايات والمحليات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والشراكة المجتمعية ، وتفعيل وإستكمال البناء الإتحادي في ضوء مبادئ الإنقاذ المعلنة والمتغيرات البيئية المحيطة بالنظام السياسي داخليا وخارجيا .

وهدفت الإصلاحات في هذه المرحلة إلى ترقية وتطوير العلاقات البينية لأجهزة النظام الإتحادي الجديد بتفعيل عمليات العلاقات بين المؤسسات الإتحادية والأجهزة الإقليمية الولائية والمحلية عن طريق الإتصال والتنسيق والإجتماعات الدورية للولاة والوزراء المختصين والقيادات التنفيذية الولائية في الشؤون المشتركة لأجهزة الدولة على كافة المستويات [2].

* ومن إيجابيات ومزايا النظام الفيدرالي في هذه المرحلة مايلي :

- إرساء الحكم الفيدرالي على أسس واضحة لتوزيع السلطة والثروة بموجب قوائم لتوزيع السلطة إتحاديا وولائيا وبيان السلطات المشتركة .

- إعطاء الشخصية الإعتبارية للمجالس المحلية فأصبحت ذات إستقلال إداري ومالي بموجب قانون الحكم المحلي لعام 1991.

- الوصول إلى وضع صيغ متغيرة للسلطة والمسؤولية والموارد من أجل تفعيل سياسات التنمية المتوازنة والتي لعب صندوق دعم الولايات دورا كبيرا فيها .

- تقديم حل لإشكالية الدين والدولة من خلال الإستعداد الأولي لحكومة الإنقاذ ، بإعطاء الجنوب وباقي الولايات حق التشريع بما يناسب أعرافها وثقافتها الأقليمية والمحلية .

- أما ما يعاب على النظام الفيدرالي في مرحلة الشرعية الثورية وجود عدة نقائض في أداء هياكل النظام الإتحادي لأدوارها .

---

[1] المحبوب عبدالسلام ، الحركة الإسلامية السودانية /تأملات العشرية الأولى لعهد الإنقاذ (الخرطوم : دار مدارك 2009 ، ص 208.

[2] محمد الامين بن عودة ، المرجع السابق ، ص 90.

- كإشتراك الولايات في أمر إنشاء المحافظات بنفسها نتج عنه عدد كبير من المحافظات ما ترتب عليه عدم استقرار إداري في القيادات السياسية والتنفيذية من محافظين ومدراء تنفيذيين ورؤساء مجالس محلية ذات الشيئ على القوة العاملة التنفيذية .

- كذلك فإن كثرة المحليات حتم المزيد من عمليات التنسيق وأضعف المقدرة المالية التحصيلية الأمر الذي جعل السلطات والأجهزة المحلية تميل أكثر إلى الدعم المالي الإتحادي .

- عدم إستقرار الهياكل التنظيمية والوظيفية كأوعية للسلطة والمساءلة نتيجة سرعة العمليات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة خلال هذه الفترة الأولية للحكم الإتحادي في السودان .

- اختلال معايير إنشاء الولايات والمحليات [1]

* النظام الفيدرالي وفق الدستور الدائم لسنة 1998 :

أما دستور 1998 جاء في الباب الأول : أن السودان جمهورية اتحادية تحكم في سلطاتها الأعلى على أساي النظام الإتحادي الذي يرسمه الدستور مركزا قوميا وأطر ولائية وتدار في قاعدتها بالحكم المحلي وفق القانون وذلك تأمينا للمشاركة الشعبية والشورى والتعبئة وتوفيرا للعدالة في اقتسام السلطة والثروة.

- وقد قسم هذا الدستور السودان إلى 26 ولاية ، وحدد صلاحيات السلطات الإتحادية والسلطات الولائية الإقليمية وذلك كالتالي :

- تمارس الأجهزة الولائية كل في حدود الولاية السلطة تخطيطا وتشريعا وإنفاذا ومنها حكم الولاية وحسن إدارتها ورعاية مصالحها وأمنها ونظامها العام (ب) الموارد المالية الولائية(ج) التجارة والتموين ، (د) الأراضي والموارد الطبيعية الولائية والثروة الحيوانية والبرية .[2]

- الطرق ، وسائل النقل ، والمواصلات والإتصالات الولائية .

[1] المرجع نفسه ، ص 91 .
[2] رياض الاحمدي ، المرجع السابق ص 46

- لقد مثل دستور 1998 في صياغته للنظام الإتحادي في السودان نقلة نوعية في الأطر الدستورية الوطنية من حيث تحديد طبيعة شكل نظام الحكم والإدارة في السودان ويعتبر من أهم إنجازات نظام الإنقاذ عند توليه الحكم[1].

و أهم النقاط السلبية للنظام الإتحادي في هذه الفترة مايلي : [2]

- استمرار قبضة المركز بصورة مباشرة على الآداء التنفيذي رغم وجود اجهزة تنفيذية ولائية .

- غياب صيغة المجلسين التشريعيين كنموذج لتحقيق المشاركة الفاعلة للولايات .

- استمرار القوانين الواحدة التي كانت سارية ، دون أن يمسها التغيير الجوهري وفقا

لخصائص وطبيعة كل ولاية .

- ضعف الأداء الولائي الناتج عن سيطرة الوظائف السياسية على الوظائف التنفيذية .

- إعتماد المعيار الجغرافي الموروث عن النظام البريطاني السابق أساسا لتوزيع الولايات .

- التوسع غير المقنع في إنشاء المحليات إستجابة لتوازنات قبلية جهوية ..

- المعيار التشريعي الواحد المعتمد على الشريعة الإسلامية رغم التعدد الديني للمجتمع السوداني .

الفرع الثاني : النظام الفيديرالي السوداني وفق الدستور الإنتقالي 2005

لقد عرف النظام السياسي السوداني تطورا نوعيا من خلال الدستور الإنتقالي لسنة 2005 والذي جاء نتيجة لما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون قرنق" وقد أفرز هذا الدستور دولة بنظامين وهي فكرة طرحها Steven Morisson مدير معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة John Hobkenz وذلك لما أسسه هذا

[1] محمد الامين بن عودة ، المرجع السابق ص96

[2] بركات موسى الحواتي، النظام الإتحادي بين التماسك القومي والتفكيك الإقليمي الأطر النظرية ررواقع الممارسة 1993-2009 HTTP://TANNEER.SD/ARABIC/MODULES/SMARTSECTION/ITOM.PHP101.

الدستور من مستوى حكم جديد متمثل في حكومة جنوب السودان واعطائها كافة صلاحيات حكومة الوحدة الوطنية على إقليم الجنوب .

وأتاح الدستور الانتقالي حق تقرير المصير بشعب جنوب السودان بعد انتهاء الفترة الانتقالية بعد اقرار اتفاقية نيغاشا للسلام الشامل وبذلك يكون الدستور الانتقالي قد أرسى شكلا جديدا للدولة السودانية توزيع السلطات وتقسيم الأقاليم ، وإنهاء معظم مسببات الحرب الأهلية السودانية والصراع الشمالي السوداني وأتاح الفرصة للأطراف الجنوبية التي طالبت بالانفصال منذ نيل السودان استقلالها[1]

ومن خلال دستور 2005 الانتقالي فإن هيكل النظام الاتحادي السوداني مستويات الحكم اللامركزي تتوزع على أربعة مستويات هي :

- مستوى الحكم القومي : والذي يمارس سلطاته وفق الدستور يحمي سيادة السودان الوطنية وسيادة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه .
- مستوى الحكم في جنوب السودان : والذي يمارس السلطة فيما يتعلق بأهل جنوب السودان وولايته
- مستوى الحكم الولائي : الذي يمارس السلطة في كل أنحاء السودان ويقدم الخدمة العامة من خلال المستوى الّأقرب إلى المواطنين
- مستوى الحكم المحلي : ويكون في أنحاء السودان كافة ، وكان لكل من مناطق أبسي وجنوب كردفان والنيل الأزرق وضع خاص وقد اختار الجنوب الانفصال في استفتاء (11 يوليو 2011) فبقيت المستويات الاخر مهددة [2]
- وما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة ما يلي : [3]

1- عدم التفصيل في توضيح الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لكافة السلطات الولائية وأجهزة حكومة جنوب السودان وتركها لدساتير ولائية تقرها مجالسها التشريعية وتقوم بتحديد كافة الصلاحيات الخاصة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الولائية وحرص الدستور القومي الانتقالي على أن تكون التشريعات الولائية متناسقة مع الدستور القومي بالدرجة الأولى ثم دستور جنوب السودان الانتقالي ثم دستور الولاية .
إعطاء إقليم جنوب السودان خصوصية معينة وذلك بداية باعتبارها أحد مستويات الحكم اللامركزي الأساسية إلى جانب كل من مستوى الجكم

[1] محمد الامين بن عودة ، المرجع السابق ، ص 96
[2] رياض الأحمدي ، المرجع السابق ، ص47
[3] محمد الامين بن عودة ، المرجع السابق ، ص ص 103-104.

القومي و الولائي والمحلي هذا الأمر كان ايجابيا جدا في ايقاف النزاع الدائر بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وفي نفس الوقت ساهم بشكل سلبي في ظهور مطالب اقليمية جديدة أبرزها اقليم دارفور .
اعتماد النظام السياسي على صيغة التشاركية في سلطات الحكم على المستوى القومي بين كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وتهميش العديد من الأحزاب في الشمال والجنوب ، أضعف التجربة الفيديرالية من حيث تمثيل المجتمع السوداني واشراكه في الحكم وزاد من قاعدة المعارضة الشمالية في صورة خاصة ضد حكومة الإنقاذ الوطني .
شكل الدستور الإنتقالي 2005 مناخا مناسبا لإنفصال جنوب السودان وذلك بإقراره حق تقرير المصير لشعب إقليم الجنوب [1]
الفرع الثالث : ايجابيات الفيديرالية كآلية لإدارة التنوع الإثني في السودان
1- توسيع المشاركة في الحكم : حيث نلاحظ أن حكومة الانقاذ ركزت على مسألة تدعيم النظام اللامركزي وتبليغ الفيديرالية عبر كافة أقاليم السودان التي تتميز بقدر هائل من التنوع الإثني والثقافي فمن حيث التوزيع الجغرافي الإقليمي للحكومات المركزية في السودان (1956-1998) نستطيع أن ندرك التحسن الواضح في تمثيل الأقاليم والولايات الجنوبية إبان حكم الإنقاذ وذلك وفق الجدول التالي :[2]

الاقليم	الحكم العسكري الاول (1958-1965)	الحكم الديمقراطي(2) (1965-1969)	الحكم العسكري الثاني (1969-1985)	حكومة الإنقاذ الوطني (1989-1998)
الخرطوم	%41.67	%44.90	%32.15	%17.54
الشمالي	%25	%16.33	%11.65	%35.55
أعالي النيل	-	%6.12	%2.78	%7.58
الاستوائية	-	%2.40	%1.10	%4.27
بحر الغزال	%4.17	%4.80	%0.76	%5.21
دارفور	-	%4.80	%7.60	%5.64

المصدر : عبده مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى(بيروت : الدار العربية للعلوم ، ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، 2009 ،)

.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الأقاليم الجنوبية قد سجلت تمثيلا أحسن مقارنة بالحكومات الوطنية السابقة لحكم الإنقاذ .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 104.
[2] عبدو مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، 2009 ، ص 51)

تراجع تمثيل اقليم الخرطوم في عهد الانقاذ مقارنة بالسابق دلالة على التقليص من هيمنة هذا الإقليم الشمالي في المشاركة بالحكم أما اقليم دارفور والذي كان مهمشا خلال الحكم العسكري الاول فغنه لم يرق مستوى تمثيله في الحكومة المركزية إلى حجم أهمية الاقليم في جمهورية السودان [1]

أما النتماء القبلي للتشكيل الوزاري لغاية 1998 فقد جاء كالآتي :

الجدول رقم 13 : بعض الانتماءات القبلية في التشكيل الوزاري للحكومات السودانية منذ الاستقلال إلى غاية 1998

الاقليم	الحكم الديمقراطي الاول (1956-1958)	الحكم العسكري الأول (1958-1965)	الحكم الديمقراطي الثاني (1965-1969)	الحكم العسكري الثاني (1969-1985)	الحكم الديمقراطي الثالث (1985-1989)	حكومة الإنقاذ الوطني (1989-1998)
محس	%10	%4.17	%4.80	%8.10	-	%5.79
بديرية	%10	-	%6.12	%2.30	%6.25	%2.36
دينكا	%9	-	%6.12	%4.56	%7.81	%7.11
زاندي	%3	-	-	-	%2.34	%2.37

المصدر : عبده مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، 2009 ،

.

[1] محمد الامين بن عودة ، المرجع السابق ، ص 105

من خلال الجدول نلاحظ تحسن لقبائل (دينكا- زاندي) الجنوبية في التمثيل ضمن التشكيلات الوزارية في عهد الانقاذ ، فمثلا قبيلة الزاندي لم تحظ بتمثيل وزاري طوال الفترة الممتدة بين (1958-1985) مع تحسن لتمثيل قبيلة دينكا أكبر القبائل الجنوبية وذلك في نفس الفترة .

أما فيما يخص القضايا المتعلقة بالحريات الدينية والحقوق الثقافية حرصت الحكومة السودانية على التقليل على التقرير من القيود الدينية العقائدية في بلد ذو تعدد ديني واسع ، فوفق دستور 1998 (المادة (24)) ، لكل إنسان الحق في حرية الوجدان والعقيدة الدينية ، وله الحق في إظهار أو معتقده ونشره ، ولا يكره أحد على عقيدة لا يؤمن بها أو شعائر أو عبادات لا يرضاها[1]

[1] أحمد شوقي محمود ، "القضية السودانية نحو حل فيديرالي جديد "، مجلة كراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 105.2001) ، ص12.

ووفق اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل 2005 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، نصت في باب حقوق الانسان والحريات الأساسية يحظر القانون بأي شكل من أشكال التمييز ، ويكفل للجميع الحماية المتساوية والفعلية من التمييز بسبب العرق ، اللون ، الجنس ، اللغة والدين [1]

وفي الجبهة الجنوبية فقد حققت حكومة الإنقاذ ، نجاحا مميزا بالرغم من أن النهاية جاءت بانفصال الجنوب ، إلا أنه يحسب بحكومة الإنقاذ وقف النزاع الدائر في الإقليم منذ عقود ، وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية نيفاشا 2005 ، وفيها بروتوكولات عديدة أهمها بروتوكول تقاسم الثروة والسلطة ، والذي تم بمقتضاه الاتفاق حول اقتسام العائدات النفطية من الحقول الجنوبية مناصفة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد منح 2%على الأقل إلى الولايات التي يتم استخراج النفط منها .[2]

ولمعالجة أزمة اقليم دارفور التي تهدد وحدة السودان وسيادته جراء التدخلات الأجنبية المتكررة فقد قامت الحكومة السودانية بالعديد من المساعي لحل هذه الأزمة ومن بينها اتفاق سلام دارفور ماي 2005 3[3]والذي جاءت مبادئه شبيهة لاتفاقية نيفاشا للسلام مع الجنوب ، وتم من خلال هذا الاتفاق انشاء ما سمي "إدارة دارفور الاقليمية" تهدف أساسا إلى إعادة إعمار الإقليم وتطبيق المصالحة بين مختلف القبائل المتصارعة بالإقليم [4]

مما سبق يتضح أن آلية الفيديرالية في إدارة التنوع تخدم وترضي جميع الاطراف المتنازعة في السودان فقد استطاعت هذه الآلية أن تحسن الاوضاع السائدة آنذاك ولفترة محددة وذلك بإعطاء اقليم جنوب السودان خصوصية معينة ، ولكن هذه الآلية لم تستطيع تحقيق الهدف المرجو منها والمحافظة على وحدوية السودان ، فقد أدت إلى مزيد من الإنقسامات

---

[1] اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل ، حقوق الانسان والحريات الأساسية ، الحق في الحماية من التمييز ، ص 18.

[2] بدر حسن شافعي ، اتفاق تقاسم الثروة في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 156 أفريل 2004 ، ص 83.

[3] TED DAGN,THE CRISIS IN DARFUR AND STATUS OF THE NORTH –SOUTH PEACE AGREEMENT,CRS REPORT FOR CONGRESS.2011.P17.

[4] فتح الرحمن عبد الله الشيخ ، مرجع سابق ، ص 129.

المطلب الثالث : إدارة التنوع الإثني عن طريق الإنفصال

تعتبر آلية الانفصال الآلية التي تجسد الفشل في تحقيق التعايش مع التنوع ويمكن أن نميز هنا بين انفصال معلن الذي تحقق في أرض السودان وبين انفصال مكتمل الأركان دون اشهار رسمي في حالة العراق

ونلاحظ أن النظام الفيديرالي في السودان تحول إلى مشروع لدولة مستقلة لها مكاتب للتمثيل بالخارج ، وتأشيرة دخول لغير ابنائها ، ومؤسساتها العسكرية ، ونظامها السياسي المختلف ، ورخصة التعاقد مع الشركات الأجنبية دون العودة للمركز [1]

فكيف يتم هذا الانفصال ؟

الفرع الاول : مراحل انفصال جنوب السودان

مثلت مشكلة الحرب الاهلية في جنوب السودان ، إحدى المشكلات منذ الاستقلال سواء في ظل الحكم العسكري الاول أو الحكم العسكري الثاني بقيادة الرئيس جعفر النميري ، ففي المرحلة الأولى قام نظام الجنرال عبود بفرض الهوية العربية الاسلامية بالجنوب ببناء المعاهد الاسلامية وحظر عمل الارساليات المسيحية ، ساهم في بروز حركات جنوبية مسلحة كثيرة أهمها الانيانيا Aniania

أما المرحلة الثانية فبدأت منذ إعلان الرئيس جعفر النميري إلغاء الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب وتطبيق الشريعة الاسلامية بالإقليم 1983 م مما اعاد السودان إلى دائرة الحرب الأهلية بعد فترة من السلام [2]

وفي سبتمبر 1991 ، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان ، مؤتمر بمدينة توريت الجنوبية ، على إثر سياسة الدفاع الشعبي لحكومة الانقاذ بحيث تم الاتفاق على تبني مبدأ تقرير مصير شعب الجنوب ، كبديل لخيار الوحدة في إطار السودان الجديد

أما اتفاقية نيفاشا فقد قننت حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان وقربت بذلك الحل النهائي لملف جنوب السودان.

وقد خلقت اتفاقية نيفاشا ، وقبلها اتفاق ماشاكوس الاطاري وبروتوكول 2002 تقاسم السلطة والثروة حركات سياسية بالسودان وذلك للتحضير للمرحلة الانتقالية وما تحمله من تحديات كبيرة كالتعداد السكاني وتحدي إقرار مواثيق حقوق الانسان وحرية الرأي في الدولة السودانية

---

[1] أماني الطويل ، اتجاهات السودان ، الوحدة والإنفصال ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 37 ، جويلية2007 ، ص 35.

[2] بدر حسن الشافعي " التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة العدد 183 ، جانفي 2011 ، ص 175.

الجديدة [1]

الفرع الثاني : نتائج استفتاء الانفصال

وقد نصت الاتفاقية على أن " شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي "

ويتم الاستفتاء بعد انتهاء الفترة الانتقالية والتي مدتها ستة سنوات ، بعد توقيع الاتفاقية أي (جانفي 2011) ، وذلك بتواجد رقابة دولية وبتنظيم مشترك بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان .

وقد أجري استفتاء جنوب السودان لتقرير المصير بـ: 9جانفي 2011 ، وفق قانون الاستفتاء الذي أجازه المجلس الوطني السوداني في 29 ديسمبر 2009 .

وقد أعلنت المفوضية العليا لاستفتاء جنوب السودان على النتيجة النهائية في 07 فيفري 2011 لصالح خيار الانفصال بـت :98.83%واعلن كل من الرئيس عمر البشير و Selvakir Mierdit ، رئيس الحركة الشعبية السودان ، قبولهما النتيجة واحترام ارادة شعب اقليم جنوب السودان .

ويذكر أن نتيجة الاستفتاء أظهرت أن النسبة العامة للإنفصال في الولايات الجنوبية بلغت 99.57% في الولايات الشمالية 57.65% وفي الخارج 98% بينما بلغت النسبة لصالح خيار الوحدة في الجنوب 0.43% ، وفي الشمال 42.35% وفي الخارج 1.45% تعني هذه النتائج انفصال جنوب السودان عن الشمال نهائيا .1[2]

ولكن الانفصال لا يعتبر حلا للمشكلة المتعلقة بإدارة التنوع الاثني بل فشلا ذريعا .. وسيؤدي إلى مزيد من الإنقسامات فشبح الانفصال لا يزال يلاحق شمال وجنوب السودان منفصلين كلا على حدى ، فالصراعات لا تزال تشتعل في الأقاليم ولا زال استهداف الدولة في الشمال مستمرا وبطبيعة الحال فغن الدولة في الجنوب ضعيفة ، حيث ورثت نظاما هشا سياسيا وضعيفا اقتصاديا ومعقدا اجتماعيا [3]

وهناك بعض الحقائق يجدر الإشارة اليها ومنها :

---

[1] هاني رسلان ، تفاعلات ما قبل اق السلام في السودان بين ارهاصات التحول الديمقراطي وانفجار الاوضاع في دارفور ، "مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 155 .جانفي 2004 ، ص 100.

[2] رياض الأحمدي ، المرجع السابق ، ص 47

[3] ANDREW S NATSIOSAND MICHAL ABRAMOWITZ,"SUDAN S SECESSION CRISIS",FOREIGN AFFAIRS.FEBRUARY2001.HTPP;//WWW.FOREIGN AFFAIRS.COM

1- تحول السودان إلى قطر أصغر حيث تبلغ مساحة الجنوب حوالي 700 ألف /كم2 والتي تمثل حوالي 28% من مساحة السودان الكلية .

2- تقلص عدد سكان السودان ، حيث يبلغ عدد سكان الجنوب حوالي 8 ملايين يمثلون حوالي 25 % من مجمل عدد سكان السودان .

3- تقلص عدد جيران السودان بذهاب يوغندا ، كينيا والكونغو الديمقراطية

4- تغيير التركيبة الديمغرافية للسكان .

5- قيام دولة جارة جديدة

6- تغير في المناطق المناخية بانسحاب المناطق القريبة من خط الاستواء مما يؤثر على القدرة الكامنة للنشاط الاقتصادي والزراعي وفقدان مراعي الماشية في الجنوب بعد أن تجف المراعي في الشمال في فصل الصيف .

7- فقدان الميزة المعنويات للسودان كأكبر قطر افريقي وعربي

8- فقدان بعض المصادر الداخلية للمياه العذبة .

9- وعي جديد بالهوية الوطنية في الشمال والجنوب كل على حدى .

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن آليات إدارة التنوع الإثني في السودان المتبعة من طرف الحكومة السودانية لم تستطع أن ترسخ مفهوم المواطنة بين مكونات المجتمع ، بالرغم من تعدد وتنوع الآليات التي استخدمت والمحاولات الكثيرة لمنع انفصال جنوب السودان .

وهذا ما يقودنا إلى القول أن الغدارة السودانية فشلت في تحقي الابقاء على التنوع في إطار الوحدوية من خلال الممارسات الخاطئة في إدارة التنوع دون إغفال العامل الخارجي الذي ساهم بشكل أو بآخر في هذا الفشل

الفرع الثالث : سلبيات الانفصال على السودان :

بروز مشكلات داخل معسكر الشمال نفسه في دارفور ، وشرق السودان ، مما دفع بالإتجاه غلى التعددية بدلا من الوحدوية .

قضية منطقة أبيي الغنية بالنفط التي تعد من إحدى القضايا الشائكة بين شمال السودان وجنوبه والتي ستؤدي لا محالة إلى حرب أهلية أخرى لا تحمد عقباها .

إخفاق بلوغ النخبة الجنوبية نضجا يمكنها من تشكيل دولة فاعلة نظرا لافتقار الدولة الجديدة للبنية التحتية اللازمة بما كان يأمل .

أن النزاعات الجنوبية –الجنوبية ذات طبيعة حادة وممتدة وأن الشمال وحده كان يمثل مصدرا للمجابهات بين التكوينات الجنوبية .

أن القبائل المشتركة في التماس بين الجنوب والدول الخمسة المجاورة لها ستفضي إلى نزاعات كانت حكومة السودان سابقا بإمكاناتها الديبلوماسية والرسمية قادرة على إفراغ النزاعات [1]

المبحث الثاني:ادارة التنوع الاثني في الحالة العراقية

اعتمدت الادارة العراقية في ادارتها للتنوع الاثني اليات كثيرة تراوحت بين النجاح والفشل قي ظل غموض المشهد السياسي العراقي وعدم رضاالاطراف المتنازعة فيه فما هي الاليات المستخدمة في ادارة التنوع ؟ وهل استطاعت ان تبقي على التنوع تحت مظلة الوحدوية؟

المطلب الأول : ادارة التنوع الاثني باستخدام الية الديمقراطية التوافقية :

أخذ مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بالتداول بعد تغيير النظام السياسي الذي جرى في 2003/4/9 أثر الإحتلال العسكري الأمريكي له وأحدث تغيرات عدة في الدولة والمجتمع اذ بدأ الحكم الأمريكي المباشر بالجنرال المتقاعد (جي غارنر) الذي ترأس مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية واستمر في السلطة لخمسة أسابيع من 2003/4/9 إلى 2003/5/16 وكان يسعى إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة ولكنه فشل في مهمته . وفي 2003/05/16 تم استبدال الحكم العسكري بحاكم مدني السفير (بول بريمر) الذي ترأس سلطة الإئتلاف المؤقتة .

اذا أعلن بول بريمر عن تأسيس مجلس الحكم الإنتقالي العراقي في 2003/07/13 الذي مثل أول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد تغيير النظام السياسي في العراق

الفرع الأول : العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية في العراق :

هناك عدة عوامل ساعدت على قيام الديمقراطية التوافقية في العراق ومنها : [2]

* 1- الأغلبية والأقلية في العراق وغير متغيرة على أسس طائفية ومذهبية وقومية ، وحتى جغرافية ، ونقول جغرافية لأن الشمال الشرقي للعراق يقطنه أغلبية كوردية ، والجنوب أغلبية

[1] مصطفى عثمان ، الوضع في السودان بعد انفصال الجنوب، ورقة قدمت إلى مجلس العلاقات العربية والدولية ، الإجتماع الخامس ، 24 جانفي 2011.

[2] حسن تركي عمير،اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق :دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالي، العراق، العدد58، 2013، ص 147

شيعية ، والشمال الغربي والوسط أغلبية سنية . وأن واقع هذه الإنقسامات وبناء العراق الجديد يستدعي الأخذ بهذا اللون من الديمقراطية .

* 2- صناع القرار السياسي في العراق يرون أن من الضروري إعتماد هذا الشكل من الديمقراطية لأنها هي الكفيلة لتوحيد الأطراف المتنازعة داخل العراق (1) [1]

* 3- وجود أكثر من ثلاث أور بع فئات تمثل الأطراف الرئيسية في هذا المشهد السياسي العراقي ، يؤدي إلى تقارب هذه الفئات بحيث تشعر كل فئة يصعوبة التفرد والإستئثار بالسلطة .

- وقبل إنتخابات عام 2010 تباينت المطالب السياسية بإعتماد الإستحقاق الإنتخابي بدلا من الديمقراطية التوافقية ، وفي هذا الإتجاه صرح رئيس الوزراء العراقي السيد : نوري المالكي معتبرا الديمقراطية التوافقية أحد أسباب مشاكل العراق وعقبة أمام بناء الدولة .

وأوضح أن النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني في حال كان على وفق الإستحقاق الإنتخابي ، واستطرد قائلا : " أؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الأكثرية

الإنتخابية حق تشكيل الحكومة " .[2]

- ومن جانب آخر قال الرئيس العراقي السيد : جلال طالباني : " أن الديمقراطية التوافقية في العراق ماتزال مطلوبة وأضاف / أن ترسيخ التوافق الوطني وسيلة ناجحة لتوحيد الصفوف للأطياف المتنوعة في البلاد ، فالعراق لا يحكم بالأغلبية والواقع مايزال يتطلب التوافق "

- أما السيد : أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي فقال : " أن التوافق السياسي عطل تشريع الكثير من القوانين المهمة "

ودعا إلى ضرورة الإلتزام بالدستور لحل الإشكاليات السياسية وفي مؤتمر صحفي مشترك أكد السيد (مسعود بارزاني) رئيس اقليم كردستان " الدستور والشراكة الحقيقية واتفاقية أربيل أصبحت ضرورة حتمية بحل كافة الأزمات والمضي في بناء الدولة .

- ومن هنا نرى اختلافا واسعا في وجهات النظر لرسم السياسة العامة للدولة وتحديد هويتها الوطنية[3]

- وعلى مرور عدة أعوام على أول ممارسة إنتخابية يتضح أن الديمقراطية في العراق مازالت محكومة بقدر من التوافق فهي ديمقراطية توافقية ناشئة وليست مثالية

الفرع الثاني : صيغة الديمقراطية التوافقية في العراق :

---

[1] عبد الجبار احمد، الفيدرالية واللامركزية في العراق، بغداد: مؤسسة فريديرش ايبرت، مكتب الاردن والعراق' 2013، ص15.

[2] حسن تركي عمير ، المرجع السابق ص 150.

[3] المرجع نفسه ، ص150.

واستمد مجلس الحكم شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار (1483) الصادر عن مجلس الأمة الدولي في 200/05/22.

ونصها : " قيام الشعب العراقي بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص بالأمم المتحدة بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة إنتقائية يسيرها العراقيون إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة ممثله له معترفا بها دوليا تتوالى إلى مسؤليات السلطة "

ومع صدور القرار وجدت الإدارة الأمريكية بأن عليها إنشاء إدارة عراقية مؤقتة بسرعة لتظهر للعراقيين بأن سلطة الإئتلاف جادة بشأن الإصلاح السياسي ومنحهم مسؤولية مبكرة عن حكم أنفسهم ويجب أن تكون هذه الإدارة ممثلة للعراقيين كافة وعليه أبلغ (بريمر) مجلس القيادة العراقية عن ضرورة توسيع مجلسهم يشمل جميع العراقيين 1[1].

وقد وصف (بريمر) تأسيس مجلس الحكم بقوله : " مجلس الحكم هو الخطوة الأولى في رحلة ننتقل فيها معا نحو هدفنا المشترك بحكومة عراقية تمثيلية والمجلس سيتمتع بسلطة حقيقية والإئتلاف مستعد للمساعدة بأي طريقة ومعا سننجح " . وبدأ مجلس الحكم سلسلة من الإجتماعات بحث خلالها النظام الداخلي للمجلس والإعداد للدستور العراقي الدائم ، وتحديد عدد من وزراء والإتفاق على نظام الرئاسة التداولي وبعد شهر ونصف على تأسيس مجلس الحكم قام المجلس بتشكيل أول حكومة عراقية توافقية في 2003/9/1 .

- ولقد جاء في النظام الداخلي للمجلس أنه ينتخب رئيس من بين الأعضاء البالغ عددهم 25 عضوا ، وأن تكون رئاسة هذا المجلس دورية شهرية ، وحسب الأحرف الهجائية لأسماء أعضائه ، تمثل المجلس من 13 عضوا من الشيعة و 5 أعضاء من السنة و 5 أعضاء من الكرد وعضوين من الأقليات (واحد تركماني وآخر آشوري) .

هذه التشكيلة لمجلس الحكم دليل على التأسيس الفعلي للديمقراطية التوافقية (1)

وقد عد مجلس الحكم البداية الفعلية للعملية الديمقراطية التوافقية اذ قام على أساس التمثيل النسبي لكل الطوائف و القوميات .

والأديان والقوى السياسية العراقية واستمر العمل به ابتداءا من حكومة الدكتور إياد العلاوي المؤقتة في 2004/6/1 مرورا بحكومة الدكتور ابراهيم الجعفري الإنتقالية في 2005/4/28

[1] بول بريمر، عام قضيته في العراق من اجل بناء افضل، ترجمة عمر ايوب،بيروت:دار الكتب العربية،2006 ،ص13

ثم أعقبتها الحكومة التوافيقة برئاسة السيد نوري المالكي في 2006/05/20 ثم الحكومة الوطنية التوافقية الثانية التي تشكلت بعد الإنتخابات البرلمانية لعام 2010.

- وقد حظي مجلس الحكم بترحيب دولي من قبل مجلس الأمن الدولي بقراره المرقم (1500) في 2003/8/14 و الذي وصفه بـ : " خطوة نحو قيام حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي " ثم أعقبه اعتراف متواصل من دول العالم و بعض دول الجوار باستثناء الدول العربية التي بقيت متحفظة أو رافضة للمجلس بذريعة أنه تأسس تحت الإحتلال الأجنبي .

أسهم هذا الإعتراف بترسيخ صيغة التوافق الإجتماعي السياسي كشكل للدولة العراقية ما بعد 2003 (1) [1].

الفرع الثالث : إشكاليات وسلبيات الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة التنوع في العراق

*- 1 : إشكالية الهوية الوطنية :

يمكن القول أن إشكالية الهوية الوطنية تعد إحدى اشكاليات

العهد القديم الذي ورثته الدولة العراقية الحديثة دون أن تتمكن من وضع الحلول لها أو التعامل معها بحكمة ولذلك تفاقمت هذه الإشكالية حتى بلغت ذروتها وإندمجت مع الإشكاليات الأخرى (الوطن والشرعية) ، وهكذا تنازع المواطن العراقي مع مواطني الدول العربية الأخرى في مسألة الهوية بثلاث هويات على الأقل متنافسة فيما بينها ، إن لم تكن متناقضة (قومية ، وطنية ، دينية) وكان من شأنه اختيار ضمني أو صريح لإحدى هذه الهويات أن يحدث مشكلات داخلية أو اقليمية اذ إصطدمت الهوية القطرية الوطنية بمشاعر قطاع كبير من المواطنين الذين ..... إلى التواصل في إطار أوسع كالأمة العربية أو الأمة الإسلامية فاصطدمت الهوية العربية بمشاعر المكونات القومية غير العربية داخل الدولة العراقية .

وتصادمت الهوية الدينية بمشاعر غير المسلمين فضلا عن اصطدامهم بالولاءات المذهبية والطائفية داخل الدين الواحد (1)[2].

ولم تستطع الدولة العراقية بناء هويتها الوطنية في ظل المصالح الفردية والولاء الضيق لإنعدام المرتكز السياسي للهوية الوطنية فضلا على تغيب الولاءات الثانوية فسعى إلى ترسيخ الولاء للحزب بدلا من ترسيخ المواطنة للشعب ، فأصبح الولاء للحزب وللنظام السياسي

---

[1] حسن تركي عمير ، المرجع السابق ص148.

[2] سعد الين ابراهيم واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.ص154.

وشخص الحاكم أساس الإنتماء للوطن ، ومن يشك في ولاءه يتم إسقاط الجنسية العراقية عنه ولقد كان (التهميش والإضطهاد الذي وقع على مكونات الشعب العراقي (طوائف وأقليات) له الأثر الكبير في تقوية بناء هذه الطوائف والأقليات وإلتفاف أتباعها حولها ، مما جعل من هذه الهويات الفرعية منافسا للهوية الوطنية التي كان يجب أن تشكل مظلة للجميع بصرف النظر عن أي متغير عرقي أو ديني إذ أن اهمال أو تهميش الهويات الفرعية جعل منها عامل إلغاء للمواطنة ومن ثم أصبحت هذه الهويات تشكل أساسا في عوامل الفرقة والتجزئة للوطن وبعد تغيير النظام السياسي العراقي في (2003/4/9) وتكوين مجلس الحكم العراقي على أساس إعتماد الديمقراطية التوافقية في تشكيلته بإشتراك جميع الطوائف والقوميات والأديان في العملية السياسية نجد ذلك العمل أضعف الهوية الوطنية .2[1]

إذ أن الديمقراطية التوافقية ذات البناء والإستقطاب والخطاب السياسي المحدد بشريحة إجتماعية معينة دون الأخرى وهذا على العكس من الديمقراطيات السياسية المتبعة فإنها تعيد إحياء الروابط الأولية وتعظمها على حساب الرابط الجمعي الوطني هو ماخلق حالة من التمزق الطائفي وغيبّ المستوى الوطني من الهوية الوطنية وجعلها ممزقة بين ولاءات متعددة .

- وهذا مايحدث عندما تكون سياسة الدولة بعيدة عن روح المواطنة ومبنية على إقصاء الآخر وإلغاءه / ومن ثم على من يدعو للهوية الوطنية أن يعمل هو بذاته في بناءها وأن يتنازل عن كثير من مطالبه السياسية والإقتراب من الآخر دون التخوف من الحوار الوطني وأن يجعلو من المواطنة الهدف الأسمى 3[2].

***- 2 : إشكالية المواطنـــــة :**

يمكن القول أن الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق تضعف المواطنة من خلال تأكيدها على الثقافات والإنتماءات الفرعية ، الطائفية والقومية ، وهذا مايصيب وحدة المجتمع السياسي بالتفكك ويجعل من الإنتماءات الفرعية أسوار تسجن المواطنة ، ومن ثم الدولة الوطنية ، لا يجوز أن تتصف بأي صفة من صفات الفرد الطبيعي كأن تكون عربية أو كردية ، سنية ، أو

---

[1] امل هندي الفزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني العراق انموذجا، النجف :دار الضياء للطباعة والنشر، 2009،ص32.

[2] علي الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة العراقية' مجلة المستقبل العربي ،العدد30،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 ،ص93.

شيعية ، فالدولة الوطنية حقيقة موضوعية قائمة بذاتها ، أسست على ضوئها الحدود والأنظمة والدساتير والحكومات وأوجدت هوية واضحة أ وإنتماء محدد ، لا مجال لتجاوزه أو القفز على استحقاقاته من الناحية القانونية أو الموضوعية بأي شكل من الأشكال فهي تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين مجردين من جميع صفاتهم الشرعية .1[1]

إذا المجتمع التقليدي المتأخر الذي استندت اليه الديمقراطية التوافقية في العراق لا ينسجم وطبيعة المجتمع الحديث ، فأخذت مكونات القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية دورا واسعا في تحديد بوصلته السياسية بينما يتكون المجتمع الحديث الذي كان يجب الإنطلاق منه في تحديد مساره السياسي من أفراد أحرار ومن طبقات اجتماعية تخترق جميع البنى التقليدية وتعيد تشكيلها على مبادئ المنفعة أو المصلحة أو الإعتماد المتبادل ، فالمواطنة هي جملة من الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية ، ومن الحريات الأساسية التي ينجم عنها جميعا جملة من المسؤوليات والإلتزمات اتجاه مواطن حر هو عضو في الدولة ، فالمواطنة إنتماء ومشاركة وليست ومخاصصة وإقتسام للسلطة والثروة .1[2]

- ونستنتج مما تقدم أن الديمقراطية التوافقية في العراق تمثل الإنتماءات الفرعية أو الأولية للأفراد (الدينية أو المذهبية أو القومية) ، وليس لذاته ، وهي تمثيل لماضيه وليس لحاضره واختياره لمستقبله ، لذلك فهي تنتمي الإنتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية والمواطنة للفرد العراقي .

- إن تطبيق الديمقراطية التوافقية أدى إلى إضعاف الهوية الوطنية وتغييب المواطنة بوصفها وطنية أحد أسس بناء الدولة الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية جمعية تخترق جميع الإنتماءات المذهبية والأثنية والدينية ، وذلك لأنها ذات بناء واستقطاب مجتمعي عامودي على حساب الرابط الجمعي الوطني ، وترمي إلى دمج الفرد في الجماعة دون أن يكون له حرية في الإختيار .

---

[1] خضر عباس انطوان ،مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية، مجلة شؤون خليجية، العدد43 ،خريف2005، ص13.
[2] حسن تركي عمير ، المرجع السابق، ص 163.

وقد تصبح الديمقراطية التوافقية وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع المتعدد إلى عناصر أكثر تجانسا واستقلالية وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حدة ، مما يضر بالوحدة الوطنية ، و يصعد من ظاهرة التمايز بين المكونات . فالمساواة في ظل التوافق ليست مساواة حقيقية ولا تأخذ حق الفرد بنظر الإعتبار ، إذ ينظر إلى المساواة على أساس الجماعات وليس على اساس المساواة بين الأفراد .

فالثقل الكبير في الديمقراطية التوافقية أصبح لرؤساء الكتل والطوائف الذين أصبحوا في مجلس النواب العراقي بديلا عن السلطة التشريعية المنتخبة ، فاختصر المجلس المكون من 275 عضوا في الدورة الأولى ، واصبح 325 عضوا في الدورة الحالية .

فالحكومة التي أنتجتها الديمقراطية التوافقية ولدت ضعيفة وذات قرارات بطيئة ، وعطلت عملية صنع القرار أو صدور تشريعات والقوانين ،لأنها تخضع لآلية التوافق والترضية وقد تجمد القرارات إذ واجهت معارضة كتلة ما .

***- 3 : إشكالية رسم السياسة العامة :**

في - تعتبر السلطة التشريعية المتمثلة في (البرلمان العراقي) من أهم المؤسسات المؤثرة صنع القرار السياسي ، وهي من اهم السلطات في الدولة مهمتها الأساس عمل القوانين أي تشريع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة الإجتماعية في الدولة وعليه فالقانون من عمل السلطة التشريعية (البرلمان) هو إقتراح السياسة العامة ويتم ذلك عن طريق النواب الممثلين للسلطة التشريعية .

- ففي النظرية الحديثة يعد النائب في المؤسسة التشريعية ممثلا لجميع الشعب وليس لناخبيه وحدهم أو على الأقل ممثلا لدائرته الإنتخابية التي أفرزته بصرف النظر عن المكونات الإجتماعية المكونة لتلك الدائرة وبدون تمييز بين الإنتماءات الأثنية والدينية والطائفية بمعنى له الحرية في طرح وجهات النظر في الإتجاه الذي يعتقد أنه فيه مصلحة للوطن دون التقيد والعراق بعد 2003 ومع تطبيقه الديمقراطية التوافقية وتوزيع المناصب بتوجيهات حزبه . على أساس المخاصصة

التوافقية ، يخرج بنظام حكم مؤقت يعتمد القواعد العامة في العمل الديمقراطي ومضمونه في الظاهر قائم على أساس توزيع المناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع ، فنظام المخاصصة

يقوم على توزيع المناصب الوظيفية وفقا لمعيار الإنتماء بطائفة معينة على أساس النسب العددية للمكون الطائفي العام 1[1]، وعلى هذا الأساس تم توزيع الوظائف الرسمية السياسة في العراق توافقيا إذ يكون النائب ممثلا لجماعته الطائفية أوالدينية أو الأثنية وقليلا ما نشاهد نائب يطرح وجهات نظر خارج إطار موقف منطقته أو جماعته الإجتماعية ، وفي حال كان النائب او مجموعة نواب لديهم وجهات نظر تناقض الكتلة أو الجماعة الإجتماعية فإنها لا بد أن تنسلخ عن الرأي والتكتل الجمعي للجماعة الإجتماعية وتشكل جماعة فرعية لا تخرج بأي حال عن السياقات الجمعية للجماعة الإجتماعية .1[2]

كما نلاحظ أن لرئيس الجماعة أو الكتلة الإجتماعية صوت قد يساوي أو يفوق أصوات نواب كتلة وفي البرلمان يكون الجلوس على أساس جماعة إجتماعية ، وفي التصويت ينتظر الجميع رأي رئيس الكتلة ، لذلك القرار التشريعي وبالتحديد في القرارات المهمة لايتم وفق قاعدة اغلبية الأصوات ، بل يتم من خلال توافقات بين قادة الجماعات أو الطوائف ثم بالتوازنات والإستجابة لمصالح الجماعة الإجتماعية بالتصويت وفق قاعدة أغلبية نواب المجلس التشريعي ويكون تصويتا لاحق للتوافقيات التي تتم خارج قاعة البرلمان (1) .

إذ أن التوافقات السياسية التي لاتتم بسهولة ولوقت قصير بل إنها تحتاج إلى مدة طويلة للوصول إلى تلك التوافقات وهذه تؤدي إلى اشكالية في رسم السياسة العامة لأنها تعطل القرار السياسي ومن ثمّ تؤخر تشريع ذلك القانون الذي يؤثر على العملية السياسية في العراق

إذ أن إنعدام التوازن بين الجماعات الرئيسية المكونة للبرلمان لا يعكس بالضرورة وجود عقدة بين أبناء الشعب بقدر ما يعكس عقدا مع المسؤولون عن إتخاذ القرارات داخل البرلمان وهذا المظهر غير المتوازن أخذ ينعكس على مستوى الخطاب السياسي لهذه المجاميع ، فوجدنا كتلا برلمانية تتولى خطاباتها بشكل واقعي وأخرى معارضة بشكل انفعالي وبالمحصلة النهائية فإن عدم التوازن أخذ ينعكس في القرارات النهائية التي تصدر بموافقة وإجماع هذه الكتل داخل البرلمان ، وهذه القرارات باتت تعاني من أزمات لتبدأ من فترة صنع القرار وحتى عملية الإقرار النهائي بصيغته التشريعية ، والتصديق عليه في مجالس الوزراء .

---

[1] ، المرجع نفسه، ص 176.

[2] المرجع نفسه ص 176.

وهناك عدة عوامل وأسباب تدفع بخلق أزمة للكتل البرلمانية لإتخاذ القرارات يمكن توضيحها كالتالي :

1 : الأسباب السياسية :

فرض واقع الإحتلال الأمريكي عبئا ثقيلا قيد بموجبه توجيهات القائمين على إدارة العملية السياسية وحصرها في نطاق ضيق .

فالإدارة الأمريكية غالبا ما تمارس الضغط على الكتل البرلمانية من أجل التصويت على القرارات والقوانين التي تصب في مصلحتها ضامنة لهذه الكتل حماية مكفولة داخل البرلمان على حساب الكتل الأخرى ، وفي الوقت نفسه تخلق حلة من توتر وفوضى في عملية اتخاذ القرار .

ولعل التصويت على الإتفاقية الأمنية المشتركة بين العراق وأمريكا عام 2008 دليل على حجم الضغط الذي مورس داخل البرلمان من أجل إقراراها برغم من المعارضة الشديدة لأغلب الكتل البرلمانية التي قاطعت جلسات البرلمان إحتجاجا على عميلة إتخاذ القرار .

ولا يختلف الحال لدول الجوار التي باتت تؤثر في القرارات المركزية ، وهذا التأثير مستمر مع إستمرار لشعور هذه الدول بالخطر من جراء بقاء القوات الأمريكية في العراق من عدمه وهذا يولد التعارض الدائم في كيفية تكيف القرارات من قبل أعضاء البرلمان .1[1]

وهناك عوامل فرعية أخراى ساهمت في اظهار عجز البرلمان عن أداء مهامه ومنها :

أ- الولاء الحربي : فالأغلبية البرلمانية المسيطرة على الحكومة تحد من حيث أعضائها على إنتقاء السياسات التنفيذية فليس من المفيد لعضو الأغلبية التدقيق في أقرب حلفائه السياسيين أو في حزبه الخاص فضلا عن الضغوط السياسية التي تمارسها قيادات الأغلبية على أعضاء البرلمان بإلتزام الصمت ، مما أسهم بإضعاف دور البرلمان هو شمول الحكومة على الكتل المنطوية كافة تحت قبة البرلمان ، وتحت مسمى الحكومة الشراكة الوطنية وإنهاء أي معارضة برلمانية .

ب – ضآلة التعاون الحكومي : السلطة التشريعية وحدها صاحبة الحق في مراقبة أداء الحكومة إذن فلا يجوز للأخيرة تلك الوظيفة من خلال اصدار تعليمات مانعة حيث صدر خلال الدورة التشريعية (2006 -2010) من رئاسة الوزراء كتاب من البرلمان يمنع

[1] خضر عباس عطوان،المرجع السابق'ص17.

بموجبه محاسبة أي وزير سابق أو لاحق فضلا عن أن الوزير ، حيث يتم استدعاءه إلى البرلمان فيجب أم يأخذ رأي رئيس الوزراء في الذهاب إلى البرلمان من عدمه [1].

وفي أحيان كثيرة يكون الخيار الثاني هو الأغلب مما شجع بعضهم بعدم الذهاب أو لامبالاة بدور البرلمان أو الأكثر من ذلك أصبح الوزير طبقا لتلك التعليمات أن يمنع إستجواب الوكلاء وأصحاب الدرجات الوظيفة الخاصة دون أخذ موافقته وبرغم من إلغاء تلك الإجراءات إلا أنها مازالت سارية المفعول ، ومن جانب آخر فإن عرلقة الرقابة البرلمانية من جانب السلطة التنفيذية المتمثل بوزارة الدولة لشؤون مجلس النواب ، فمع أن النظام الداخلي للبرلمان يشترط على الإستجواب تقديم طلب موقع عليه 25 نائبا وموافقة رئيس البرلمان .

2- إنعدام الثقة بين الكتل البرلمانية :

شهدت الكتل البرلمانية حالة تراجع الثقة فيما بينها والتي ابتدأت من مرحلة الإنتخابات في عام 2005 لتأتي الإنتخابات 2010 ، وتفرز أزمة لازالت آثارها حتى الآن هذه الأمور دفعت بمبعوث الأمم المتحدة نفسه في العراق (دي مستورا) للتعبير عن انعدم الحكومة والمكونات الأساسية .

الأخرى في التعامل مع جوهر العملية الديمقراطية بإعتبارها من الحقوق الطائفية التي لا تعني شيئا آخر سوى الإنتخابات وإذا ارتأينا البعض محاصرة مبدأ الإنتخابات طائفيـــــا فهذا يعني الإعلان بموت الديمقراطية ، ويوجد إتفاق نسبي ظاهريا على أن التحول المجتمعي هو بوابة الخروج من الأزمة إلا ان بعض الكتل البرلمانية لا تؤمن بممارسات الكتل الأخرى بل أنها تقف في جانب المعارضة الأمر الذي يولد حالة من التشتت الذي ينعكس بدوره على مشاريع القوانين التي تخضع للتصويت عليها داخل جلسات البرلمان ومن ثمّ تفعل الأزمة بصيغتها

النهائية [2].

إن شرط التوافق في المؤسسة التشريعية يعد آلية معطلة للقرار التشريعي والسياسي (التنفيذي) وفي الوقت نفسه معطلا للدور الرقابي ، كما يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدولة الديمقراطية ، وذلك لأن أهم مميزات النظام الديمقراطي هو وجود

---

[1] رائد شهاب احمد' الدور الرقلبي للبرلمان العراقي على الاداء الحكومي 'بحث منشور في الندوة العلمية لرابطة التدريسيين الجامعيين في العراق، بيروت:2009' ص ص6_8.

[2] مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي العراقي بحث في الديمقراطية التوافقية 2003 -2009 ، مذكرة ماجيستير ، العراق:جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،2011،ص198.

المعارضة المشاركة في العمل السياسي من خلال البرلمان ، وبهذا المعنى فإن الجهة الرقابية على الحكومة تراقب وتنتقد آدائها وتعمل على تقويمه والتنبيه على مواطن الخلل إلا أن نظام المخاصصة التوافقية ألغى دور المعارضة الرقابي ، ويمكن تأشير أهم إشكاليات رسم السياسة العامة وتعطيل القرار السياسي في النظام السياسي التوافقي في العراق من خلال الآتي 2[1]:

1- إشكالية تحديد وتعريف ووضع سلم الأوليات للمشكلات العامة وذلك بسبب الحزبية ، مما يجعل الجهاز الحكومي مبنيا على المحاباة وليس الكفاءة وهذا يفتح مجالا للإجتهاد والرؤية الحزبية والفئوية على حساب المنهج المهني العقلاني .

2- معوقات في إعداد المقترحات ومشاريع القوانين التي تتناقض من خلال رؤية متناقضة لمصالح الفئات والمكونات الإجتماعية وليس كونها مشكلة عامة ، مايؤدي إلى إخفاق في اقرار السياسة العامة عن طريق مشاريع قرارات تلبي الغحتياجات وحل المشكلة العامة .

3- معوقات على مستوى تنفيذ السياسة العامة المتعلق ببناء الإدارة العامة وكفاءته بوصف الإدارة العامة وجهاز البيروقراطية الأدارة الأساس في تحديد الخطوط الأولية لسياسة عامة وفي وضع التشريعات والتعليمات موضع التنفيذ ـ واخراجها إلى الحيز العملي ، وهو ما يتطلب أن تكون الإدارة العامة مبنية على أساس الكفاءة كمعيار لتولي الوظائف العامة وبما أن معيار المخاصصة العامة والتوافقية والتمثيل الإجتماعي في النظام التوافقي هو المعيار الغالب قبل معيار الكفاءة والتخصص ، فإن الإدارة ستكون ضعيفة .

4- معوقات على تقويم آثار السياسة العامة ومحاسبة المقصرين ففي مجال تنفيذ البرنامج الحكومي بالوزارة مثلا أو في مجال تنفيذ الموازنة في الجانب الإستثماري ، نلاحظ هنالك فرقا بين فقرات البرنامج وأبواب الموازنة وبين المتحقق منها في مشكلات الأمن والخدمات والمصالحة تستوجب تدخل البرلمان بوصفه سلطة تتمتع بوظيفة تشريعية ورقابية ، غير أن هذه الوظيفة لم تكن فاعلة بدرجة كافية لتقويم آثار السياسة العامة بسبب التوافقية في السلطة التشريعية بالإضافة إلى التوافقية في السلطة التنفيذية .

[1] حسن تركي عمير ، المرجع السابق ص 181.

المطلب الثاني : إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الفيديرالية

جاءت فيديرالية العراق من خلال مؤتمر لندن الذي عقدته أقطاب المعارضة العراقية في 14 ديسمبر 2002 ، أي قبيل الغزو الأمريكي بثلاثة أشهر وكان برعاية أمريكية كاملة وأشرف عليه ورعاه السفير زلماي خليل زاد ، الذي عمل لاحقا سفير أمريكا في العراق (2005-2007) حيث كان اهم ما تم الاتفاق عليه في ذلك المؤتمر نظام الحكم الفيديرالي بعد الغزو وقد تم في وقت مبكر اعتماد النظام الفيديرالي في العراق من خلال قانون إدارة الدولة المؤقت الذي تمت صياغته خلال فترة مجلس الحكم ، تم الإعلان عنه في 16 نوفمبر 2003 ، وأقره مجلس الحكم بتاريخ : 08 مارس 2004 ، وانتقلت المواد الخاصة بالفيديرالية إلى دستور 2005/10/15 كاملة [1]

ويعود نشوء النظام الإتحادي (الفيديرالي) في العراق أساسا المسعى الكردي المطالب بالنظام الاتحادي ولعدة أسباب سياسية منها : [2]

1- نجاح الأكراد في إدارة اقليم كردستان بعد أن ظفروا باستقلالهم الفعلي عن السلطة المركزية القائمة ، قبل عام 2003 في ظل حماية دولية .

2- إصدار برلمان إقليم كردستان في (1992/04/10) قرار الفيدرالية لإقليم كردستان المتضمن إقرار الإتحاد الفيدرالي ، ضمن عراق ديمقراطي برلماني تعددي تحترم فيه حقوق القومية الكردية ووفقا للمعاهدات والمواثيق الدولية .[3]

3- دور الأحزاب المعارضة للنظام الفيدرالي من (1968-2003) في تكريس النظام الفيدرالي ضمن المفردات التي تتناول الوضع القانوني لإقليم كردستان بعد إسقاط النظام الديكتاتوري والتي تمت بعقد العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بهذا الشأن .

ومنه نلاحظ أن مطلب النظام الإتحادي في العراق ارتبط بمطالبة الأقلية وليس الأكثرية .

الفرع الأول :الأساس الدستوري للنظام الإتحادي العراقي :

بعد أحداث عام 2003 صدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والذي يعد أول دستور يحتضن فكرة الدولة الاتحادية كما حرص على احتضانها دستور 2005 النافذ حاليا وستتولى بيان مصاديق هذه الفكرة في هذين الدستورين .

---

[1] رياض الأحمدي ، المرجع السابق ، ص62

[2] رافع خضر شبر وآخرون ، "تطبيق الفيدرالية في العراق " ، العراق : مجلة جامعة بابل للعلوم الإدارية والقانونية ،العراق : المجلد (10) ، العدد 63. 2005 ،ص 1252.

[3]، المرجع نفسه ، ص 1256.

أولا : قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية 2004 :

صدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في 8 مارس 2004 وقد وضع حجر الأساس للمحاولات الأولى لإنشاء النظام الإتحادي في العراق فقد جاء في المادة الرابعة منه بأن نظام الحكم في العراق جمهوري إتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي وقضت المادة (26.ب) بعلوية التشريعات الصادرة من السلطة التشريعية الغتحادية على التشريعات الصادرة من الجهات الأخرى عند التعارض باستثناء تطبيقها في إقليم كردستان ، إذ يجوز للبرلمان فيه تعديل تلك القوانين إذا لم تكن تتعلق بالإختصاص الحصري للسلطة الاتحادية[1]

وهذا بعد اعتراف المادة (53/جـ) باقليم كردستان وحكومته كما ذكرت المادة 52 بأن الهدف من تأسيس هذا النظام هو منع تركيز السلطة في الحكومة الإتحادية بشكل مشابه لما كان قائما في ظل النظام السابق ، وما يمكن ملاحظته من خلال نصوص هذا القانون ما يلي :

1- من المغالاة القول بأن قانون إدارة الدولة قد أسس النظام الفيديرالي فالحقيقة أنه حاول تأسيسه بدليل أنه لم يمض على الأقاليم المكونة له باستثناء اقليم كردستان والذي كان قائما قبل صدوره ، كما أنه أناط الأمر بالمحافظات ومدى رغبتها بتشكيل الأقاليم بدلالة (المادة 53/ج)

2- لقد ربط المشروع الدستوري تأسيس النظام الإتحادي بضرورة منع تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية وهذا ما صرح به في المادة "52" مما يعني أن الهدف من انشاء هذا النظام هو الحد من ظاهرة تركز السلطة .

3- منح المشرع في قانون إدارة الدولة برلمان إقليم كردستان الحق في تعديل تطبيق القوانين الإتحادية (المادة 26/ب) وبذلك صرح المشرع برغبته في إضعاف السلطة المركزية إلى أقصى حد ، بتغليبه قوانين الأقاليم على القانون الإتحادي ، ومما تقدم يتضح ان النظام الاتحادي في بدايته كان يهدف لتحقيق غرضين :

1- الحيلولة دون وجود سلطة مركزية قوية تظهر معها احتمالية قيامها بالتعسف بالحقوق والحريات .

2- إقامة نظام يكفل التأثير بين القوميات والإثنيات وبالاخص القومية الكردية .

ثانيا : دستور عام 2005 :

[1] المادة (54/ب) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004

استكمالا لمحاولة تأسيس النظام الإتحادي في العراق التي ظهرت بوادرها في قانون إدارة الدولة بوصفه دستورا مؤقتا صدر دستور 2005 و بطريقة ديمقراطية خلعت عليه صفة الديمومة ، ولهذا توسع هذا الدستور في ذكر الأحكام الخاصة بالنظام الاتحادي بوصفه شكلا للدولة إذ نصت المادة الأولى منه على أنه : " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة"1[1]

كما وصف الدستور العراق بأنه بلد القوميات والمذاهب (المادة 3) وأورد النصوص الخاصة بالسلطات الاتحادية من المادة (46) وما بعدها واختصاص السلطات الاتحادية في المادة (109) وما بعدها وكيفية اقتسام العائدات الطبيعية من نفط وغاز في المادتين (111 و112) والاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم (المادة 114) وتعارض الاختصاصات وتغلب احداها المادة (115) وإقامة النظام الإتحادي على ثلاث مستويات في الأقاليم والمحافظات والادارات المحلية (المادة 116) ووضع دستور للأقاليم المادة (120) ، والاحكام الخاصة بالمحافظات غير المنظمة بإقليم (المادة 122) وضمان الدستور للحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة (المادة 126) ومعالجة قضية كركوك المادة (140) والاعتراف بقوانين وقرارات اقليم كردستان منذ عام 1992 المادة (141) مع الإبقاء على نفاذ المادة (53/أ) الخاصة بوضع إقليم كردستان (والمادة 58) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها [2]

ومن الناحية التفصيلية فقد حدد دستور 2005 صلاحيات الحكومة المركزية في مقابل صلاحيات أخرى للأقاليم فمن صلاحيات الحكومة المركزية [3] رسم السياسة الخارجية دون التدخل في السياسة الداخلية للإقليم ومنها إنشاء القوات المسلحة لكنها تختص بالحدود والأمن الخارجي ، ولا تتدخل بشؤون الأمن الداخلي فهذا من صلاحيات حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه واجباتها الإدارية من إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي كالشرطة والأمن وحرس الإقليم كما نص الدستور على صلاحيات واسعة للأقاليم في إدارة شؤونه الداخلية تمتد لتصل إلى المشاركة في الصلاحيات الحصرية بالسلطة الإتحادية بل للإقليم الأولوية عند التعارض في

---

[1] دستور العراق 2005.

[2] كمال السيد قادر "العقبات الرئيسية أمام فيدرالية العراق"، الحوار المتمدن ،العدد 1255 ، يوم 2005/07/14 على الرابط http://www.alhewar.org

[3] رياض الأحمدي ، المرجع السابق ، ص 62

الصلاحيات المشتركة والصلاحيات غير المنصوص عليها [1] ، كما أشار الدستور إلى أن رئيس الاقليم هو المحافظ الذي سيأتي إلى رأس السلطة عن طريق الانتخاب المحلي كل 4 سنوات ، كما أعطى حق تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الديبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية فهي تمنح الإقليم قوة سياسية وتعطيه حربه في تقوية ذاته من خلال إقامة العلاقات واستثمارها لصالح الاقليم سياسيا واقتصاديا وعلميا [2] أما فيما يخص ثروات النفط والغاز ، فنص الدستور العراقي على أنها ملك عام مشاع لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، كما كفل لحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة حق المشاركة في إدارة الثروات ورسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطويرها ،كما نص الدستور على حق الإقليم في تكوين قواه الأمنية الداخلية وحرسه الخارجي دون تدخل مركزي ، كما أن للإقليم الحق في وضع دستور وقوانين خاصة به ، وحقه في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فأبناء الإقليم لهم قضاؤهم ومحاكمهم المستقلة ، فلا يحق للسلطة المركزية ملاحقة أو مداهمة أو اعتقال أو محاكمة أي عراقي ، خارج نطاق إقليمه [3] بل يحق لسلطة الاقليم تعديل القانون الاتحادي داخل حدود الاقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بينه وبين قانون الاقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .[4]

ولكن الاشكال الذي تواجهه الفيدرالية في العراق هو أن الأقاليم غير موجودة باستثناء اقليم كردستان الذي كان نواة الفيدرالية بحكم اللغة والقومية وتثبته الحكم الذاتي منذ ما قبل الاحتلال ، لكنه أصبح اليوم دولة شبه مستقلة لتمتعه بكافة خصائص أي دولة إضافة لامتلاكه جيشا إقليميا .

---

[1] Constitution of traq2005.
[2] نفس المرجع ، ص 63
[3] المرجع نفسه ، ص 63
[4] المرجع نفسه ، ص 64

الفرع الثاني : مبررات ومواقف الخيار الفيدرالي في العراق

أ- المبررات : توجد عدة أسباب تبرر اعتماد الفيدرالية كخيار استراتيجي لبناء نظام سياسي فاعل ، ولإدارة التنوع في العراق وتتمثل فيما يلي :

1- تنوع المجتمع العراقي : حيث أن المجتمع العراقي لا يمثل طيفا ثقافيا واحدا بل هو عبارة عن فسيفساء متعددة الألوان [1] وقد تأكدت هذه الحقيقة في الإحصاءات المتكررة للسكان حسب ما أوردنا سابقا .

2- وجود الاستقطاب الثقافي بين المكونات العراقية :

تتميز مكونات المجتمع العراقي بوجود درجة عالية من الاستقطاب الذاتي والرغبة في تأكيد الهوية الخاصة لكل منها وعدم حصول حرب أهلية شاملة تؤكد هذا الاستقطاب يعود طبعا إلى سطوة السلطة المركزية وانكارها العلني للحقائق إلا أن هذه السلطة عمقت حالة الاستقطاب ورسختها وعزلت المكونات العراقية عن بعضها لتبدو على شكل جزر ثقافية منغلقة على الذات فولد ذلك انعدام الثقة بين هذه المكونات وازدياد حالة التوتر [2].

ب- موقف الطوائف الرشيسية في العراق من النظام الفيديرالي :

1- موقف العرب السنة : ممثلي العرب السنة داخل اللجنة الدستورية هم من أشد المعارضين للنظام الفيديرالي في العراق بحجة أنه يهدد وحدة العراق ولكن الأسباب

الحقيقية وراء رفض النظام الفيديرالي هي : [3]

1- المناطق السنية العربية هي مناطق فقيرة نسبيا حيث تتواجد منابع النفط أكثرها في المناطق الشيعية والكردية وحتى من ناحية الامن الغذائي فإن المناطق السنية أكثرها مناطق صحراوية أو شبه صحراوية تفتقر إلى موارد المياه ما عدا الشريطين المحاذيين لنهري دجلة والفرات ، لذلك في حالة تشكيل ولاية فيديرالية سنية فإن هذه الولاية ستضطر إلى الاعتماد اقتصاديا على الولايات الشيعية والكردية مما يجعلها عرضة للإستفزاز .

2- انتشار السنة العرب لا يقتصر فقط على المناطق السنية بل يمتد إلى الجنوب الشيعي وحتى إلى كردستان فمثلا نسبة السنة في بعض المناطق الجنوبية كالبصرة تصل إلى 40% من السكان في حالة تكوين ولاية أو ولايات شيعية في الجنوب فهناك خطر على وجود السنة كطائفة في هذه المناطق أو ربما يؤدي هذا إلى نزوح جماعي للسنة من هذه المناطق ، وهذا ما لا تستطيع المناطق السنية استيعابه .

---

[1] أكرم الحكيم ، " المشكلات الطائفية والخيار الديمقراطي في العراق " ، مجلة المعهد ، مركز الدراسات والأبحاث الاسلامية والعربية ، لندن العدد الثاني ، 2000 ، ص 236.

[2] علي أسعد وطفة ، "اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة" المستقبل العربي ، بيروت : العدد 282 ، ص 102 .

[3] كمال السيد قادر "مرجع سابق.

3- الدول العربية المجاورة للعراق وتركيا هي كلها دول ذات أكثرية سنية لا ترغب أكثرها في النظام الفيدرالي في العراق ولذلك يأتي موقف السنة الرافض للفيدرالية تجاوبا مع مواقف هذه الدول من الفيديرالية .

الموقف الشيعي : إن موقف الشيعة مع النظام الفيديرالي يتأرجح ما بين المؤيد والمعارض ويعود هذا الموقف إلى العوامل التالية : [1]

1- الشيعة يتمتعون بالتفوق العددي في العراق يتجاوز الأكثرية المطلقة ولهذا فحسبهم يحق لهم حكم البلاد في كل الاحوال سواء كان العراق دولة فيدرالية أو مركزية ولكنهم يفضلون النموذج المركزي على الفيدرالي لأن النظام المركزي سوف يزيد من نفوذهم في كافة مناطق العراق كالمناطق السنية والكردية أيضا [2]

2- نقطة ضعف المناطق الشيعية هي افتقارها إلى مصادر المياه الذاتية حيث معدلات هطول الامطار منخفضة جدا وأن الأكراد والسنة يتحكمون في مصادر المياه التي تمد الجنوب بالمياه كنهري دجلة والفرات وروافدهما وفي حالة تشكيل ولايات سنية وكردية لها حق التصرف بمصادرها الطبيعية فإن هناك خطرا تعرض الجنوب إلى ضغوط من قبل الأكراد والسنة لأغراض سياسية فمثلا :

يستطيع السنة استعمال مياه دجلة والفرات لأغراض الري في المناطق الصحراوية وتحريم الجنوب من القسم الاكبر من هذه المياه ولذلك فإن انشاء دولة مركزية أو فيديرالية ضعيفة سوف يجعل الشيعة كأكثرية يتحكمون في هذه الموارد أيضا .

3- الموقف الكردي : يعتبر الاكراد من أشد المتحمسين للنظام الفيديرالي وأسباب هذا التحمس يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- كافح الاكراد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وحتى سقوط النظام السابق من أجل حق تقرير المصير والذي يعني أيضا تأسيس دولة قومية لهم ولكن الوضع الجيوبوليتيكي لكردستان العراق لا يسمح الآن بتشكيل هذه الدولة ، ولذا تحاول الأحزاب الكردية التي تمثل الأكراد في العراق الحصول على الأقل على الحق الفيديرالي لكردستان وعرضه على الشعب الكردي كبديل لدولة كردية أي أن ولاية إقليم كردستان الفيديرالية ستكون تقليدا للدولة الكردية التي يريدها 98 % من أكراد العراق حسب الاستفتاءات غير الرسمية التي أجريت بينهم .

2- مطالبة الأحزاب الكردية بالفيدرالية لا تخلو من نزاعات أنانية ومصالح شخصية ، إذ أن قيادات الأحزاب الكردية وخاصة قيادات الحزبين الرئيسيين ذاقوا طعم مرارة السلطة والانفراد بها والتمتع بامتيازات اقتصادية هائلة وبطرق غير مشروعة ، ولهذا فإن هذه السلطة

---

[1] المرجع نفسه .

[2] Achraf Khlil ,Punch for Shute State Snage Iraq Negotiations Les Angles times 13/08/2005 .
http://www.articles.latines.com

والامتيازات لا يمكن الاحتفاظ بها إلا في كيان كردي فيدرالي لا تتدخل في شؤونه الداخلية الحكومة الفيدرالية في بغداد ، ولكن الدولة العراقية كدولة ذات سيادة حسب القانون الدولي تضمن في نفس الوقت حمايتهم من تدخلات دول الجوار التي سوف تجهض تأسيس دولة كردية في أي وقت .

3- كردستان العراق تتمتع بثروات طبيعية هائلة ترغب العوائل الحاكمة في هذا الإقليم الاستيلاء عليها وتحويلها إلى أملاك شخصية كما فعلت مع الكثير من الملك العام لحد الآن حيث الفساد الإداري والمالي وهذا لا يتم إلا إذا حكمت هذه العوائل اقليم كردستان لوحدها كما هو الحال الآن .[1]

الفرع الثالث : ايجابيات وميزات النظام الفيدرالي في العراق كآلية لإدارة التنوع الإثني:

إن النظام الفيدرالي هو عبارة عن نظام للإدارة اللامركزية وهو يشكل القاعدة الأساسية للأنظمة القائمة على الفيديرالية المبنية على الأقاليم أو إدارة الولايات في المجتمعات الديمقراطية لتميزه بمبررات عديدة تساعد على إقامة حكومة تتسم بالشفافية والإدارة الناجحة لتحقيق مطالب المجموعات السكانية الممثلة لها حسب مناطقها ووحداتها وأهم الميزات التي يتسم بها النظام الفيدرالي العراقي ما يلي :

- دعم الديمقراطية وضمان حقوق سكان الوحدات من خلال زيادة دورهم في المساهمة في إدارة مناطقهم وإيصال حاجاتهم إلى المجالس المحلية المنتخبة التي تحولها بموجب النظام الديمقراطي المتبع إلى سياسات واجراءات عملية بموجب خطة مناسبة بغية تنفيذها .
- التوازن بين المصلحة العامة ومصلحة المجموعات السكانية من خلال التعبير عن رغبتها في اختيار الممثلين ضمن عملية انتخابات ديمقراطية للعمل على تلبية الحاجات الأساسية للسكان وتقديم أفضل الخدمات لهم [2].
- التوازن بين مصلحة دولة الأقاليم ومصلحة الوحدات الإدارية الصغيرة من خلال تنظيم علاقات بين المستويات الإدارية المختلفة وتقسيم الحقوق والواجبات فيما بينها والصلاحيات ونمط العلاقة بين الأطراف المعنية وضمن إطار من التنسيق والتكامل والتعاون بين المستويات المختلفة .
- الاستغلال الامثل للموارد المحلية البشرية والطبيعية والمالية لصالح التنمية المتوازنة في المنطقة المعنية لكل المكونات والوحدات الإدارية للإقليم أو المحافظة .

---

[1] المرجع نفسه .

[2] جرجيس كوليزادة ، " مزايا دولة الأقاليم العراقية " ، صحيفة المؤتمر البغدادية ، شبكة عراق المستقبل ، 2015/01/05 ، http://www.iraqfuture.net/fedral/23.htm

- تلبية حاجات السكان المحليين في كل وحدة إدارية وخلف تنمية حقيقية تزيد من أهمية الاقليم والمساهمة في زيادة الدخل المحلي وتحقيق مستوى معاشي مناسب للسكان موازية للمستوى العام للبلد .
- زيادة القدرة والسرعة والمرونة في إتخاذ القرارات ومتابعة نتائجها لتنمية الوحدة الإدارية المعنية ومنح السلطة والصلاحيات لها لمساعدتها على زيادة قدرتها ومرونتها في إتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف التنمية وتوفير الخدمات والحاجات إلى سكان الوحدة او المنطقة .
- إزالة بؤر النزاعات والتوتر بين الوحدات والمجموعات السكانية نتيجة لأسباب إثنية أو عرقية أو إجتماعية أو اقتصادية أو مذهبية من خلال إشراك السكان وأخذ آرائهم كحلول ضامنة لإزالة تلك المشاكل من خلال المعايشة الميدانية للواقع دون تعقيد ودون تأزم المشكلة [1].
- تلبية حاجات المجموعة السكانية وفق أفضليات تتطلب توفيرها وتقديمها لسكان تلك المناطق والإدارة المنتخبة والمتمتعة بالصلاحيات والسلطات اللازمة تكون على دراية بهذه الاحتياجات .
- استمرارية التنمية والتطور الإقتصادي والاجتماعي للمنطقة المعنية ضمن موجبات استراتيجية مدروسة قائمة على وضع اهداف وأولويات يحددها سكان المنطقة وفق قاعدة المتاح من الموارد والامكانيات لتحقيق المهام ضمن سياق التنمية .
- تنشيط المجموعات السكانية والوحدات الغدارية المهمشة التي تعاني من نقص التطور والتنمية في إطار البلد الواحد وما تسببه ذلك من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية ، مما تتطلب الحاجة الفعلية في تنشيط اقتصاديات هذه المناطق تنشيط المجموعات السكانية والوحدات الغدارية المهمشة التي تعاني من نقص التطور والتنمية في إطار البلد الواحد وما تسببه ذلك من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية ، مما تتطلب الحاجة الفعلية في تنشيط اقتصاديات هذه المناطق .

المطلب الثالث : التحريض على الانفصال في العراق

الفرع الاول : جذور فكرة تقسيم العراق

[1] المرجع نفسه

تم نشر عام 1957 كتاب بعنوان "خنجر اسرائيل" لمؤلفه الهندي "ر.ك.كرانيجيا" والذي تضمن مخطط اسرائيل لتقسيم العراق على أن يبدأ التقسيم بتشكيل دولة كردية ، وفصلها ثم اقتطاع دويلة شيعية .

وفي عام1973 قدم مهندس السياسة الأمريكية "هنري كيسنجر" مشروعا تجدد الحديث عنه عام 1983 يتضمن تقسيم جميع دول المنطقة العربية على أسس طائفية ، ذلك فيما كانت مجلة كيفونيم الاسرائيلية قد نشرت في 14 فيفري 1982 خطط اسرائيل لتقسيم العراق ، واعتبرت المجلة أن العراق أشد خطرا على اسرائيل من بقية الدول وأكدت أن أفضل طريقة لتمزيقه هو إثارة الصراع الدموي بين مكوناته.

ولكن يعتقد معظم الباحثين أن الإرهاصات الأولى لتقسيم العراق قد بدأت عندما قرر مجلس الامن بضغط أمريكي بتحديد مناطق حظر الطيران تحت عنوان حماية الشيعة والأكراد في الجنوب والشمال في التسعينات من القرن الماضي مع حرص الإعلام الامريكي على ترسيخ عبارة حماية الاكراد والشيعة [1] وقبل حرب عاصفة الصحراء مطلع التسعينات دعا أستاذ القانون الأمريكي والمستشار في البيت الابيض "آلان توبول" من خلال موقع الكتروني تابع للجيش الأمريكي إلى الإسراع بتقسيم العراق قائلا أن عددا دول العالم حاليا 193 دولة وليست مشكلة إذا أصبحت 196 في إشارة إلى 3 دويلات ناتجة من تقسيم العراق .

بينما نشر مركز "ستراتفور " للدراسات سنة 2002 أن الاستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى التي تعقب غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق هي تقسيم البلد إلى ثلاث مناطق منفصلة ، منطقة سنية في الوسط تنضم إلى الأردن ومنطقة كردية ضمنها الموصل وكركوك ، ومنطقة شيعية في الجنوب تنضم إلى الكويت أو إيران .

وقبل الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية أن أحد أهداف غزو العراق ، اقتطاع المحافظات السنية وضمها إلى الأردن ، ثم عاد لتكرار الأمر نفسه الخبير الاسرائيلي لشؤون الارهاب "ايهود سبرينزاك " في حديق للتلفزيون الروسي في 24 نوفمبر 2002 " الذي قال أن مشروع تشكيل المملكة الأردنية الهاشمية المتحدة يقف وراءه "ديك تشيني" و"بول وولفوفيتز " [2] ، هذا المخطط هو ما ترجم بعدها في الدستور العراقي بدعم أمريكي الذي منح حق تقرير المصير للاكراد وحق تشكيل الاقاليم غير الإدارية في إطار دولة فيديرالية لتستكمل حلقات المشروع بعدها بموافقة الكونغرس الأمريكي وإقرار مجلس الشيوخ في 2007 لخطة غير ملزمة لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم ، قدمها السيناتور جوبايدن ، الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، ثم أصبح نائبا للرئيس والمسؤول المباشر عن الملف العراقي .

---

[1] محمد عبد القادر ، تقسيم العراق بين التخطيط والتنفيذ ، الأهرام اليومي ،2015/02/02
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx/serial=1435599&eid=5303

[2] نفس المرجع .

ويعتبر إقرار قانون الأقاليم في الستور العراقي لعام 2005 يوفر الأرض الخصبة لزرع بذور التقسيم والذهاب باتجاه أقاليم ذات صبغة طائفية اثنية تعتمد المذهب والديانة ركائز أساسية في كينونة وجودها .

الفرع الثاني :إنشاء الأقاليم كدعم لفكرة التقسيم :

لقد منح الدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب عام 2005 الحرية للمحافظات بإنشاء أقاليم مستقلة تتمتع بامتيازات كبيرة بعيدا عن رقابة السلطة المركزية ولكن جوبه مشروع الأقاليم برفض شعبي من قبل غالبية المكونات السنية والشيعية لانه يسعى إلى تقسيم البلاد على أسس طائفية وعرقية .

وقد حدد الدستور اجراءات لإنشاء الأقاليم في المادة (119) [1] عن طريق طلب يقدم إلى مجلس الوزراء من ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو طلب من عشر الناخبين في المحافظة التي تروم تكوين الإقليم وكفل للإقليم أن يضع دستورا يحدد هيكل سلطاته وصلاحياته وآليات ممارسة تلك الصلاحيات ، وتخصيص حصة عادلة من الإيرادات المحصلة إتحاديا ، تكفي للقيام بالاعباء والمسؤوليات مع الأخذ بعين الإعتبار موارد المحافظة وحاجاتها ، ونسبة السكان فيها .

وقد طرح جوبايدن فكرة انشاء ثلاثة أقاليم مذهبية وعرقية حيث أن :

- محافظات الوسط والجنوب تمثل الإقليم الشيعي .
- والمحافظات الغربية تمثل الإقليم السني .
- والمحافظات الكردية تمثل الإقليم الكردي .

مما أثار حفيظة أغلب المكونات السياسية حينها [2] ، و أول شخص طرح فكرة تأسيس إقليم الوسط والجنوب عام 2003هو الزعيم عبد العزيز الحكيم ولكن الدعوة لم تلق أي ترحيب في تلك الفترة [3] .

أما عضو "التحالف الوطني" عبد السلام المالكي يقول : "أن محافظات الوسط والجنوب يرتكز عليها اقتصاد البلد لانها تحتوي على النفط وترتبط بعدة دول وتمتلك موانئ وسياحة دينية ، كما أن الوضع السياسي بعد عام 2003 واجه تحديات كبيرة بعد تزايد الخلافات السياسية وانهيار الوضع الأمني وتنامي دور القوى المتطرفة هو ما أجل إعلان تأسيس اقليم الوسط والجنوب الذي يضم عشر محافظات .

---

[1] المادة (119) من الدستور العراقي

[2] أمل الشرقي ، "بايدن وبلفور وبيكو" ، التقسيم ، صحيفة المحرر ، العدد 1262 ، 2003 ، ص 20.

[3] سلام زيدان ، الاقاليم في العراق ، شرعنة التقسيم ، الخليج الجديد ، العدد 867، 17 جويلية 2015 ، ص 18 .

ويضيف أن : محافظة البصرة ستلجأ وحدها إلى إعلان اقليم مستقل لأنها عانت خلال الفترة الماضية التهميش والإقصاء وخصوصا أن 85,3 % من الايرادات النفطية الداخلة الى البلدمن مصافي البصرة ، بالإضافة إلى أن البصرة تعاني نسبة فقر بنحو 30 % وتفتقر غلى البنى التحتية .

وقد بدأ القائمون على مشروع إقليم البصرة بتنفيذ الاجراءات الرسمية لإقامته من خلال حصولهم على تواقيع عشر أبنائها كما أقر الدستور ، كما أن الحركات السياسية في البصرة نظمت وفودا لزيارة الزعامات الدينية والسياسية في بغداد والنجف بغية الحصول على تأييدها في إقامة إقليم البصرة .

وقد رفع أبناء المحافظات الغربية (الأنبار ، صلاح الدين ، دبالي نينوي) شعار تأسيس " إقليم السنة " على نحو اساسي خلال تظاهراتهم التي انطلقت عام 2012 بعد إلقاء القبض على فريق حماية وزير المالية رافع العيساوي ، وأحمد العلواني ، وعلي حاتم سليمان .

وهذا ما اكده عضو لجنة الاقاليم والمحافظات في البرلمان العراقي مطشر السامرائي ، أن البنية الإجتماعية بعد عام 2003 أصبح فيها شرخ كبير بسبب الشك والريبة التي ولدتها الخلافات السياسية ولذلك فإن تأسيس الاقليم السني يعد حلا لجميع الأزمات التي حصلت في الفترة الماضية [1]

كما يرى السامرائي عضو اتحاد القوى العراقية ، أن انشاء الأقاليم سيحافظ على وحدة العراق ، لأن المركزية الشديدة بعد عام 2003 أدت إلى دمار المحافظات ونهب ثروات البلاد ، ويشير إلى أن :"المحافظات السنية تعرضت للدمار بسبب الحرب على تنظيم داعش ، ما يتطلب من الحكومة المركزية اعمارها حتى لو أعلن الاقليم السني ، وقد أوضح أن الخلافات التي ستولد بين المحافظات حول الحدود الإدارية ستحل عن طريق المادة 140 من الدستور .

اما الإقليم الكردي الذي أنشأ فعليا خلال فترة النظام السابق وتوسعت مساحته على نحو كبير في السنوات التي تلت التغيير فأصبح يؤدي دورا مهما في الاحداث السياسية بعد عام 2003 ، وأسهم في منع إقامة حكومة قوية في بغداد من أجل تمرير مصالحهم القومية .

وقد صرح النائب سروة عبد الواحد ، عن التحالف الكردستاني ، أن إنشاء الاقاليم لا يعني بالضرورة تقسيم البلاد على أسس طائفية والدستور منح جميع المحافظات حرية إنشاء الاقاليم ، وأن إنشاءها سيسهم في تطوير البنى التحتية للمحافظات كما حصل مع اقليم كردستان العراق [2] ويشير إلى أن قضية محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها يمكن حلها عن طريق تطبيق مواد الدستور وجعل أبنائها يحددون مصيرهم إما البقاء مع الحكومة الاتحادية أو الالتحاق باقليم كردستان من خلال تطبيق الاستفتاء .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 19 .

[2] المرجع نفسه ، ص 21

أما المحلل السياسي سلام ربيعي فيرى صعوبة إقامة هذه الأقاليم ومبرراته في ذلك هي :[1]

1- الإقليم السني : يرفض السنة إنشاء اقليمهم لانهم سيفقدون الكثير من الامتيازات الاقتصادية بسبب افتقاد مناطقهم إلى الثروات النفطية ، إضافة إلى أنهم سيعلنون أنهم أقلية عددية أمام الشيعة وهذا ما لن يرضوا به ، وكذلك الشيعة سترفض انشاء الاقليم السني لأنه ستترأسه قيادات بعثية ومتطرفة ويصبح حاضنة للمجاميع الارهابية والمتطرفة ، مما يمثل تهديدا لوجودهم في العراق .

2- الإقليم الشيعي : من الصعوبة انشاء الاقليم الشيعي لأن الحكومة العراقية بيدهم منذ عام 2003 ، وفي حال انشاء أي محافظة اقليميا فإن ذلك سيضعفها ، كما أن الشيعة يسعون إلى التمسك بالحكم حتى لو قدموا تنازلات إلى الكرد والسنة بشأن موضوع تقرير مصيرهم .

3- الغقليم الكردي : فهو يتصرف وكأنه دولة مستقلة وهو تجاوز جميع الصلاحيات مما ولد مشاكل وتقاطعات كبيرة مع الحكومة المركزية .

وقد بين أن الاقليم الكردي يحمل نزعة تقسيمه لانه يحاول ضم مناطق عدة خارج حدوده ، مما سيشجع السنة والشيعة على التناحر في ما بينهم حول المناطق الفاصلة ، كما أن قضية المناطق المتنازع عليها ومنها محافظة كركوك ، ستؤدي إلى اقتتال بين الطوائف العراقية إذا أجري استفتاء يقرر مصيرها لأنها غيرت ديموغرافيتها لمصلحة الكرد .

قانون العاصمة : ينص الدستور العراقي في المادة 124 منه على أن بغداد وحدودها البلدية ، عاصمة جمهورية العراق ، وتمثل بحدودها الغدارية محافظة بغداد، وتضيف المادة في بندها الثاني "ينظم وضع العاصمة بقانون" مؤكدة على أنه لا يجوز للعاصمة أن تنظم لإقليم [2].

الفرع الثالث : الخارطة المتوقعة لتقسيم العراق .

إذا افترضنا أن العراق سيقسم إلى عدد من الدويلات والاقاليم وطبقا للدستور العراقي فهذا جائز خاصة مع حصول إقليم كردستان العراق عليه ، وإقامة إقليم كردي داخل الفيديرالية ، حيث أكد الدستور على امكانية إقامة نظام فيديرالي ومبدأ اللامركزية الإدارية وتنشيط دور الإدارات المحلية ، وهو ما يجعلنا نرسم خارطة المتوقعة والمحتملة التقسيم على النحو التالي : [3]

---

[1] سلام الربيعي ، مقابلة تلفزيونية ، حصة ،**قناة العربية** ، يوم2013/03/18. الساعة التاسعة مساء.
[2] سلام زيدان ، المرجع السابق .
[3] مروة وحيد ، " سيناريوهات الأزمة العراقية من التقسيم إلى رحيل المالكي " ، 2015/02/09
http://studies.alarabiya.net/futurescenarioes/%d%b3%d9%

1- إقامة إقليم سني : يبدأ من محافظة ديالي في الشرق وثلاح الدين وانتهاء بالانبار في الغرب ، وهو الإقليم الذي زادت من فرص وجوده سيطرة "داعش " على عدد من المدن العراقية بدأتها بمدينة الموصل ، ثم تكريت وصولا للقائم وتلعفر ، علاوة على سيطرة داعش على المرافق الحيوية في المدن على عدد كبير من أسلحة القوات العراقية حتى أصبحت على مشارف العاصمة بغداد ، كما استغلت داعش شعور أهالي هذه المنطقة بالتهميش والإقصاء بالإضافة إلى استغلال التنظيم التوتر القائم بين القوات المركزية والبيشمركة ، ليشُنّ العديد من الهجمات على طول الخط المتنازع عليه بين العرب والأكراد شمال العراق ، حتى استطاعت القوات الكردية إحكام السيطرة على مدينة كركوك وتأمينها من داعش ، علاوة على مناطق جولاء وخائفين وهو ما دفع بوزير الخارجية الامريكي جون كيري خلال زيارته لكردستان العراق ، لحث القيادات السياسية في الإقليم ، على عدم الانسحاب من العملية السياسية في بغداد ، بل والمشاركة في الحكومة الجديدة في بغداد ، والسعي لتولي مناصب رفيعة تتيح لها المشاركة في القرارات المتعلقة بالثروة النفطية .

ولكن هناك عدة عوائق تمنع سيناريو التقسيم للإقليم السني يمكن أن نحددها فيما يلي :

1- عدم وجود تماسك سياسي بين الفصائل السنية المختلفة وبينها وبين تنظيم داعش وهو ما ظهر في إعلان أسامة النجيفي زعيم كتلة متحدون ورئيس البرلمان ، وقوفه ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام –داعش- ومنهجه التكفيري والدعوة غلى الفصل بين الحراك الشعبي الذي تشهده المحافظات الغربية منذ عامين وبين تنظيم داعش وغيره من التنظيمات التكفيرية ، فكلا الطرفين الفصائل السنية وداعش مختلفان في رؤيتهما لمستقبل الدولة العراقية خاصة في ظل اعلان داعش عن تشكيل دولة اسلامية تشمل العراق والأردن وسوريا والكويت وفلسطين ، وهنا يمكن الإشارة إلى تأييد ومساندة بعض الفصائل لتنظيم داعش ومنها الجيش الاسلامي وجيش المجاهدين في حين يهدف الحراك الشعبي السني بالأساس إلى معارضة ومواجهة سياسات المالكي الطائفية دون المساس بوحدة واستقرار الدولة ومن ضمن هذه القوى كتائب ثورة العشرين بقيادة حارث الضالي ورجال الطريقة النقشبندية.

2- التداخل المناطقي أو ما يطلق عليه المناطق المتنازع عليها وتقاسم الموارد وكيفية إدارتها وهو ما يتطلب توحيد الصف السني لإنجاح الإقليم على غرار ما يحدث في إقليم كردستان .

الإقليم الشيعي : ويتركز في محافظات جنوب العراق ، والوسط والبصرة ، وهو الإقليم الذي تتركز فيه المزارات والعتبات الشيعية المقدسة وهي الأماكن الذي يصعب على مقاتلي داعش السيطرة عليها ، وهو ما جعل قوات المالكي تتركز في مدينة سامراء ، حيث يوجد بها مرقد الإمامين العسكريين علي الهادي ، الإمام العاشر وحسن العسكري ، الإمام الحادي عشر لدى الشيعة الإثني عشرية ، مما دفع المالكي إلى زيارتها والإعلان منها عن بدء عمليات تطهير البلاد من داعش علاوة على تمركز أهم الحقول النفطية في البلاد ، في البصرة وميسان وذي قار ، كما تحتوي المنطقة الجنوبية على ما يقرب من 71% من إجمالي الإحتياطي ، وعلى

الرغم من احتمالات وفرص قيام هذا الإقليم على الأرض أقوى من إقامة الإقليم السني إلا أن هذا يصعب تحقيقه في تلك المرحلة بالتحديد مع ظهور انقسام واضح في صفوف المكون الشيعي ، وهو الانقسام الذي ظهر جليا في الانتخابات البرلمانية أفريل 2014 علاوة على تحفظ الموقف الإيراني من هذا التقسيم . [1] وانعكاسات ذلك على القوى السياسية الشيعية العراقية .

إقليم كردستان : يتركز في دهوك وأربيل و السلمانية وهو الإقليم الوحيد الذي أقيم بالفعل واستفاد بشكل واضح من الدستور العراقي ، ويعد الإقليم رمزا واضحا لإمكانية التعايش الطائفي وإن كان قد مر الاقليم بالعديد من الخلافات مع الحكومة المركزية خاصة فيما يتعلق بميزانية الدولة وتصدير النفط والغاز مما دفع الغقليم وعلى لسان رئيسه مسعود بارزاني إلى التفكير في إعادة النظر في العلاقات مع الحكومة المركزية ودعوة الجماعات الاسلامية في الاقليم الى الاعلان عن نيتها في تأسيس الدولة الكردية المستقلة وهو ما ناقشه برلمان أربيل ، كما أن شسيطرة القوات البشمركية على العديد من المناطق لصد داعش ومواجهتها ، من شأنه أن يفتح المجال للعديد من الخلافات والصراعات حول الحدود بين الأقاليم العراقية في المدى المنظور خاصة فيما يتعلق بمدينة كركوك بخط أنابيب كردي الذي ينقل الخام الى تركيا .[2]

المبحث الثالث: تقييم اليات ادارة التنوع الاثني في حالتي السودان والعراق

تعتبر اليات ادارة التنوع الاثني في كل من السودان والعراق محاولة جادة للإبقاء على التنوع في اطار الدولة الواحدة بل تفكيكها الى دويلات ولكن العامل الخارجي ساهم بدرجة كبيرة دون بلوغ هذا الهدف وفي هذا المبحث سندرس مجمل هذه الاليات دراسة تقييمية ومعرفة مدى تطبيق هذه الاليات على ارض الواقع في هاتين الدولتين من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مدى تطبيق الديمقراطية التوافقية في كل من السودان والعراق

المطلب الثاني: مدى ممارسة الفيدرالية في السودان والعراق

المطلب الثالث: الانفصال كآلية لإدارة التنوع الإثني في السودان والعراق

المطلب الأول : مدى تطبيق الديمقراطية التوافقية في كل من السودان والعراق

لقد رافق التجربة التوافقية من قبل النخب السياسية العراقية والسوداني الكثير من الغموض بين النظرية والتطبيق كونها ممارسة جديدة في الحياة السياسية ، وعلى كافة الأصعدة سواء

[1] Timlister ,Iraq to split in three so why not .CNN.july 2014 http://edution.CNN.com/2014/07/07/worldiraq

[2] مروة وحيد ، المرجع السابق

كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، فبعد انتخابات 2005 شكلت الحكومة العراقية وفقا للديمقراطية التوافقية والتي في ظلها لم يكن بمقدور أي كتلة سياسية الإنفراد والتي بالحكم وتهميش الكتل الأخرى مهما كان الطرف المنتصر انتاخبيا ، ومن ثم لم تستطع أي من الأطراف الفائزة تشكيل الحكومة بسبب اعتماد المخاصصة الطائفية أساسا في العملية السياسية بالرغم من امتلاك العراق شروط الأغلبية البرلمانية إلا أن التوافق السياسي طغى على الإستحقاق الإنتخابي الذي يعد المعيار الحقيقي للديمقراطية وهذه إحدى المشكلات التي واجهها العراق بعد التحول لذي جرى عام 2003 .[1]

-يشترك الدستور العراقي والإتفاقات السودانية في افتقادهما لصفة التمثيلية ،فالدستور العراقي هو محصلة وفاق كردي/شيعي ، غاب عنه السنة وبعض فصائل من الشيعة(تيار مقتدى الصدر ، الشيعة ، العروبيون) ، كما أن اتفاق السلام الجنوبي اتفاق ثنائي بين الحركة الشعبية بقاعدتها القبلية (الدينكا) .[2]

- إنعدام التوازن بين الجماعات الرئيسية المكونة للبرلمان انعكس على اتخاذ القرارات داخل البرلمان في كلا البلدين .

- إن تطبيق الديمقراطية التوافقية يعني الأخذ بالقواعد الاربعة الرئيسية وهي الحكم الإئتلافي ، التمثيل النسبي ، الفيتو المتبادل بين مكونات الأحزاب والمكونات التي تشرك في الحكومة الفيدرالية ، ونلاحظ أن كلا من العراق والسودان فعلا يطبق هذه الشروط بحيث يمكن القول القول أن نظام الحكم فيها قريب من النموذج الديمقراطي التوافقي .فالبلدان يطبقان فعلا الصيغة الفيدرالية ، شمال العراق يتمتع بإستقلال واسع عن السلطة المركزية وهما أقرب من إلى الصيغة الكنفدرالية منها إلى الفيدرالية .

وهذا الوضع كان ينطبق على شمال السودان وجنوبه ، ويطبق البلدان صيغة الحكم الإئتلافي على مستوى الرئاسة ولكنها ليست مطبقة بوضوح على صعيد التركيب الحكومي كما يطبق العراق في قانون الإنتخاب مبدأ النسبية .

- يعد مجلس الحكم وقانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية والدستور العارقي الدائم لعام 2005 بداية التأسيس للديمقراطية التوافقية في العراق والسودان بعد اتفاقية نيفاشا 2005 .

---

[1] حسن تركي عمير ، المرجع السابق ص 149

[2] نيفين مسعد ، المرجع السابق ، ص39

- التنوع القومي والديني والمذهبي لمكونات الشعب العراقي والسوداني يعد من الأسباب التي دفعت للأخذ بالديمقراطية التوافقية لضمان مشاركة الجميع في صنع القرارات واتخاذها كآلية لإدارة التنوع الإثني .1[1]

- أفرز تطبيق الديمقراطية التوافقية العديد من الإشكاليات التي أثرت بشكل أو بآخر على بناء الهوية الوطنية وتغييب المواطنة بوصفهما أسس بناء الدولة الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية وطنية جمعية تخترق الولاءات والإنتماءات المذهبية والدينية.

- الديمقراطية التوافقية ذات بناء واستقطاب مجتمعي عمودي تؤكد على الروابط الاولية وتعظمها على حساب الرابط الجمعي الوطني وترمي إلى دمج الفرد في الجماعة الأولية دون أن يكون له حرية في الإختيار .2[2]

- يمكن أن تصبح الديمقراطية التوافقية وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانسا واستقلالية وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات مما يضر بالوحدة الوطنية في كل من البلدين .1[3]

- الحكومة التي تنتجها الديمقراطية التوافقية تكون ضعيفة وذات قرارات بطيئة ، وقد تجمد بعض القرارات اذ واجهت معارضة كتلة ما ، إذ أن البعض يتبع آليات السيطرة والهيمنة بدل التعاون مع الشركاء ، وهذا ما حصل فعلا في السودان والعراق.2[4]

وبطبيعة الحال هناك عدّة تفاصيل تميز حالة عن أخرى ، فقد تم تضمين عناصر المحاصصة الإثنية أو الديمقراطية التوافقية داخل الإتفاقيات السودانية المتعاقبة (نيروبي 2005/1) (أبوجا 2006/5) ، (أسمرا 2006/10) مقابل الإكتفاء في دستور العراق 2005 بالنص على المساواة والتمثيل وتداول السلطة .

- أو إنخراط غرب السودان وشرقه بعد جنوبه في الإطار الفيدرالي على حين يربط دستور العراق إنضمام أي محافظة للفيدرالية بإستثناء تحكمه مواصفات وضوابط .

- نص إتفاق نيروبي على استفتاء أهل الجنوب على تقرير مصيرهم بعد ست سنوات وخلو الدستور العراقي المؤقت من أي نص مشابه .

---

[1] اكرم الحكيم ، مرجع سابق،ص237.
[2] امل هندي الفزعلي ، مرجع سابق ،ص54.
[3] نيفين مسعد ، مرجع سابق ،ص37.
[4] حسين تركي عمير ، مرجع سابق ،ص181.

- التعقيد في الإتفاقيات السودانية حول الثروة والسلطة والأمن (حيث تضمن اتفاق نيروبي على 6 بروتوكولات) .

وما يمكن استخلاصه أن التجربة الديمقراطية التوافقية في كل من السودان والعراق ساهمت بدرجة متفاوتة في الحد من النزاعات الاثنية ، ولفترة محدودة حاولت إرضاء جميع الأطراف ، وذلك بإشراكها في العملية السياسية وعدم تهميشها وإلغاء صوتها وهذا ما دفع هذه الجماعات إلى طلب المزيد وعدم الإكتفاء بالديمقراطية التوافقية .

المطلب الثاني : مدى ممارسة الفيدرالية في السودان والعراق

لقد عرف كل من السودان والعراق تطبيقات للحكم الذاتي والفيديرالية بالمخاصصة الطائفية أو الديمقراطية التوافقية ، ففي الأولى طبق الحكم الذاتي بين (1972 و 1983) وفي الثانية بين (1974-2002) كما ان الفيدرالية التوافقية إن جاز التعبير طبقت في العراق منذ 2003 والسودان منذ 2005 وبالتالي فإننا نكون أمام تجربتين متشابهتين ، إذ ليس من المصادفة أن يكون الفارق بين تطبيق الحكم الذاتي في السودان ونظيره في العراق عام واحد وهو الفارق نفسه بين فيدرالية العراق ومن بعدها السودان .

وكما تشابهت الاجهزة المنبثقة عن تجربتي الحكم الذاتي في الحالتين السودانية والعراقية بصلاحياتهما المحدودة وضعف مخصصاتهما في ميزانية الدولة ، كذلك تشابهت الترتيبات النابعة من تجربتي الفيدرالية فيهما ، ويكفي أن نقارن بين مؤسسة الرئاسة الثلاثية في العراق و السودان و إزدواجية اللغة الرسمية في الحالتين .

و البشمركة الكردية مقابل الجيش الشعبي للتحرير ، وعقدة كركوك مقابل عقدة أبيي.

إن تطبيق الفيديرالية في كل من البلدين لم يكن طوعيا في البداية ، فالصيغة الفيدرالية في العراق طبقت في ظل الاحتلال وبدون إرادة شعبية فجاءت مشوهة ، حيث أنها لم تخلق نظاما فيديراليا بالمعنى المتعارف عليه ، حيث توجد سلطة مركزية تتبعها أقاليم ، لكنها أنشأت نظاما مركزيا برأسين الاول في بغداد والآخر في أربيل ، أما في السودان لم ترافق تجربته الفيديرالية إرادة سياسية وشعبية كافية واعتمدت الأطراف المتنازعة كل التكتيكات السياسية الممكنة حتى لا يستوفي هذا الخيار دلالاته في الواقع السوداني .

- كما تبقى الممارسات تختلف جوهريا عما يصاغ في الاتفاقيات ولم يتم تمليك هذا الخيار للنخب ولا لعامة الشعب في كلا البلدين .
- فشل كلا التجربتين في إدارتهما للتنوع الاثني نظرا لغياب التفاوض والحوار المجتمعي بشأنها مما سبب الكثير من الأزمات التي يعيشها البلدان .
- لم يثبت في كل من السودان والعراق أن الفيديرالية يمكن أن يجلب معها الديمقراطية أو الرفاهية للبلدين .
- ومن أبرز عوامل التطابق العامل الخارجي متمثلا في الكيان الصهيوني
- سوء الادارة من جانب الحكومة المركزية للبلدين وتنامي عامل الهوية .
- (العراق-النفط) والسودان)المزارع – المراعي – النفط) حيث هيمنت الرأسمالية الطفيلية التي تمثلها النخبة الحاكمة على موارد البلدين الثابتة والمتحولة ورسختها في المركز وعملت على تهميش الأطراف ، "الاهوار ، الأكراد في العراق ، وجنوب السودان / السودان)، بينما كان يعيش سكان المركز (بغداد-الخرطوم) في قمة الاستهلاك الحضري، وقد كان سكان الهامش يصارعون من أجل البقاء .
- لقد لعب كلا النظامين دورا كبيرا في مفاقمة الأوضاع البيئية لسكان الهامش بتخريب البيئة ، والإبادة والقتل والتشريد ، والتهجير القسري والاستبدال باثنيات أخرى ، وبعد ظهور النفط في السودان بدأت نزاعات الموارد والهوية ، فكان تجفيف الاهوار في العراق ومأساة الأكراد في الشمال وكذلك اندلاع الحروب بين الرعاة والمزارعين ناجمة من استهلاك الارض الزراعية بصورة مجحفة أدت إلى تدمير منطقة السافانا الغنية في الحزام الأوسط للسودان ، وقد زحفت الرمال جنوبا لتضيق الحياة على الرعاة في الشمال وتفجر الوضع المأساوي في دارفور حيث قادت السياسات الهدامة للنظامين الى بروز كل النزاعات الظاهرية .
- اما منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين لا تملك رؤية واضحة في القضايا الجوهرية التي تخص أوطانها [1].

[1] صلاح الدين الجورشي ، "منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي الشبكة الدولية للمعلومات "
http://etudiant.com/vb/uploaded/29139-1126

- الدور التنويري من الإعلام كان معدوما من اجل توضيح الرؤية حول الهدف من وراء الفيدرالية هو الانفصال وتجزيئ كيانات الدول العربية .
- كما لا يملك عامة الشعب فكرة حول ماهية الفيديرالية وسلبياتها كونها مطية يستخدمها دعاة الانفصال والتقسيم .
- الدور العربي لم يكن فاعلا في كلتا التجربتين في ظل التبعية لأمريكا حيث اتخذت معظم الدول العربية موقفا سلبيا اتجاه السودان بعد موقف حكومة الإنقاذ المؤيد للعراق بعد قيامه بغزو الكويت ، مما أدى إلى توتر علاقات السودان بأغلب الدول العربية مما فرض طوقا من العزلة على نظام الانقاذ المطبق للفدرالية .
- كما نلاحظ ان مسودة الدستور العراقي تمنح الأقاليم صلاحيات على حساب المركز أكثر بكثير من تجربة السودان .
- فمسودة الدستور العراقي تتضمن نصا يتقدم فيه القانون الاقليمي على القانون الاتحادي ، وفي حالة الخلاف بينهما حول الصلاحيات المشتركة (المادة 111) .
- كما يمكن أن نلاحظ نصا مقاربا في (117-ثانيا) أن المسودة أسست للأقاليم والمحافظات ، مكاتب في السفارات والبعثات الديبلوماسية العراقية (المادة 117-رابعا) في إجراء غير مسبوق على مستوى كل التجارب الفيديرالية .
- إذن فالفيديرالية التي تبناها الدستور العراقي ذهبت إلى أبعد مما يجب في تشظية السلطة ، كما انها أسست لنظام فيدرالي لا يتفق مع المفهوم النظري المعروف للفيدرالية ويكاد يصل في ملامحه العامة إلى حدود الكونفدرالية التي تعني الاتحاد بين دول مستقلة وذات سيادة وهذا ما لم يحدث في السودان .
- ضمنت المادة (2/222) من دستور جمهورية السودان الفيديرالي الإنتقالي لعام 2005 إمكانية إجراء استفتاء شعبي لاستقلال السودان بعد الفترة المؤقتة ، وهي عشر سنوات لاتفاقية السلام [1] حيث تقوم حكومة السودان خلال هذه الفترة بضمان مشاركة جنوب السودان في السلطة وتباشر خطوات متعلقة بتطبيق النظام الفيدرالي في السودان .

[1] راجع المادة 222 من دستور جمهورية السودان الفيدرالي الانتقالي لعام 2005 .

- ونظريا تم تضمين حق الانفصال (تقرير المصير لجنوب السودان) في دستورها الفيدرالي ويشير بشكل صحيح إلى ان أحد الخيارين للناخبين في جنوب السودان في الاستفتاء المذكور هو اختيار الانفصال عن هذه الدولة ، بالرغم من أنه لا يمكن القبول بالانفصال ما لم يوجد نص دستوري يمنح هذا الحق .
- أما الأكراد فهم يحظون باعتراف لهويتهم منذ عام 1972 وكذلك العدالة والمساواة في توزيع الخدمات على مستوى الدولة وحصول الأكراد على ما لم يحصلوا عليه في أي دولة مجاورة .

المطلب الثالث : الانفصال كآلية لإدارة التنوع الإثني في السودان والعراق

إن الاتجاه السائد في أدبيات النظم السياسية المقارنة يشير إلى أن التفكك أو الانفصال يحدث لدى أقلية أو جماعة في منطقة جغرافية متى توفرت المحفزات المؤدية لذلك والتي تتمثل في خمسة عوامل رئيسية هي التركيز الديموغرافي للجماعة في منطقة جغرافية معينة ، ووجودها في منطقة طرفية وتعرضها للتمييز من قبل الدولة أو الجماعة السائدة ، وعدم حصولها على نصيب عادل من الثروة الوطنية ووجود تحريض من الخارج لهذه الأقلية أو الجماعة على الانفصال [1]

وإذا انتقلنا من الأبعاد النظرية إلى الحالات العملية فسنجد أن السودان خلق آلية الانفصال وخرج بدولة جديدة هي جنوب السودان والتي حظيت بالإعتراف الدولي نظرا لاستحالة التعايش السلمي بين الشمال والجنوب وهناك عدة أسباب أدت إلى هذا الانفصال ومنها اختلال التركيبة السكانية ، عدم التجانس الثقافي والاجتماعي حيث يوجد اختلاف كبير من حيث القيم والعادات والتقاليد والطقوس وبالرغم من محاولات كثيرة داعية للوحدة إلا أن الانفصال أصاب الجنوبيين والشماليين بالصدمة رغم حدوث الفرحة الظاهرية المفتعلة ، فليس هناك من يملك الإجابة على السؤال الجوهري وماذا بعد ، فلا يوجد أي مشروع مستقبلي لا لدى الدولة الوليدة ، ولا عند الدولة الناقصة المتبقية [2].

وقد كان الانفصال وتقسيم السودان هو الحصاد المر والحتمي لسياسات الاقصاء والتهميش والتعصب التي مارستها النظم الحاكمة منذ الاستقلال .

---

[1] فؤاد ابراهيم ، الشيعة في السعودية ، بيروت: دار الساقي، 2007، ص120.
[2] حيدر ابراهيم علي ، المرجع السابق ، ص 23.

وقد تميزت الحالة السودانية في الفترة الأخيرة بعلاقة عكسية بين تنامي الشعور بالتنوع والتوفيق في إدارته ، فقد تناقض الشعور بالولاء والانتماء إلى دولة قومية موحدة فالدولة التي مالت للهوية العربية الاسلامية لم تنجح في تقريب أو احتواء الجماعات المختلفة ثقافيا ، بل حدث العكس تماما ، فقد برزت حركة المطالب الاقليمية والجهوية وتطورت فكرة الهامش والمركز لحد الاستقطاب وبعدت هذه المجموعات عن الإندماج ، مع التأكيد على التمايز والاختلاف الذي وصل في حالات كثيرة إلى درجة الصراع والنزاع المسلح [1] .

أما في الحالة العراقية فالمساعي لازالت على قدم وساق لكي ينفصل كردستان ، حيث نجد أن الأكراد قد حسموا أمرهم محو الاستقلال عنم العراق فهم يعيشون في اقليم شبه مستقل ولهم امتيازات في عدة مجالات ، إضافة إلى وجود قوة عسكرية منظمة وهي البشمركة .

كما استطاعوا أن يعقدوا اتفاقيات لبيع النفط وشراكات مع دول اقليمية .

ولقد لمح مسعود برزاني رئيس اقليم كردستان إلى احتمال اجراء استفتاء للاستقلال، اجتمعت العديد من المؤشرات السلبية في العراق تظهر امكانية تقسيم العراق وتفككه فالميليشيات المدنية المسلحة تعيد نشاطها والتفجيرات الانتقامية تستهدف المساجد السنية والشيعية وبعض القوات العسكرية العراقية بدأت تنهار وتنقسم إلى عناصر عرقية وطائفية كما بدأت قطاعات عديدة من الطيف السياسي العراقي – الأكراد والعرب ، السنة – الشيعة تتذمر بشأن عدم قدرة الحكومة على التعامل مع الظلم السياسي والاقتصادي وبدأت تتحدث بجدية عن التقسيم والآن تقع الحكومة العراقية في العديد من الاخطاء فهي تقوم بعزل السنة واحتلال مجتمعاتهم مع تبني نهج عسكري قاس لا يميز بين المحاربين المتطرفين وجمهور المدنيين المسالمين [2]

ولهذا فآلية الانفصال في العراق جميع الأطراف تمهد لها إلا أن الفيدرالية تستطيع إنقاذ الموقف لحد ما بالرغم من انها توفر الأرضية الخصبة لزرع بذور التقسيم باتجاه أقاليم ذات صبغة طائفية إثنية .

خلاصة الفصل الثالث :

1- الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة التنوع الإثني إلى حد ما في إدارة التنوع أو أنها لم تظهر بمظهر المنقذ للتجربة الديمقراطية بشكلها العام في العراق ويعود ذلك إلى التركة الثقيلة التي ورثتها القوى السياسية من النظام السابق حيث العقلية الشمولية والاقصائية إضافة إلى عدم وجود ثقافة مجتمعية تؤمن بالديمقراطية والتعددية

[1] المرجع نفسه ، ص 23 .
[2] محمد عبد القادر ، "تقسيم العراق بين التخطيط والتنفيذ" ، الاهرام اليومي ، أكتوبر 2013.

2- الفيدرالية كآلية لإدارة التنوع الإثني ، ففي العراق تعتبر نظاما سياسيا حديثا ومتطورا يشتمل على محاسن عديدة يمكن استثمارها بشكل صحيح ، عندما تتهيأ الأجواء المناسبة لتطبيقه ، وبعد تجاوز المشكلات المعرقلة لتنفيذه فالفيدرالية في كلا البلدين نجحت بدرجات متفاوتة لأنها استطاعت إيقاف الحروب والنزاعات ولكنه في السودان أعطت رسالة خاطئة فالدستور صمم للشمال كوحدة واحدة والجنوب كوحدة واحدة .

3- الانفصال كآلية لإدارة التنوع الاثني ، يعتبر آخر الحلول في حال استحالة التعايش بين مكونات المجتمع المختلفة وأن وجودها معا يؤدي إلى العنف وكثرة الحروب كما يعتبر حلا فاشلا في اعتقادي لأنه لا تخلو أي دولة من التعددية الاثنية والعرقية والمذهبية والطائفية فهي ظاهرة طبيعية تتطلب إيجاد نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة ويحد من الصراعات ، كما أن الانفصال يحرض بقية الأطياف والأقليات الأخرى في المجتمع للمطالبة به .

الخاتمة:

اندرجت الدراسة في إطار البحث عن إجابة على الإشكالية في مدى تمـــكن دول العالم العربي من إرساء مبادئ في إدارتها لتنوع ألاثني ، وهل نجحت في جهودها في الإبقاء على التنوع في إطار الوحدوية قد تمت معالجة هذه الإشكالية على امتداد فصول ثلاثة انطلاقا من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث إذا سيتم في إطار هاذه الخاتمة على اختبار نتائج هذه الفرضيات وما تم التوصل إليه من نتائج مع تقديم أفكار بمثابة أفاق للبحث .

اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى : من خلال ماتم استعراضه يتبين لنا بأن التنوع الإثني و اختلاف التركيبة الإثنية داخل الدول العربية يؤثر سلبا على اختيار آلية الإدارة المثلي حيث أن بإ ختلاف التركيبة الإثنية تختلف أيضا مطالب الجماعات الإثنية فمنها ما يكون مطالب ثقافية والتي تخص اللغة والدين ووضع العادات والقيادات الإثنية التقليدية ومنها ما يكون مطالب سياسية تتعلق مثلا بالاستقلال الإداري أو الرغبة في الحصول على المناصب العامة أو الانفصال لإقامة كيان سياسي جديد ومنها ما تكون مطـــالب اقتصادية تتعلق با لتوزيع العدل للثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات فإذا ما اجتمعت كل هذه المطالب في دولة واحدة مثلما حدث في السودان فإختيار الألية المناسبة لإدارة مطالب هذه الجماعة وغيرها سيكون صعبا ويشوش الدولة ويضعها في حالة فوضى .
- الفرضية الثانية :نرى أن المؤسسات الوطنية إذا أدت وضيفتها على قاعدة المواطنة وابتعدت عن تهميش مواطنيها على أسس أثنية نستطيع القول أن إدارتها للتنوع إدارة رشيدة ، فإقرار التنوع دستوريا وإحترامه يعد من الحكمة وتعميم ذلك على كافة المؤسسات الوطنية يعد إنجازا ، ولكن تبقى المشكلة الحقيقية في الممارسة ورؤية ذلك على أرض الواقع في المجتمعات العربية
- الفرضية الثالثة : يمكننا القول أن الدور السلبي للدولة في إدارة التنوع الإثني ينعش الهويات الفرعية ويزيد تمسكها بانتماءاتها على حساب المواطنة حيث أن التعامل مع

الجماعات الإثنية بالوسائل العنيفة لم تؤت ثمارها كـــما أن الاحتواء السلبي لها لم يزدها إلا ظهورا وتمسكا بأصولها فقد عملت الأنظمة السياسية العربية في توظيف التنوع لأهداف سياسية معينة وفي أوقات محددة أيضا ، وكذلك الاعتماد فقط على الصيغة الأمنية في التعامل مع مشـــكلة التنوع الاثني فهذا الدور السلبي هو ما يجعل الجماعات تفضل الإنضواء تحت لواء إثنياتها والعمل على تغييب شعور المواطنة لديها .

- الفرضية الرابعة : لا يمكن أن نقول أن الديمقراطية التوافقيـــــة أفضل ميكانيزم لإدارة التنوع الاثني في العالم العربي وأنها المفتاح الذي ننهي من خلاله المشاكل الأثنية ولكن إذا ما طبق هذا النمط فإنه سيعمل على منـــح أكبر مساحة للحريات والحقوق ونوع من المشاركة السياسية في صنع القرار الذي يخدم مختلف الفئات المكونة للمجتمعات العربية ، ولكن بصفة عامة فتطبيق الديمقراطية التوافقية يؤدي إلى إضعاف الهوية الوطنية وتغييب المواطنة بوصفها إحدى أسس بناء الدولة الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية وطنية فالديمقراطية التوافقية تعمل على زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التمسك داخل كل مكون على حدى ، مما يضر بالوحدة الوطنية ويصعد من ظاهرة التمايز ،المكونات

الفرضية الخامسة:

نتائج البحث :

- تعتبر عملية إدارة التنوع الأثني من أصعب ، المشكلات التي تتطلب تكثيف الجهود من قبل الأنظمة السياسية العربية.. لحلها وجعلها من أولوياتها في أجنداتها السياسية

، لأنه ليغلو أي مجتمع من ظاهرة التنوع و التعدد فقد أصبح التجانس هو الحالة الاستثنائية وليس تنوع.

- إن بعض الأنظمة العربية فشلت في إدارة التنوع الإثني في مجتمعاتها ويتجلى ذلك في الأزمات المتتالية في بلد انهممات يتسبب ارتفاع حدة التوترات الإجتماعية التي تهدد السلم الوطني بشكل عام فلم ينجح التعامل الصهروي مع الجماعات الإثنية ولا أي تعامل سواء أكان سلمي أو لا سلمي ففي ضل غياب مفهوم المواطنة لم تستطع بعض الدول العربية إرساء مبادئ واضحة لملف إدارة التنوع الإثني
- اعتمدت الدول العربية مجموعة من الآليات المختلفة الإدارة التنوع المتمثلة في المناورة السياسية الصهر الإجتماعي والتسلط وغيرها من لآليات المختلفة مما أوى إلى عدم وجود إستراتيجيات واضحة لإدارة التنوع .
- الديمقراطية التكاملية المبنية على مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بين الجماعات الأثنية تعتبر هي الحل للإبقاء على التنوع على في إطار الوحدوية .
- التأكيد على المواطنة الجامعة لكي ترتفع الجماعات الإثنية من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية إلى مستوى المواطنة الجامعة ومن أجل تحسنة المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل الجميع على قدم المساواة بصرف النضر على إنتها أتهم الإثنية .
- وجود أثر للعامل الخارجي .. المسبب لفشل إدارة التنوع في العالم العربي وذلك لجعل المنطقة العربية لؤرة توثر وصراعات .
- **آفاق البحث :**
- تنا ولنا في البحث مجموعة من الآليات الإدارة التنوع الإثني في المجتمعات العربية وتعمقنا في صعوبة إيجاد آلية ناجحة ،بالرغم من نجاح بعض الآليات مثل الفيدرالية في المجتمعات الغربية فمجموعة هذه الآليات في مجال إدارة التنوع ، يفتح المجال أمام دراسات أخرى مثل :
- المطالبة بالفيدرالية في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي
- الخريطة الجديدة للعالم العربي باعتماد التقسيمات الطائفية دراسة مستقبلية.
- *الصيغة الأمنية في التعامل مع الجماعات الإثنية.*

قائمة المراجع والمصادر :

أولا باللغة العربية :

القرآن الكريم :

سورة الحجرات ، الآية "13"

سورة الكافرون : الآية "06"

الكتب :

1) أبو العينين، محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ، ليبيا : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2008.

2) ابراهيم، موسى ، قضايا عربية ودولية معاصرة ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى 2010.

3) أحمد ، عبد الجبار، الفيدرالية واللامركزية في العراق ، بغداد : مؤسسة فريدريش ،ايبرت ، مكتب الأردن والعراق 2013 ، ص 15.

4) ابراهيم، سعد الدين وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1988 ، ص331.

5) ابراهيم ، سعد الدين : الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1994.

6) الأقداحي، هشام محمود ، معالم الدولة القومية الحديثة ،رؤية معاصرة ، الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة 2008.

7) الأحمدي، رياض ، الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل ، قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية الإمارات السودان ، الصومال ، العراق ، صنعاء : مركز نشوان الحميري للدراسات والاعلام 2013 .

8) بريمر، بول: عام قضية في العراق من أجل بناء عهد مرجو ، ترجمة عمر أيوبي بيروت : دار الكتب العربية 2006، ص133.

9) بسيوني، محمد ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، المجلد الثاني ، القاهرة : دار الشروق 2003.

10) بغدادي ،عبد السلام إبراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، 63 ، الطبعة الثانية ، 2000.

11) بحر، سميرة ، المدخل لدراسة الأقليات ، مصر : مكتبة الانجلو مصرية ،1982.

12) بارسيل، يوسف ، حقوق الإنسان في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي ، دراسة مقارنة ، بغداد: دار الحرية 1981 .

13) بو طالب ، محمد نجيب ، السوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).

14) بستالورا ، لويجي ، الثورة الصومالية ، ترجمة ابراهيم العريس ، بيروت : دار ابن خلدون ، 1975.

15) الباشا، محجوب ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية 1998.

16) البشري، محمد الأمين، الأمن العربي ، المقومات والمعوقات ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ،2000.

17) الجعلي ، عبد الرحمن العالي ، "التعدد الاثني والديمقراطية في السودان " ، الخرطوم :مركز الدراسات السودانية ، 2002.

18) حسين، خليل ، قضايا دولية معاصرة ، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى 2007.

19) الحفيظ ، عماد محمد ذياب ، الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة ، عمان : مكتبة المجتمع العربي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2006.

20) كولندر، دلير محمد علي ، جرائم الابادة الجماعية ، دراسة مقارنة بين جرائم الهولوكوست وجرائم الأنفال – كردستان السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2012.

21) مختار ، موسى عبده ، دارفور من أزمة دولية إلى صراع القوى العظمى ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، 2009.

22) مكي ، محمد أحمد، التركيبة الجغرافية والسكانية في السودان ، الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ،2003.

23) مقلد، اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت : منشورات دار السلاسل ، الطبعة الرابعة ، 1985.

24) مولود ، محمد عمر ، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق ، العراق : مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، 2003.

25) ممداني، محمود ، دارفور منقذون وناجون ، السياسة والحرب على الارهاب ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 2010.

26) المديني ، توفيق ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب 2006.

27) المحبوب ،عبدالسلام ، الحركة الإسلامية السودانية تأملات العشرية الأولى لعهد الإنقاذ الخرطوم : دار مدارك 2009.

28) نصر، ولي ، صحوة الشيعة ، بيروت : دار الكتاب العربي 2007 .

29) عبد الله ،قسم السيد ، الهوية وتمزق الدولة السودانية ، الخرطوم : دار غزة للنشر والتوزيع،2008.

30) عاشور، محمد مهدي، التعددية الإثنية إدارة الإثنية ، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ،عمان : المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002 .

31) العزاوي، دهام ، الأقليات والأمن القومي العربي ، عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ،2003.

32) علي ،حيدر ابراهيم ، الديمقراطية السودانية ، المفهوم ، التاريخ ، الممارسة ، القاهرة : دار الحضارة للنشر ،2013.

33) عمارة، يحي ، الشأن الثقافي المغربي ، خلال سنة 2006 ، الرباط : منشورات وجهة نظر ،2007.

34) عبد الله ،علي حسين، الحكم والإدارة في السودان ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986.

35) عطية، جمال الدين محمد، نحو فقه جديد الأقليات، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001.

36) غوس، غريغوري ، كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط ، عاصفة الربيع العربي ، دراسة تحليلية ، الدوحة ، مركز بروكنجز ، 2013 .

37) الفزعلي، أمل هندي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني ، العراق أ نموذجا ، النجف : دار الضياء للطباعة والنشر ،2009.

38) فرسخ ،عوني، مخطط التفتيت ، التحدي الامبريالي الصهيوني المعاصر ، القاهرة : دار المستقبل العربي 1985.

39) الشيرازي، محمود، الفقه ، كتاب الجهاد ، بيروت : دار العلوم ، ط2، ج48، 1988.

40) الشيخ فتح، الرحمن عبد الله ، السلطة والثروة في السودان : القاهرة : دار النهضة المصرية ، 2007.

41) الشيخ، الطيب بن عمر بن الحسين ، السلفية وأعلامها في موريتانيا بيروت : دار ابن حزم ،1996.

42) الشامي، صلاح الدين ، الوطن العربي ، دراسة جغرافية الاسكندرية : منشأة المعارف ، 1984.

43) مجموعة من المؤلفين ، تحرير سلمى الجيوسي ، حقوق الانسان ، الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

44) هلال ،علي الدين، نيفين مسعد ، نظم السياسة العربية ، قضايا الاستمرار والتغير ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة.

45) الهزايمة ،محمد عوض ، قضايا دولية :حركة قرن مضى وحمولة قرن آت ، عمان : الطبعة الأولى ، 2005.

46) وهبان ، أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، الاسكندرية: الحضري للطباعة والنشر الطبعة الخامسة ، 2007.

الموسوعات والمعاجم :

1) بعلبكي ، منير ، المورد ، قاموس انجليزي عربي ، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر ، 1981.
2) الذيبات، سامي ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لندن :رياض الريس للكتاب والنشر 1990.
3) صليبا، جمال ، المعجم الفلسفي ،بيروت :دار الكتاب اللبناني ،مج 2، 1973.
4) الطويل ،توفيق زايد سعيد ، المعجم الفلسفي ، مصر : مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة شؤون المطابع الأميرية ،1983.
5) عطية، الله أحمد ، القاموس السياسي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، طبعة 1968.3 .
6) عاطف، محمد، قاموس علم الإجتماع ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1979.
7) غربال ، مشرف محمد شفيق ، الموسوعة العربية الميسرة ، القاهرة : دار الشعب ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر 1972.

الوثائق الرسمية :

1) المادة (4) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004.
2) المادة 222 من دستور الجمهورية السودان الفيدرالي الانتقالي لعام 2005.
3) اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل ، حقوق الانسان والحريات الأساسية ، الحق في الحماية من التمييز .
4) اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات الدورة 35. 1985.
5) الاعلان الرسمي العالمي لحقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو اقليات لغوية ، عام 1992.
6) دستور الجمهورية العربية السودانية .
7) دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية 2002.
8) دستور الجمهورية العراقية 2005.

الدوريات والمجلات :

1) أبو العينين ، محمود، "إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا " مجلة الدراسات الافريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، العدد 59 ، 2000 .
2) أبو العينين ، محمود، التعددية العرقية ومستقبل الدولة الاثيوبية " مجلة الدراسات الافريقية ، العدد الخاص " 1994.
3) إبراهيم ، سعد الدين ، "مشكلة الأقليات بالوطن العربي"، شؤون عربية ، بيروت، العدد 78 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1994 ، ص 1999.
4) ابراهيم، سعد الدين،"نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية الأقليات في العالم العربي"، قضايا عربية ، العدد 1، أفريل ، سبتمبر 1976.
5) بيه، أحمد محفوظ، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا "، مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد 43.
6) رسلان، هاني، "تفاعلات ما قبل اق السلام في السودان بين ارهاصات التحول الديمقراطي وانفجار الاوضاع في دارفور" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 155 .جانفي 2004 .
7) كيلي ، تانيا وآخرون ، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، العراق :مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد 02جوان 2005.
8) كوراي ، علي ، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية" ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : العدد 264 فيفري 2011.
9) غليون ،" برهان ندوة ، الهوية هل هي تعلة "؟ ، الفكر العربي المعاصر ، العدد 17 جانفي 1982.
10) محمود ، أحمد شوقي ، "القضية السودانية نحو حل فيديرالي جديد "، مجلة كراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 105.2001.
11) مكاوي ، بهاء الدين، "استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان "، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 362 ، أفريل 2009.
12) مسعد، نيفين ،"النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 102 ،2001.

13) مختار، عبده ،" الديمقراطية التوافقية في افريقيا "، مجلة افريقيا المستقبل ، العدد 01 ، يناير 2012.

14) سعودي ،محمد عبد الغني ، "قضايا إفريقية "، سلسلة عالم المعرفة ، 3 الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1980.

15) علوان، خضر عباس ، "مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية "، مجلة شؤون خليجية ، العدد 43 ،خريف 2005.

16) عمير ، حسن تركي ، "اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق "، دراسة في الديمقراطية التوافقية ، العراق : مجلة ديالي ، العدد 58 ، جوان 2001.

17) عبد الحي ، هناء صوفي، "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية ، الحالة اللبنانية "، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 35 ، 2011.

18) وطفة، علي أسعد، "اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة،" المستقبل العربي ، بيروت : العدد 282 .

الصحف :

1) ازراج ، عمر ، "ظاهرة الأقليات والاثنيات في بلداننا ، تطبيق الديمقراطية هو العلاج "، جريدة العرب ، العدد 1038 .

2) جاسم ، عماد ،" من المنظمات الدولية والمحلية لمراجعة ملف الأقليات "، العراق : جريدة الإتحاد اليومية العدد 1253 ، 2013.

3) النابلسي، شاكر ،" أزمة الأقليات في العالم العربي إلى أين "، الحوار المتمدن ، العدد 1386 ، 2012.

4) الشايب، جعفر ، "الانظمة العربية وإدارة التنوع "، جريدة الشرق اليومية السعودية ، العدد 1213 ، ديسمبر 2011.

5) محمود ، حواس، "الأقليات في العالم العربي "، منبر الحرية السودان ، العدد 15570، فيفري 2011 .

6) الظاهر ،مسعود ، "خريطة الاقليات في الوطن العربي "، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9635، أفريل 2005.

7) الشرفي ، أمل ، "بايدن وبلفور وبيكو" صحيفة المحرر ، العدد 1262 ، 2003.

8) زيدان ، سلام ، "الأقاليم في العراق ، شرعنة التقسيم "، الخليج الجديد ، العدد 8670 ، جويلية 2015.

المطبوعات غير المنشورة :

أطروحات الدكتوراه :

1) مسعد نيفين ، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،1987.

2) رابح مرابط ،"أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول " دراسة حالة كوسوفو " ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراء ، في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر ، باتنة) كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008 .2009).

مذكرات الماجستير :

1) سمية بلعيد ، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية والرشادة ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2009–2010.

2) الزوبعي شهاب طالب ، الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية ، مذكرة ماجستير (كوبنهاغن) ، الأكاديمية العربية في الدانمارك ، كلية القانون والسياسة ، 2008.

3) وفاء لطفي ، حسين عبد الواحد ، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية ، دراسة لحالتي :الزنوج في السودان والأكراد في العراق ، مذكرة ماجيستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2009.

4) ابراهيم حسين معمر ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان – حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، برنامج الماجيستير والدكتوراه ، قسم العلوم السياسية . 2011/2010

5) عموش ،عبد الحكيم ، تحليل أبعاد ظاهرة " نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية ، رسالة ماجيستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1994.

6) الشايب، بشير ، مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات ، نيجيريا نموذجا ، مذكرة ماجيستير ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010,2011.

7) العساف ،عبد الله فايز، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية . 2010/2009.

الربيعي ،مها جابر سلمان ، النظام السياسي العراقي ، بحث في الديمقراطية التوافقية ، مذكرة ماجيستير ، العراق، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية 2011.

المواقع الالكترونية باللغة العربية :

احمد ،محمود ، "التعددية والتنوع الإثني " : http://www.dorar.aliraq.com

ابراهيم عبد الله ، الكيلاني زيد ،'مفهوم الأمة والشعب والجنسية وابعاده الحضارية في الإسلام '
http://www.afak.center/lbid/3456.htm

اسماعيل محمد صادق ،"الاقليات في دول الخليج العربية "
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/opinions/arabregion/100355.2007.08.11.0511htm

عبد المنعم أبو الفتوح ، "تعدد التنوع لا تعدد الصراع" ، http://studies.alarabiya.net/futurescenarioes/%d%b3%d9%

ادريس محمد السعيد ،' العرب في مواجهة القوى الاقليمية والدولية ' ،

http://www.suronlune.org/alabwab/alhoda.culture.082.html

أكرم حسام ،"الفيدرالية والأقاليم في العراق حل للأزمة أم خطوة نحو التقسيم" http://www.Iraqcenter/AG/A34365/htm

عبد الكريم رضا بن يخلف ،" الغرب يشجع المطالب العرقية في موريتانيا" . http://www.RassedNews.com

عبد المنصور بارزاني ، "الابادة الجماعية" ، منتدى ثقف نفسك ww.thakif nafsak.com

كمال محمد جاه الله ، "التنوع الثقافي في السودان في الفترة 1989 ، 2003 "، http://www.aafaqcenter.com/ php1345.htm

وهدان وهدان ، " الصراعات العرقية والأمن القومي ، "منتديات الحوار الجامعية السياسية "

www.ahmedwahdan.com/aforum/viewtopic.php

مروة وحيد ، " سيناريوهات الأزمة العراقية من التقسيم إلى رحيل المالكي " ،

http://studies.alarabiya.net/futurescenarioes/%d%b3%d9%

عادل زقاع ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية،

www.geocities.com/adelzeggagh/irapproch.intevantion.html

الطيب زين العابدين ، "الديمقراطية التوافقية ، الطريق الى الاستقرار السياسي " http://www.activities.uofk.edu

---

جرجيس كوليزادة ، " مزايا دولة الأقاليم العراقية " ، صحيفة المؤتمر البغدادية ، شبكة عراق المستقبل
http://www.iraqfuture.net/fedral/23.htm

نيفين عبد المنعم مسعد ، "تنوع الهويات وأثره على التنمية في الوطن العربي" ،

http://www.diversity – center for studies . com

أحمد محمود ، حكم الأغلبية / حقوق الاقليات ، لمحة تاريخية ، "الديمقراطية ويب مركز الدراسات المقارنة في الحرية
http://www.unheher/ch/htm/menu3/b/a–ccpn.htm

عثمان التقي محمد ، الديمقراطية التوافقية تنسجم مع الواقع السوداني ، 2015/04/15 / http://www.sudaiess.com
/sutansite/4863

محمود محمد عبد العال ، "التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم " (النموذج الماليزي ، النموذج الأمريكي)
http://www.atanawa.com

عبد القادر محمد ، تقسيم العراق بين التخطيط والتنفيذ ، الأهرام اليومي
http://www.aDigital.ahram.org.eg/articles.uspx?serial=1355998

عربيديا ، "ترتيب الدول العربية من حيث عددالسكان 2014 " http://www.3arbedia.com/arts/d8%-8%-2014

فوزي سامح ، "إدارة التعددية الدينية ، الأقباط في مصر نموذجا "

قادر كمال السيد : العقبات الرئيسية أمام فيدرالية العراق ، http://www.alhewar.org

موقع مبادرة الإصلاح العربي ،" إدارة التنوع في العالم العربي" http://www.arabreformlinitiative.com

الجورشي صلاح الدين :" إدارة التنوع في العالم العربي" ،" التنوع في تونس "، الجباعي جاد الكريم ، "مسألة الأقليات " ، الجابي ناصر ، "إدارة التنوع في العالم العربي ،حالة الجزائر" ، جعفر الشايب ، "إدارة التنوع في العالم العربي ،حالة السعودية" ، البعجة فتحي ، " إدارة التنوع في ليبيا "، عباس حسان ، "إدارة التنوع في سوريا"، عباس المرشد ، "إدارة التنوع في البحرين"، رستم محمود ، "إدارة التنوع المسألة الكردية السورية"

موقع الفنك ،" التركيبة الاثنية والدينية في العالم العربي" http://www.Fanak.com

---

"التركيبة الإثنية في البحرين" ،" التركيبة الإثنية في اليمن" ،"التركيبة الإثنية في عمان "، "التركيبة الإثنية في سوريا"، "التركيبة الإثنية في الأردن "،" التركيبة الإثنية في قطر"،" التركيبة الإثنية في السعودية" ، "التركيبة الإثنية في الجزائر"، "التركيبة الإثنية في مصر" ، "التركيبة الإثنية في فلسطين " ،" التركيبة الإثنية في الإمارات العربية "

مسعود الظاهر ،" الاقليات في الوطن العربي"، http://aljazeera talk.net/fourm /chow thread php?=3869

مجلة الجزيرة العربية) ، العفو الدولية ،" السعودية تمارس التمييز ضد الأقليات"

موسوعة ويكيبيديا ، "القومية " http://ar/wikipedia.org/wiki

موسوعة ويكيبيديا ، "الأقليات "http://ar/wikipedia.org/wiki

موسوعة ويكيبيديا ، "الجزائر " http://ar/wikipedia/Algeria.346htm

"البربر البحث عن الهوية الثقافية" ، http://www.alenbr.org/debat/shonart/asp/aid66148

منتدى الاتحادات الفيدرالية ، "الخيار الفيدرالي والمجتمعات المتعددة القوميات وغيرها من الوسائل التوافقية "

http://www.forumfe.org/325dallouese.otawa,ontariokig7g2.canada

مركز آفاق ، "التعددية الثقافية" ، http://www.afaqcenter.com/undex.php/port/1124

ملخص كتاب لبيتروبد "العرق والطبيعة والثقافة من منظور أنثروبولوجي"

http://www.aljazeera.net/NR/exers/4c78AFB321-E4C71facebo1c2.NTM.72K

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح العلاقة بين المفاهيم ومتغيراتها الرئيسية	
2	يوضح أنماط سياســــــــــــــة الاستيعاب	
3	يوضح سياسات الدولة تجاه دمج الأقليات العرقية	
4	يوضح النسب التقريبية للمجموعات الدينية في الجزائر	
5	يوضح نسب الجماعات الاثنية في ســــــــــــوريا	
6	يوضح نسب الجماعات الاثنية في ســــــــــــوريا 2	
7	يوضح نسب التكوين العرقي والتكوين الديني في الأردن	
8	يوضح نسب التكوين العرقي والتكوين الديني في الأردن	
9	يوضح نسب الأجانب والتعددية الدينية في دول الخليج العربي	
10	يوضح التعددية العرقية في دول الخــــــــــــــليج العربي	
11	يوضح التوزيع الإقليمي لبعض الحكومات المركزية 1958- 1998 .	
12	يوضح الانتماءات القبلية في التشكيل الوزاري للحكومات السودانية منذ الاستقلال إلى غاية 1998.	

قائمة الخرائط

	الجدول	الصفحة
1	توضح أماكن تواجد الأقباط في مصر	66
2	توضح أماكن تواجد البربر في المغرب العربي	75
3	توضح التوزيع القبلي في السودان	71
4	توضح مناطق تواجد الأكراد	85

قائمة الأشكال

	الشكل	الصفحة
1	يوضح مدى تنوع المجتمعات العربية	
2	يوضح نسب الجماعات الاثنية في مصر	
3	يوضح نسب المجموعات العرقية بالجنوب السوداني	

الفـــــــــــــــــــــــهرس:

الإهداء

الشكروتقدير

مقدمة

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي لادارة التنوع الإثني في العالم العربي

المبحث الأول : دراسة مفاهيمية لادارة التنوع الإثني

المطلب الأول:قراءة في مفهوم الإثنية والتنوع الإثني

الفرع الاول: مفـــهوم الإثنية

الفرع الثاني: مفهوم التنوع الإثني

المطلب الثاني :مفهوم إدارة التنوع الإثني و استراتيجياته

الفرع الاول: مفهوم ادارة التنـــوع الإثني

الفرع الثاني: استراتيجيات ادارة التنـوع الاثني

المطلب الثالث: مفهوم الــعالم العربي وأهم سماته

الفرع الأول: مفهوم العالم العربي

الفرع الثاني: أهم سمات العالم العربي

المبحث الثاني: طبيعة وخصوصية التنوع الإثني في العالم العربي . محاولة للفهم والتفسير .

المطلب الأول: طبيعة التنوع في العالم العربي

الفرع الاول: من حيث درجة التنوع الإثني

الفرع الثاني: من حيث درجة الوحدة او . التنوع المذهبي والعرقي

المطلب الثاني: خريطة المجتمع العربي عرقيا والمكونات الإثنية والدينية لدوله

الفرع الاول: خريطة المجتمع العربي عرقيا

الفرع الثاني : المكونات الإثنية والدينية لدوا العالم العربي

المطلب الثالث: الخصوصية الإثنية في العالم العربي

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لإدارة التنوع الإثني

المطلب الأول: المقاربة الليبرالية وادارة التنوع الإثني

المطلب الثاني: المقاربة الوظيفية وإدارة التنوع الإثني

المطلب الثالث: المقاربة الإثنواقعية وادارة التنوع الإثني

المطلب الرابع: المقـاربة البنائية وادارة التنوع الإثني

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: إدارة التنوع الإثني في العالم العربي بين متطلبات الداخل وضغوطات الخارج

المبحث الاول: تصاعد الوعي الإثني في العالم العربي وتفاعلات الأنظمة السياسية معه

المطلب الاول:العوامل المؤدية لزيادة الوعي الإثني في العالم العربي وسبل تسيسه

الفرع الاول:العوامل الداخلية والخارجية والوسطية

الفرع الثاني :تسيس مســـألة الاقليات الإثنية

الفرع الثالث:دور الفواعل المختلفة في إثارة منطق الاقليات الاثنية

المطلب الثاني :بين مطلب وحق الجماعة الإثنية وطريقة استجابة النظام السياسي

الفرع الاول:أسباب التصادم بين الجماعات الإثنية والانظمة السياسية العربية

الفرع الثاني:طبيعة مطالب الجماعات الإثنية وحقوقها المشروعة بين الواقع والقانون

المطلب الثالث: انماط التفاعلات الإثنيــة في العالم العربي

الفرع الاول:التنوع في اطار التعايش السلمي

الفرع الثاني:التنوع بين التعايش والصــراع

الفرع الثالث:التنوع الذي يغلب عليه الصراع

المبحث الثاني:الاليات المتبعة لادارة التنوع الإثني في العالم العربي واثر ثورات الربيع العربي في فعاليتها

المطلب الاول:الاستراتيجيات العربيةلإدارة التنوع الإثنــي

الفرع الأول:الإستراتيجيات السلمية

الفرع الثاني:الاستراتيجيات اللاسلمية

المطلب الثاني:ادارة التنوع الإثني بعد ثورات الربيع العربي

الفرع الأول: ادارة التنوع الاثني لدول الربيع العربي

الفرع الثاني:ادارة التنوع الاثني لدول لم يمسها التغيير رغم الربيع العربي

المطلب الثالث:الأليات المسطرة في ادارة التنوع بين الفشل والنجاح

المبحث الثالث:ادارة التنوع الإثني في العـــــالم العربي وآفاقها

المطلب الاول:معوقات ادارة التنوع في العـــــــالم العربي

المطلب الثاني:نحو رؤية جديدة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:دراسة حالتي السودان والعراق لكيفية إدارتهما للتنوع الإثني بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: ادارة التنوع الإثني في الحالة السودانية

المطلب الأول: ادارة التنوع الاثني باستخدام الية اليمقراطية التوافقية

الفرع الأول:الاسباب الداعية للأخذ بالديمقراطية التوافقية

الفرع الثاني: صيغة الديمقراطية التوافقية في السودان

الفرع الثالث :أسباب فشل الديمقراطية التوافقية في السودان

المطلب الثاني:ادارة التنوع الاثني باستخدام الية الفيدرالية

الفرع الأول :الفيدرالية في السودان في ظل حكومة الانقاذ الوطني منذ1989

الفرع الثاني:النظام الفيدرالي السوداني وفقا للدستور الانتقالي 2005

الفرع الثالث:ايجابيات الفيدرالية كاليةلادارة التنوع في السودان

المطلب الثالث:ادارة التنوع الاثني عن طريق الانفصال

الفرع الأول:مراحل انفصال جنوب السودان

الفرع الثاني : نتائج استفتاء الانفصال

الفرع الثالث: سلبيات الانفصال على السودان

المبحث الثاني: ادارة التنوع الإثني في الحالة العراقية

المطلب الأول: ادارة التنوع الاثني باستخدام الية الديمقراطية التوافقية

الفرع الأول: العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية

الفرع الثاني: صيغة الديمقراطية التوافقية في العراق

الفرع الثالث: اشكاليات وسلبيات الديمقراطية التوافقية كالية لادارة التنوع الاثني

المطلب الثاني: ممارســـــة الفيدرالية في العراق

الفرع الاول: الاساس الدستوري للنظام الاتحادي العراقي

الفرع الثاني: مبررات ومواقف من الخيار الفيدرالي في العراق

الفرع الثالث:ايجابيات وميزات النظام الفيدرالي كآلية لإدارة التنوع الاثني في العراق

المطلب الثالث: التحريض على الانفصال في العراق

الفرع الاول: جذور فكرة تقسيم العراق

الفرع الثاني: انشاء الاقاليم كدعم لفكرة التقسيم

الفرع الثالث: الخارطة المتوقعة لتقسيم العراق

المبحث الثالث :تقييم اليات ادارة التنوع الاثني في حالتي السودان والعراق

المطلب الاول :مدى تطبيق الديمقراطية التوافقية في كل من السودان والعراق

المطلب الثاني :مدى ممارسة الفيدرالية في كل من السودان والعراق

المطلب الثالث :الانفصال كالية لادارة التنوع في السودان والعراق

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

الملحق

قائمة المصادر والمراجع

الملخص باللغة العربية :

تنطلق الدراسة من مسألة ادارة التنوع الاثني في دول العالم العربي التي تعد من حقائق الواقع التي يجب تقبلها واضفاء الشرعية عليها والعمل على ايجاد حلول لها، في ظل غياب آليات واضحة لمعالجتها باعتبارها دولا حاولت تجاهل الجماعات الاثنية المكونة لمجتمعاتها . ولكن هذه الجماعات استطاعت أن تثبت وجودها وظهرت للعلن كقوة في ظل اخفاق النظم السياسية العربية في تقديم حلول لمشكلة الأقليات الاثنية واستمرار الممارسات الخاطئة لبعض النظم السياسية العربية تجاهها دون إبداء أية رغبة في التغيير .

ومن هذا المنطلق تطرح الدراسة تساؤلا رئيسيا :

إلى أي مدى تمكنت الدول العربية عموما ودولتي السودان والعراق خصوصا من معالجتها مسألة التنوع الإثني لجماعاتها الإثنية منذ نهاية الحرب الباردة ؟

ولمحاولة الاجابة على هذه الاشكالية وضعنا مجموعة من الفرضيات

الفرضية الاولى: كلما تنوعت التركيبة الإثنية داخل الدول العربية ،

كلما أثر ذلك سلبا على إختيار آلية الإدارة المثلى .

الفرضية الثانية : كلما أدت المؤسسات العمومية وظيفتها على قاعدة المواطنة الجامعة مبتعدة عن انتماءات المواطنين الإثنية في الدول العربية عموما ودولتي السودان والعراق خصوصا، كلما أدى ذلك إلى إدارة رشيدة للتنوع الإثني داخل الدولة العربية. أما الفرضية الثالثة : الدور السلبي للدولة في إدارة التنوع الإثني في كل من

السودان والعراق ينعش الهويات الفرعية ويزيد تماسكها بانتماءاتها العرقية على حساب المواطنة .

الفرضية الرابعة : تعتبر الديمقراطية التوافقية أفضل ميكانيزم لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي عموما ودولتي السودان والعراق خصوصا .

الفرضية الخامسة : استيراد نماذج إدارة التنوع الإثني الناجحة من الخارج كما في حالتي السودان والعراق سينجح على الواقع العربي .

وقد اعتمدنا المقاربة المنهجية المتكونة من المنهج التاريخي وارتأينا استخدام هذا المنهج لفهم ماضي وحاضر التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة وآليات إدارته. فهذا المنهج يقدم لنا المادة التاريخية التي تكشف عن العلاقات والعوامل التي ساهمت في تشكيل الظاهرة وارتباطها بظروف أو وقائع معينة، ومن هنا فإن أهميته تستند إلى فرضية مؤداها أن معرفة الماضي تؤدي بنا إلى معرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، فالتاريخ ترجمة لحياة الشعوب .ومنهج دراسة حالة وهو المنهج الذي يتجه على جمع البيانات العلمية المختلفة بأية واحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت به ،وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة الوطنية المدروسة ويغيرها من الوحدات المشابهة لها ، وفي هذه الدراسة تطرقنا إلى حالة كل من

السودان والعراق .بالإضافة الى المنهج الإحصائي الذي يعتمد على المنطق الرياضي الدقيق النتائج، فإن استخدامه في دراسة الظواهر السياسية يساعد على إعطاء الصيغة العلمية للدراسات السياسية ، وقد استخدمنا هذا المنهج في الكثير من محطات الدراسة .والمنهج الاستقرائي وذلك من أجل استقراء واستنباط واقع التنوع الإثني في العالم العربي والمدى الذي وصلت إليه هذه الدول في إدارته بالطريقة السليمة وآثار هذه الإدارة على الجماعات الإثنية .وقد وظفنا المقاربة البنائية بهدف الكشف وتفسير الجوانب المتعددة لظاهرة إدارة التنوع الإثني في العالم العربي والإحاطة بها .والمقاربة الوظيفية التي استخدمنا ركائزها كمنطلق لحل مشكلة إدارة التنوع الاثني .

أما الدراسة فقسمناها إلى ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي، وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث و المبحث الأول خصصناه للدراسة المفاهيمية لإدارة التنوع الإثني، والمبحث الثاني ينطوي على طبيعة وخصوصية التنوع الإثني في العالم العربي كمحاولة للفهم والتفسير، أما المبحث الثالث فيتناول المقاربات النظرية لإدارة التنوع الإثني .

وفي الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى إدارة التنوع الإثني في العالم العربي بين متطلبات الداخل وضغوطات الخارج ، فتحدثنا في المبحث الأول عن كيفية تصاعد الوعي الإثني في العالم العربي وتفاعلات الأنظمة السياسية معه ، وفي المبحث الثاني

تكلمنا عن الآليات المتبعة لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي وأثر ثورات الربيع العربي في فعاليتها ، باعتبارها الحدث الأهم منذ نهاية الحرب الباردة والمسبب لتغير ذهنية النظم العربية في إدارتها للتنوع الإثني .أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى دراسة الحالة السودانية والحالة العراقية في كيفية إدارتهما للتنوع الإثني ، ومدى تطبيقهما استراتيجيات هذه الإدارة وتدرجهما في إختيار الحلول من الديمقراطية التوافقية إلى الفيدرالية ثم الإنفصال .

ومن خلال الدراسة والتحليل توصل الباحث الى النتائج التالية :

- تعتبر عملية إدارة التنوع الأثني من أصعب ، المشكلات التي تتطلب تكثيف الجهود من قبل الأنظمة السياسية العربية.. لحلها وجعلها من أولوياتها في أجنداتها السياسية ، لأنه لايخلو أي مجتمع من ظاهرة التنوع و التعدد فقد أصبح التجانس هو الحالة الاستثنائية وليس تنوع.
- إن بعض الأنظمة العربية فشلت في إدارة التنوع الإثني في مجتمعاتها ويتجلى ذلك في الأزمات المتتالية في بلد انها مما يتسبب بارتفاع حدة التوترات الإجتماعية التي تهدد السلم الوطني بشكل عام فلم ينجح التعامل الصهروي مع الجماعات الإثنية ولا أي تعامل سواء أكان سلمي أو لا سلمي ففي ضل غياب مفهوم المواطنة لم تستطع بعض الدول العربية إرساء مبادئ واضحة لملف إدارة التنوع الإثني
- اعتمدت الدول العربية مجموعة من الآليات المختلفة الإدارة التنوع المتمثلة في المناورة السياسية الصهر الإجتماعي والتسلط وغيرها من لآليات المختلفة مما أوى إلى عدم وجود إستراتيجيات واضحة لإدارة التنوع .

- الديمقراطية التكاملية المبنية على مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بين الجماعات الأثنية تعتبر هي الحل للإبقاء على التنوع على في إطار الوحدوية .
- التأكيد على المواطنة الجامعة لكي ترتفع الجماعات الإثنية من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية إلى مستوى المواطنة الجامعة ومن أجل تحسنة المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل الجميع على قدم المساواة بصرف النضر على إنتها أتهم الإثنية .
- وجود أثر للعامل الخارجي .. المسبب لفشل إدارة التنوع في العالم العربي وذلك لجعل المنطقة العربية لؤرة توثر وصراعات

The study runs from the problematic tool Ethnic diversity in the Arab world that realities Lahti should accepted to the legitimacy of l to find a sweet her astray absence clear strategy to this topic problematic these countries tried against the ethnic groups to his society but recent this topic has been able Alanfelt from the grip of the state and go to the public strongly in lost failure Arab regimes assess effective solutions to the problem The minorities without change .

Who this starting point proposes the two study main inquiries. Will to any extent manage the Arab countries from creating of principles and harmonious mechanisms for despotic ran her for the ethnic diversity since end the cold war in her success in the dealing with the social formed inside of Qatar her especially in Sudan and Iraq. And through the study and the analysis is arrival research to the next results – absence of the rational administration for the ethnic diversity especially in light of the democratic rule that examples administration of the diversity in the world Arabic limited and other than complete and may fixed practical failure countries of the Arab World in administration of the ethnic diversity in proof do finished from time any other concentration countries of the Arab World on the external conspiracy as working disassembling for her countries about road of entrance ethnic and this not necessary in wisdoms that there interior heritable defect makes the change in the blood and not in the dialogue. As for in case each of Iraq and Sudan so he is import examples of successful from outside and her attempt of application on land the Arabic reality .w this what led to accumulation of the problems consideration from her solution depended the Arab countries different mechanisms in different degree in administration of the diversity the evident maneuver political and the political representation and Temporary .solutions